جامعة أفريقيا العالمية
عمادة الدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

بعنوان:

مساهمة الخطط الاستراتيجية التنموية في معالجة مشكلة البطالة في السودان

بالتركيز على الاستراتيجية ربع القرنية في الفترة من 2007-2018م

إعداد الطالبة :
مرام فريد عبد المطلب

إشراف الدكتور:
فاروق محمد احمد

الخرطوم
1440هـ - 2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى:

{وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ {105}

سورة التوبة، الآية: (105).

الإهداء

إلى من علموني الأخلاق الفاضلة . أمى وأبي.

إلى أختي العزيزة . . . وإخواني الأعزاء إلى كل من أحببته حباً خفف عناء الطريق إلى صديقاتي .. ورفيقات دربي الطويل إلى زملائي وزميلاتي. . .

إلى أهل العلم والمعرفة. . .

إلى شهداء درب العلم. . .

إلى جميع الأهل والأقارب. . .

إلى كل من علمني حرفاً أنار طريقي. . .

شكر وعرفان

الشكر موصول إلى:

جامعة أفريقيا العالمية – عمادة الدراسات العليا – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم الاقتصاد .

الدكتور : **فاروق محمد أحمد** لإشرافه على هذا البحث في كافة مراحله وكان له الفضل في التوجيهات والإرشادات العلمية المفيدة.

لكل الأفراد الذين أعانوني في إنجاز هذا العمل.

لكل المؤسسات التي ساهمت في هذا العمل من خلال توفير البيانات وأخص بالشكر بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء، وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا البحث بصورة مباشرة او غير مباشرة.

المستخلص

يهدف البحث الي التعرف على الحجم الحقيقي للبطالة في السودان، ومدى تأثيرها على الاقتصاد، والاطلاع على خطط التنمية في السودان، ومعرفة الاثار الاقتصادية الاجتماعية للبطالة في السودان. تتلخص مشكلة البحث في الدور الذي تلعبه خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة ظاهرة البطالة، حيث ان السودان انتهج عدد من الخطط الاستراتيجية واولها الاستراتيجية القومية الشاملة منذ 1992 ووصلا إلى الإستراتيجية ربع القرنية2007-2031م، وتأتى أهمية البحث في كونه إضافة للباحثين الجدد، والمكتبة في نفس الدراسة ويمكن للدولة الاستفادة من هذا البحث، ومعرفة دور وأهمية خطط التنمية الاستراتيجية في الحد من البطالة في السودان، وتمثلت فروض البحث: في تساهم خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة، الخطط الخمسية ذات أثر موجب على معدلات البطالة في السودان، هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم التمويل الاصغر، وخفض معدلات البطالة في السودان. تاتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصل البحث الي عدة نتائج منها معدلات البطالة في ارتفاع مستمر، وأرتفاع بطالة الخريجين أعلى من البطالة العامة نتيجة لإرتفاع عدد مؤسسات التعليم العالى.

واوصي البحث بإجراء المزيد من الدراسات لمعرفة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة، والتنسيق بين وزارة التعليم العالي وادارات الجامعات والمعاهد العليا ووزارة القوى العاملة لتتماشي خطط التعليم مع احتياجات سوق العمل, لإعطاء الاناث أولويات في الوظائف التي تناسبهن مثل التمريض والتدريس بالإضافة في القطاع العام أما للقطاع الخاص يمنحن أولوية في مصانع العطور والملابس الجاهزة وغيرها.

Abstract

The aim of the research is to determiner the true size of unemployment in Sudan And the extent of their impact on the economy, and view the development plans in Sudan, and to know the socio-economic effects of unemployment in Sudan, The problem of the research is to investigate the role played by the strategic development plans in wring the phenomenon of unemployment in the Sudan. The Sudan has adopted a number of strategic plans the first one was the comprehensive national strategy (1992-2002), and reached the strategy of the fourth quarter century 2007-2031, The importance of the research manicured in the addition to the coming researchers and the library in the same study. The state can benefit from this research, and know the role and importance of strategic development plans in reducing unemployment in Sudan. The research hypotheses are: the strategic development plans to address the problem of unemployment, the five-year plan (2007-2012,2012-2016), had a positive impact on unemployment rates in Sudan, there is a statistical relationship between The size of microfinance and the reduction of unemployment rates in Sudan. The researcher has applied the analytical and descriptive methods in conduits the researcher.

The research found several results including: the unemployment rate in the continuous rise, and increase the relative distribution of labor force in the agricultural sector of females more than the service sector and industrial.

The study recommended conducting further studies to determine the economic and social dimensions of the problem of unemployment, and coordination between the Ministry of Higher Education and university departments, higher institutes and the Ministry of Manpower to coniniele the education plans with the needs of the labor market and give females priorities in jobs that suit them such as nursing and teaching the private sector cardo in the public Seder in the Perfume and Ready Made Garments.

The unempley met is higher am erg the gradates, as comp erecl with the common underplay, as compered with the common unemployment, as aresult of the in Seasing number of the instifuhov in the higher education.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	-
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر و التقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	ه
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ط
المقدمة	
أولاً: الاطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	5
الفصل الاول: البطالة	
المبحث الاول: مفهوم وأنواع البطالة	10
المبحث الثاني: نظريات البطالة	22
المبحث الثالث: أسباب وطرق قياس البطالة	34
الفصل الثاني : خطط التنمية الاستراتيجية	
المبحث الاول: مفهوم الاستراتيجية	45
المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية	52
المبحث الثالث: نظريات التنمية الاستراتيجية	60
الفصل الثالث: خطط التنمية الاستراتيجية وبرامج الإصلاح في السودان	
المبحث الأول: خطط التنمية قبل الخطة ربع القرنية	75
المبحث الثاني: الاستراتيجية ربع القرنية	91

المبحث الثالث: مساهمة خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة (اثبات الفرضيات)	98
الخاتمة	
النتائج	108
التوصيات	109
قائمة المراجع والمصادر	110

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1/3	إسقاطات العرض والطلب على القوى العاملة للسنوات 2008 – 2011م	99
2/3	أعداد القوى العاملة (التسجيل والتعيين) بالولايات للعام 2014م والعام 2015م والعام 2016م و2017م	99
3/3	تقديرات القوى العاملة والبطالة للعام 2014م	99
4/3	إسقاطات العرض والطلب على القوى العاملة للسنوات 2012 – 2017م	100
5/3	إسقاطات العرض والطلب للقوى العاملة والسكان والبطالة للعام 2012 – 2017م	100
6/3	إحصائية المسجلين والمستوعبين خلال العام 2015م	101
7/3	التوزيع النسبي للقوى العاملة لعمر 15 سنة فما فوق حسب القطاعات والنوع وطبيعة السكان	101
8/3	تقديرات السكان	101
9/3	الخطة الخمسية ذات أثر موجب على معدلات البطالة في السودان	102
10/3	التمويل المصرفي	105
11/3	معدل البطالة	105

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1/1	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	24
2/1	سوق العمل وفقا للنظرية الكيترية	26
3/1	نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكترية	28
4/1	العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية(منحنى فليبس)	37
5/1	الارتباط بين البطالة والتضخم	38

المقـــدمة

وتشمل على الاتي:

أولاً: الاطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الاطار المنهجي

مقدمة:

تعتبر مشكلة البطالة واحده من أصعب القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تشغل بال الكثيرين في قطاعات المجتمع المختلفة، ونجد أن الكثير من الأنظمة الاقتصادية وخاصة اقتصادات الدول النامية تواجه العديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية، لعل مشكلة البطالة تعد واحدة من أكبر العقبات التي تعوق عمليات التنمية فيها وذلك لما تتمتع به الدول النامية من ندرة أقل نسبيا في عنصر العمل، مقارنة مع ندرة أكبر نسبيا في رأس المال، فضلا عما يترتب عليها من اثار عديدة سواء كانت اثار اقتصادية او اجتماعية.

ويعتبر السودان احدى الدول النامية التي تعاني مشكلة البطالة بشقيها (الصريحة والمقنعة). ومع اثارها الاقتصادية الكبيرة نجد هنالك اثارا اجتماعية خطيرة تتمثل في ارتفاع معدل الجريمة.

وكان لبرامج الإصلاح الاقتصادي في السودان رؤية في معالجة البطالة واحداث التنمية، حيث انتهج عدد من الخطط التنمية الاستراتيجية وبدأ السودان سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات في إطار برامج الانقاد الاقتصادي، وانتهج عدد من الإستراتيجيات التنموية بدا من الإستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م، ووصلا الى الاستراتيجية ربع القرنية 2007-2031 م.

وسوف نسلط الضوء في هذه الدراسة على الاستراتيجية الربع قرنية (2007_2031م)، والبرامج الاقتصادية المنبثقة من الاستراتيجية. وتتمثل في البرنامج الثلاثي والبرنامج الخماسي نتيجة لانفصال الجنوب والتعديلات التي طرأت على الخطة الربع قرنية، في معالجة البطالة وسوق العمل وفرص التوظيف، وفى هذه الدراسة سوف نتعرف على الحجم الحقيقي للبطالة في السودان ومدى تأثيرها على الاقتصاد ودور واهمية خطط التنمية الاستراتيجية في الحد من البطالة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في سبرغور الدور الذي تلعبه خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة ظاهرة البطالة حيث ان السودان انتهج عدد من الخطط الاستراتيجية واولها الاستراتيجية القومية الشاملة منذ 1992ووصلا الى الاستراتيجية ربع القرنية2007-2031م.

السؤال المحوري: -

ما مدى مساهمة خطط التنمية الاستراتيجية في حل مشكلة البطالة؟

أهمية البحث: -

1-تأتى أهمية البحث في كونه يبحث في قضية تهم الدولة والمجتمع إضافة للباحثين الجدد والمكتبة في نفس الدراسة ويمكن للدولة الاستفادة من هذا البحث.

2-معرفة دور وأهمية خطط التنمية الاستراتيجية في الحد من البطالة في السودان.

أهداف البحث: -

1-التعرف على الحجم الحقيقي للبطالة في السودان ومدى تأثيرها على الاقتصاد.

2-الاطلاع على خطط التنمية في السودان.

3-معرفة الاثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان.

فروض البحث: -

1-تساهم خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة.

2- الخطط الخمسية ذات أثر موجب على معدلات البطالة في السودان.

3- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم التمويل الاصغر وخفض معدلات البطالة في السودان.

منهج البحث: -

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

حدود البحث:-

الزمانية:2009-2018م.

المكانية: السودان.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تشتمل المقدمة على الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة أما الفصل الأول فهو بعنوان البطالة ويتكون من ثلاثة مباحث الأول يوضح مفهوم البطالة وأنواع البطالة والثاني يتحدث عن نظريات البطالة اما الثالث فيتحدث عن أسباب وطرق قياس البطالة.

الفصل الثاني بعنوان خطط التنمية الاستراتيجية ويتكون من ثلاثة مباحث أيضا الأول مفهوم الاستراتيجية والثاني مفهوم التنمية والتخطيط الاستراتيجية للتنمية والثالث نظريات التنمية الاستراتيجية.

والفصل الثالث بعنوان خطط التنمية الاستراتيجية وبرامج الإصلاح في السودان ويتكون من ثلاثة مباحث الأول خطط التنمية قبل الخطة ربع القرنية والثاني يتحدث عن الخطة ربع القرنية والثالث مساهمة خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة في السودان (اثبات الفرضيات) وأخيرا الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات والمصادر.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1-دراسة عبد الرحمن جابر عبد الله(2008)[1]

اهتمت الدراسة بمشكلة البطالة والتعرف بها في المجتمع السوداني وانعكاساتها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لما له من أثر على سياسات الاستخدام والتوظيف وتركزت أهمية البحث في تعريفة لمشكلة البطالة بالإشارة الى معدلها وحجمها في المجتمع السوداني والتأثير على أهمية الأصلاح الاقتصادي من خلال التوظيف الجيد لعنصر العمل، اما مشكلة البحث فانحصرت في فقر المكتبة السودانية للدراسات التي تناولت مشكلة البطالة بالبحث والدراسة وارتفاع معدلات البطالة في السودان وعدم الاهتمام بمعالجة مشكلة البطالة عند وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي وأسلوب منهج الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي مع الاستدلال لبعض البيانات الكمية والمعادلات الرياضية.

وأهم النتائج التي توصل اليها تعدد أنواع البطالة في المجتمع السوداني وزيادة الارتفاع في معدلاتها من8%فى عام 1983 الى 18%فى عام 2000.

وعدم وجود خطة واضحة للتقليل من حدة الزيادة وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها معالجة مشاريع الإصلاح الاقتصادي مثل الخصخصة وإعادة الهيكلة بحذر والاستفادة من فوائض العمالة التي تنجم عنها وجعل التعليم الأساسي اجباريا في جميع انحاء القطر وإعطاء الشباب القروض الميسرة من بنوك التنمية.

2-دراسة بيلي إبراهيم احمد(2000)[2]

واستعرض الباحث مشاكل العمالة والنمو في الدول النامية وتناول معدلات البطالة في العالم 1960م حتى عام 1970م حيث بلغت عام 1960 حوالى 46 مليون بمعدل بلغ 4.7%و60 مليون عام 1970 بمعدل 5.2% وتناول البطالة بأنواعها المختلفة واشارة الى أن البطالة الاجبارية الظاهرة هي وجود جزء من القوى العاملة في حالة بحث عن العمل ورغبة في العمل عند المستوى الأجور السائد في المجتمع وارجع السبب

---

[1]- عبد الرحمن جابر عبد الله، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدارسات العليا، 2008م.

[2] - بيلي إبراهيم احمد، مساهمة خطط التنمية لحل مشكلة البطالة، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا، 2000م

الرئيسي في هذا النوع من البطالة الى ارتفاع معدل نمو القوة العاملة اكبر من القوة الاستيعابية لقطاعات الاقتصاد القومي وعدم ربط تخطيط القوة العاملة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتوصل الباحث الى ان سياسات التنمية الاقتصادية لحل مشكلة البطالة كانت محدودة من عام 1960-1970حيث زاد عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال الستينيات بمقدار 803.3 الف عامل واوصت الدراسة على علاج القصور في جانب الطلب على القوة العاملة وتوفير الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل بشكل يؤدى الى القضاء على مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل والعمل على انشاء مشاريع صناعية بصفة عامة والاهتمام بتصنيع الريف المصري خاصة والاهتمام بباقي القطاعات الأخرى.

3- دراسة أشرافه عبد الله محمد(2005)[1]

تناولت الدراسة مشكلة البطالة في السودان من حيث الاثار الاجتماعية والاقتصادية حيث أوضحت الدراسة ان من اهم أسباب البطالة هي عدم التخطيط السليم للقوى العاملة حيث تعتبر السياسات الانكماشية التي اتبعت منذ الخطة العشرية والتي أدت الى ضعف وتثبيت سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم حيث تم تخفيض معدلات عرض النقود وتخفيض حجم التمويل المصرفي وحجم التوظيف في القطاع العام وأشارت الى ان المشكلة اجتماعية تمثل تحديا للمجتمع كما أظهرت الدراسة حجم ومستوى الهجرة من الريف الى المدن وأثر ذلك على معدل البطالة في الريف وتناولت الباحثة ضعف استيعاب الخريجين خلال فترة التسعينيات في الخدمة العامة وهذا يدل على ان الدولة كمخدم أساسي بدأت تتراجع وهذا يكشف الخلل في هيكل الاقتصاد السوداني وأوصت الدراسة على وضع خطة لمعالجة مشكلة البطالة تتماشى مع التوسع المرتقب في القطاعات الاقتصادية وضرورة التدريب في النواحي الالكترونية وذلك للحد من استجلاب العاملة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية وبالتالي تخفيض مشكلة البطالة في السودان.

[1] أشرافه عبد الله محمد على، مشكلة البطالة في السودان واثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدارسات العليا، 2005م.

4- دراسة محمد النور عثمان (2015) [1]

تناولت الدراسة موضوع أثر التخطيط الاستراتيجي علي التنمية الاقتصادية في السودان بدراسة واقع الخطة العشرية للفترة (1992 ــ 2002م). لتقييم الخطة من حيث الأهداف والأداء الكلي للاقتصاد السوداني، ومعرفة المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في السودان باعتبار أن نظام التخطيط ضرورة من الضرورات التي لاستغني عنها. هدفت الدراسة إلي معرفة العلاقة بين الدخل القومي والمتغيرات (الإنفاق الحكومي، الاستثمار، صافي التجارة الخارجية، والتضخم)، دراسة العلاقة بين التضخم و مساهمة القطاع الصناعي وسعر الصرف، والعلاقة بين الاستثمار والمتغيرات (الاستهلاك، صافي التجارة الخارجية، والضرائب). تمثلت مشكلة الدراسة في أن كثير من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة اتخذت في مسيرتها نظام التخطيط باعتباره أداء فاعلة لاستخدام مواردها المتاحة وصولا لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية متصاعدة تبلغ به الرفاه العام لسكانها وذلك لأن هنالك علاقة قوية تجمع بين نظام التخطيط والتنمية الاقتصادية، لهذا تسعي الدراسة لمعرفة هل الخطة العشرية وأهداف التنمية الاقتصادية في السودان حققت الأهداف المرجوة؟ فرضيات الدراسة توضح أنه توجد علاقة موجبة بين (الإنفاق الحكومي، الاستثمار، وصافي التجارة الخارجية) والدخل القومي، وسالبة بين التضخم والدخل القومي. كما توجد علاقة عكسية بين التضخم ومساهمة القطاع الصناعي وسعر الصرف. ومعرفة أثر الاستثمار علي المتغيرات (الاستهلاك، صافي التجارة الخارجية، والضرائب). توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن أداء الاقتصاد خلال سنوات الخطة كان ضعيفا في مجمله وذلك لغياب المنهجية الشاملة القادرة علي إزالة الخلل في التوازن الاقتصادي الكلي، وأن سياسة التحرير الاقتصادي، الخصخصة، والأهداف الطموحة الأكثر أدت إلي تفاقم مشكلة الاقتصاد السوداني. كما أن عدم تنسيق بين السياسات التي تتبعها الدولة (المالية والنقدية) وتحقيق أهداف التنمية في السودان. وقدمت الدراسة التوصيات التالية العمل

[1] محمد النور عثمان، اثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير منشور ، جامعة بخت الرضا ، كلية الدراسات العليا، 2015م.

علي نقل الاقتصاد السوداني إلي مرحلة الحركة المستمرة عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي مع تغيير هياكل الإنتاج وأساليبه وزيادة الاعتماد علي القطاع الزراعي بجانب القطاع الصناعي والخدمي. الاهتمام بالدور الكبير الذي يلعبه استثمار القطاع العام مما يزيد من أهمية الدور الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، وتخفيض معدلات الضرائب تجاه الاستثمار، بالإضافة إلي إتباع سياسات منهجية من اجل تخفيض معدلات التضخم وإيقاف تدهور سعر الصرف.

5-دراسة صالح عادل محمد(2000) [1]

تناولت الدراسة اثر الاستراتيجية القومية الشاملة على أداء الجهاز المصرفي السوداني ، حيث تمثلت المشكلة الأساسية للدراسة في ان القطاع المصرفي السوداني ظل ولعقود يعانى من عناصر ضعف ذاتي على الرغم من محاولات الإصلاح العديدة لذلك تحاول معرفة مساهمة الاستراتيجية في تطوير وتنمية القطاع المصرفي ،كما تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضيات التالية ساهم اعتماد الاستراتيجية القومية الشاملة في تطوير القطاع المصرفي ساعدت الاستراتيجية القومية الشاملة في تبنى بنك السودان والقطاع المصرفي سياسة نقدية ومصرفية متناسقة مع العالمية في الصناعة المصرفية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهى تدهور الأوضاع الاقتصادية في السودان في عقد الثمانينات ، جراء مجموعة من من العوامل والظروف المحلية والعالمية ،وذلك لغياب المفهوم النظرى والتطبيقى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،حققت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية اداءا متميزا خلال فترة تطبيق الاستراتيجية القومية الشاملة وتوصلت الدراسة الى نتائج منها أهمية التخطيط الاقتصادي، لانه يؤدى الى تحقيق المصالح الاستراتيجية للبلاد ، ضرورة اعتماد البنك المركزى عضوا فاعلا في المجلس القومى للتخطيط وذلك لضمان تناسق وتجانس السياسات الاقتصادية الكلية .

[1] صالح عادل محمد، اثر الاستراتيجية القومية الشاملة على أداء الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير منشور، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، قسم الدارسات العليا، 2000م.

الفصل الأول

البطـــــالة

ويحتوي على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: مفهوم وأنواع البطالة

المبحث الثاني: نظريات البطالة

المبحث الثالث: أسباب وطرق قياس البطالة

المبحث الأول

مفهوم وأنواع البطالة

مقدمة:

تعد ظاهرة البطالة في أي اقتصاد ظاهرة طبيعة، حيث انه من الصعب الوصول الى مستوى التوظيف الكامل لكل افراد القوى العاملة، كما كان يعتقد الكلاسيك، وهذا ما اوضحته النظرية الكنزيه والنظريات اللاحقة لها.

وذلك ان معالجة البطالة الكاملة في وجهة نظر هؤلاء المنظرين هي مجرد وضع مثالي بعيد المنال. اما الوضع العادي فهو العمالة غير الكاملة. وقد عرف الادب الاقتصادي العديد من أنواع البطالة والتي غالبا ما تزداد مستوياتها ومعدلاتها عبر الزمن. ونعنى بالبطالة حجم القوى العاملة الراغبة والقادرة على العمل بالأجور السائدة ولا تجد وظائف.

أضحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. وتعتبر أزمة البطالة اختيارية بمعنى أن يختار الفرد الفراغ بدلا عن العمل والاكتساب الاجر الإضافي لأنه حقق دخلا كبيرا وفر له مستوى معيشي مرتفع يكفي كافة احتياجاته، بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلا عن بذل المزيد من العمل.

وتكمن خطورة زيادة حجم البطالة ومعدلاتها في أثارها السالبة على الناتج القومي مع أهدار جزء متزايد من راس المال البشرى، لذا فان الهدف من زيادة العمالة وتقليل حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع[1].

[1]– وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية ، ورشة تحليل نتائج مسح قوة العمل 2011م ، ورقة تحليلية حول التعليم والبطالة والشباب ، إعداد نور الدين احمد مقلد، الخرطوم _ديسمبر 2013م، الخرطوم، فندق كورنثيا ، يناير 2014م

ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة التعرف على أنواع البطالة ومعدلاتها فضلا عن دراسة خصائصها.

وتعتبر البطالة من الظواهر العالمية غير ان حجمها يتفاوت من بلد لأخر كما تتفاوت درجة المعاملة الإنسانية التي يتلقها الفرد من مجتمعه[1].

وقد اعتبر دكتور طه بعشر ان نسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر قياسا هاما لمستوى الصحة النفسية التي يعيش فيها السكان. [2]

البطالة في اللغة:

بطل الشيء يبطل بطلا و بطولا وبطلانا، ذهب ضياعا وخسرا، فهو باطل، والمتبطل فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل الاجير بالفتح يبطل بطالة وبطالة أسي تعطيل فهو بطال، والبطالة الذي لا يجد عملا[3].

مفهوم البطالة:

هنالك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول الى مفهوم محدد للبطالة حيث تعدد التعريفات التي تناولوها.بعض الاقتصاديين يرى ان البطالة: هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرص عمل([4]).

ويرى البعض الأخرى ان البطالة: تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في المجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة وتلك التي ينتج عنها عدم اشتغال جزء من القوة العمل بصورة كلية او جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه ويرجع ذلك الى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي[5].

---

[1] – خالد واصف الوازني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق، (عمان: الجامعة الهاشمية ، د:ت)، ص22

2– صلاح عباس، العولمة واثارها التكنولوجيا في العالم الثالث، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2006)،ص 84.

[3]– على عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها،(الاسكندرية: الدار الجامعية, 2005م) ,ص3

[4] –المرجع نفسه، ص 3.

[5]– محمد طاقة ،حسين عجلان ،اقتصاديات العمل، (عمان: اسراء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص141.

ويقول الدكتور محمد عاطف غيث في تعريفة للبطالة ان الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزولة عمل له قيمة اقتصادية، واجتماعية ويسعى للحصول علية ولكنه لا يجده، وهو([1]):

1. ان يكون قادرا قدرة كاملة او جزئية بأود نفسه او اسرته ويعمل او يرفض باختياره القيام بذلك.

2.كل من يهيم في الطرقات ويوجد في الشوارع أو الأمكنة العامة وهو يتسول أو يجمع الصدقات أو يدفع الصغار الى ذلك أو يشجعهم علية ما يكن عاجزا عن كسب عيشه بسبب السن او اصابته بعاهة.

3.كل من ليس له مسكن مستقر وليست لديه وسائل ظاهره للعيش وليستطيع إعطاء معلومات كافية عن نفسه.

وقد قسم علماء جريمة البطالة الى نوعين:إجرامية لها عقوبة وغير إجرامية.وكذلك نصت المواثيق الدولية على ضرورة الاهتمام بالإنسان وتوفير العمل له دون تسخيره (لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة ،كما ان له حق الحماية ضد البطالة).[2]

تعريف البطالة:

الأشخاص العاطلون هم الأشخاص الذين تعدو سنا معينة والذين يدخلون في يوم معين أو أسبوع معين في الحالات الاتية[3]:

1. العمال الذين على استعداد للعمل والذين انتهى عقد عملهم وفقوا عن العمل مؤقتا الذين يوجدون بدون عمل ماجور ويبحثون عنه مقابل الاجر أو الفائدة.

2. العمال الذين على استعداد للعمل(عدا المرض الخطير) خلال فترة معينه، ويبحثون عن عمل مأجور، والذين لم يسبق لهم الحصول على عمل من قبل أو لم كن حالتهم

---

[1]– عبد القادر محمد علا الدين ، البطالة ، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)، ص26

2–المرجع نفسه، ص39.

[3]– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة، العدد (226)، الكويت، 1997م، ص39.

العملية الأخيرة في المهنة هي حالة العامل المأجور (أي أصحاب العمل السابقين) او الذين تقاعدوا عن العمل.

3. الأشخاص الذين بدون عمل وهم على استعداد للعمل فورا واخذوا أهبتهم للبدء في العمل في وظيفة في تاريخ لاحق لفترة معينه.

4. الأشخاص الموقفون عن العمل مؤقتا أو لمدة محددة بدون أجرهذه الفئات من الأشخاص لا تعتبر من العاطلين وهم الأفراد الذين لديهم الرغبة في افتتاح منشأة أو مشروع زراعي أو صناعي لحسابهم لكنهم لم يأخذوا أهبتهم بعد لتنفيذ ويبحثون عن عمل مقابل الأجر او الفائدة. والبطالة هي الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة. أي أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية فان البطالة هي حالة الفرد القادر على العمل ويرغب في العمل ويبحث عن فرص عمل ولايجد فرص العمل المطلوبة وليس له مورد رزق([1]).

معدل البطالة:

ويمكن القول ان البطالة تتمثل في وجود اشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين عنه، موافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية محدودة.وهذا التعريف متفق علية ويجب ان تتوفر معه ثلاثة معايير[(2)]:

1-ان يكون الفرد بدون عمل:

ويدخل في هذا المعيار الافراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ولا يعملون سواء كان بأجر او لحسابهم الخاص.

[1] – رمزي زكي ، مرجع سابق، ص39.

[2]– المرجع نفسه، ص39.

2-أن يكون الفرد لديه القدرة على العمل:

ويتضمن هذا المعيار الأفراد الزين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر لحسابهم الخاص، وبالتالي فأنه وفقا لهذا المعيار يكون الفرد قادرا ومستعدا للعمل أذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد.

3-ان يكون الفرد باحثا عن عمل:

ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص ووفقا لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون خطوة جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث مثل التسجيل في مكاتب العمل سواء كانت خاصة او حكومية.

والهدف من تحديد المعايير الثلاثة هو محاولة لتقديم تعريف أكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة([1]).

بعض الانتقادات وجهت لهذا المفهوم للبطالة منها:

1- لا ياخذ في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى لو ساعة واحدة.

2- لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيها يحسب في تعداد العاملين.

3- يتجاهل الافراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة([2]).

المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا.ويمكن التميز بين بعدين للبطالة[(1)]:

---

[1] -عمر محمد علي ، مشكلة البطالة الاسباب والحلول ، (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1987م)، ص26.

[2] - المرجع نفسه، ص27.

البعد الأول: هو الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة وذلك في حالتي البطالة السافرة، وهي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرص للعمل وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، والبطالة الجزئية هي تتمثل في الافراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف عليه للعمل مثل العمل لساعات محددة في اليوم أو أيام محددة في الأسبوع، وهم العمالة الموسمية.

البعد الثاني: ويتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد اقل من حد معين.

ومن ثم فان هزا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها.[2]

أنواع البطالة:

وإذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، فان كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، فهنالك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها البلدان ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي[3]:

1- البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي ،يجمع متغيراته في الاقتصادات الراسمالية،لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة ،بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية أشبه بحركة (الزجزاج) ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مدها الزمنى بين ثلاثة وعشر سنين ،مصطلح (الدورة الاقتصادية) التي لها خاصية التكرار والدورية وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول والمرحلة الأولى هي الرواج أو التوسع يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد،الى ان يصل التوسع منتهاه بالوصول الى نقطة الزرورة

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، المجلد(27)، العدد الاول، 1990م، ص 205.

1- عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، ص10

[2] - ابو القاسم العباس، تحليل البطالة ، مجلة جسر التنمية ، العدد(58)، الكويت، 2006، ص6

او قيمة الرواج، وعندها تحدث الازمة(وهى نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته(الدخل والناتج والتوظيف...) نحو الهبوط الدوري ،ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش الى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول الى نقطة الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهى نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصاد نحو التوسع مرة أخرى...وهكذا، ورغم انها توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمنى لهما، فان جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة بمعنى انه لو توقع أحد الاقتصاديين ان اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فانه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي[1]:

أ-سوف تهبط مشروبات السلع الاستهلاكية بشكل واضح وسوف تتزايد لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة ونتيجة لرد فعل أصحاب الاعمال على هذا الهبوط بخفض حجم انتاجهم فان الدخل القومي الإجمالي سوف يهبط، ويهبط معه أيضا الانفاق الاستثماري.

ب-سينخفض الطلب على العمالة، وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل، ثم في مرحلة تالية تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

ج-مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع على ان الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

د- ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الاعمال بسرعة في بداية الكساد وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي ونتيجة لذلك ستنخفض أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو الرواج، فيمكن القول ان سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد وما يهمنا في هذا الخصوص هو ان نلحظ ان اهم سمات

1- رمزى زكى، مرجع سابق، ص26

حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يوكبها من تقلبات في معدل البطالة. فقد رأينا ان من اهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة وان من اهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية([1]).

2-البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الاعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى او يغير مهنته الى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)، او حينما تقرر ربة المنزل الخروج الى السوق العمل بعدان تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم، فان الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك الى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي ان الباحثين عن العمل وأصحاب الاعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ما يبحث كل منهم عن الاخر (عن طريق إعلانات الصحف، الاتصالات المباشرة مكاتب التوظيف) وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية، ولنقصها لدى الطرفين ومن الجلي ان نقص المعلومات انما يعمى عدم التقاء جانب الطلب مع العرض، أي اختفاء الصلة او الحلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف[2].

ومن المحتمل انه لو توافرت هذه المعلومات لدى الطرفين ان تنخفض المدة التي يتعطل فيها العامل بحثا عن العمل، ولنقتصر الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوافر له العمالة المطلوبة. ومن المحتمل أيضا ان تكون فرص العمل الشاغرة تكفي هؤلاء الذين يبحثون عن العمل وربما تكون مؤهلاتهم تتوافق مع متطلبات هذه الفرص الشاغرة. وفى ضوء ما تقدم يعتقد الاقتصاديين ان البطالة الاحتكاكية وان

---

[1] – رمزي زكى، المرجع السابق، ص26

[2]– خضر عبد المجيد واخرون ، مبادئ علم الاقتصاد، (اربد: دار الامل للنشر والتوزيع،1992م)، ص ص 160– 161 .

كانت تنشأ بسبب تنقلات الافراد بين المهن والمناطق المختلفة فان السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات وبالتالي فان انشاء بنك قومي أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف من شأنه ان يقلل في مدة البحث عن العمل ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر ويرى عدد اخرمن الباحثين عن العمل ،وهى النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للتعطل وتكاليف الانتقال والمقابلات والشرفي الصحف ويعتقد هؤلاء ان نظام اعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض تكلفة البحث عن العمل ،ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية. فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الاعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل يميل العاطل الى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية ولهذا ينادى هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على اعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تعطى فيها هذه الاعانة من شانها ان يقللا من هذا النوع من البطالة.[1]

3. البطالة الهيكلية:

يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذى يصيب جانبا من قوة العمل ،بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدى الى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه أما عن طبيعية هذه التغيرات الهيكلية فهي اما أن تكون راجعة الى حدوث تغير في هيكل على المنتجات ،او راجعة الى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم ،أوالى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه او بسبب انتقال الصناعات الى أماكن توطن جديدة فهذا النوع من البطالة يمكن ان يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذى لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها

1- خضر عبد المجيد واخرون، المرجع السابق، ص29

وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات نزدهر فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب([1]).

وفى هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين ان يجدوا بسهولة فرصة للعمل، لان مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم وفى الوقت نفسه يصعب على رجال الاعمال ان يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة أي أننا نواجه فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب (نقص عرض) في سوق عمل اخر، ويظل هذا الاختلال قائما الى ان تتوافق قوى العرض ومع قوى الطلب[(2)].

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدى الى بطالة هيكلية والمثال الواضح على ذلك هو أن ارتفاع درجة مكينه العمليات الإنتاجية وظهور الربوت أو الانسان الألى في صناعة السيارات ،قد أدى الى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج ،فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا خاصة اذا كان حصول العمال المتعطلين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم الرحيل الى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف او اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة عموما سيحتاج الامر البعض من الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف كما ان البطالة الهيكلية من الممكن ان تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ،ومن امثله لذلك دخول المراهقين والشباب الى سوق العمل بأعداد كبيرة ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى كما ان

---

[1] –ابراهيم أحمد إبراهيم، الاثار الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة البطالة، مؤتمر التأمين ضد البطالة، الخرطوم،2007م، ص20.

[2]– ابراهيم أحمد إبراهيم، المرجع السابق ، ص 21.

الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وغالبا ما تكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل الى التعليم والعودة مرة أخرى الى قوة العمل وعلى ذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة اكبر من وجودها بين الكبار([1]).

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة في ربع القرن الأخير والتي تسارعت على نحو شديد غير نشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث لجا كثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة وحول غرب أوروبا الى الانتقال الى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الجانية المباشرة (مثل الإعفاءات الضريبة ارحض الطاقة والأراضي وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي....) فضلا عن أرخص الأيدي العاملة وهذا هو ما حدث، على سبيل المثال في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات التجمعية الالكترونية فكثير من هذه الصناعات هاجرت من البلدان الصناعية الى البلدان النامية بسبب لارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه البلاد، تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى[(2)].

4. البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

يقصد بها حالة التعطل التي يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة ،أي وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنة عند مستوى الاجر السائد دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ويمكن ان تكون البطالة السافرة احتكاكية او دورية ومدتها الزمنية قد تطول وتقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي وفى البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل على اعانة بطالة واشكال أخرى من المساعدات الحكومية اما في البلاد النامية فان البطالة السافرة اكثر قسوة

---

[1]– ابو القاسم، مشكلة البطالة في السودان الاسباب والآثار، سمنار مشكلة البطالة، المركز القومي للتخطيط الإستراتيجي،ص35.

[2] – جمال حسن السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها, دراسة مقارنة بين الفقه والقانون, (دمشق وبيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع , د:ت), ص 102.

وذلك بسبب عدم وجود نظام اعانة وبسبب غياب او ضالة المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية[1].

اما البطالة المقنعة فالمعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعنى وجود عمالة زائده او فائضة لا تتيح شيئا تقريبا وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية انها في حالة عمل أي انها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها اجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولأتضيف شيئا الى الإنتاج، وهي الامر الذي يدفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات([2]).

كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبى للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة ثم انتقل هذا النوع من البطالة الى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية، طمعا في الحصول على تايد الطبقة الوسطى، وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من الخدمات بعدد أقل من العمالة([3]).

5. البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:

البطالة الاختيارية هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وارادته، حينما يقدم استقالة عن العمل الذي كان يعمل به اما لعزوفة عن العمل وتفضليه لوقت الفراغ ولأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر اعلى وظروف عمل أحسن، فقرار التعطل هنا اختياري ولم يجبره علية صاحب العمل.اما حالة البطالة الاجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري من غير أرادته واختياره، وهى تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم ان العامل راغب في العمل وقادر علية وقابل لمستوى الاجر السائد وقد تحدث البطالة الاجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص للتوظيف رغم بحثهم الجدى عنه وقدرتهم عليه وقبلوهم لمستوى الاجر السائد.[4]

---

[1] – عدلي محمد توفيق، الاقتصاد التطبيقي، (القاهرة: دار الجامعات المصرية للنشر ،1983م)، ص 183.

[2] – المرجع نفسه ، ص 183.

[3] – عدلي محمد توفيق، ، مرجع سابق ،ص 184

1–المرجع نفسه ، ص34

المبحث الثاني
نظريات البطالة

مقدمة:

يقدم هذا الجزء من البحث عرضا موجزا لنظريات البطالة الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل أو المتغيرات التي تؤدى الى ظهور البطالة وتفاقمها الامر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة في هذا الصدد بينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط([1]).

نجد أن النظرية تقر بوجود النوعين من البطالة سواء البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية التي ترجع في رايه الى قصور الطلب الكلى على السلع والخدمات.فضلا عن وجود نظريات أخرى ترجع البطالة الى وجود اختلالات في سوق العمل، في استعراض النظريات الخاصة بسوق العمل والبطالة سوف يتم تقسيمها الى مجموعتين هما: النظريات التقليدية والنظريات الحديثة([2]).

1-النظريات التقليدية:

تغطى هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الاجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به ويندرج تحت هذا المنظور التقليدي لسوق العمل والبطالة نظريتان هما[(3)]:

- النظرية الكلاسيكية.
- النظرية الكنزية.

---

[1] -عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية ، مجلد 27()، العدد الاول، 1990م، ص20.

[2] -المرجع نفسه ، ص20.

[3] - المرجع نفسه ، ص183

أولا: النظرية الكلاسيكية:

تقوم على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والاسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل. ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة وانما ينصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الاجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه.وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا ترك سوق العمل حر دون تدخل خارجي فان مرونة كل من الأجور والاسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة بحسبان أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، بالتالي فان البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقة للعمال عن مستوى أجر التوازن مما يقلل من أرباح الاعمال ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه. لكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة حيث يترتب على انتشار البطالة وسط العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود الى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التوظيف الكامل وبالتالي فان مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي[1].

وعليه فان المدرسة الكلاسيك لا تعترف بوجود بطالة اجبارية وان وجدت البطالة فأنها أما أن تكون اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق أو بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى ويمكن توضيح البطالة من وجه نظر الكلاسيك في الشكل (1/1)

[1] – عمر محمد علي, مشكلة العطالة, أسبابها وعلاجها, (الخرطوم: المجلس القومي للبحوث, 1974م)، ص ص15–17

شكل (1/1):البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية:

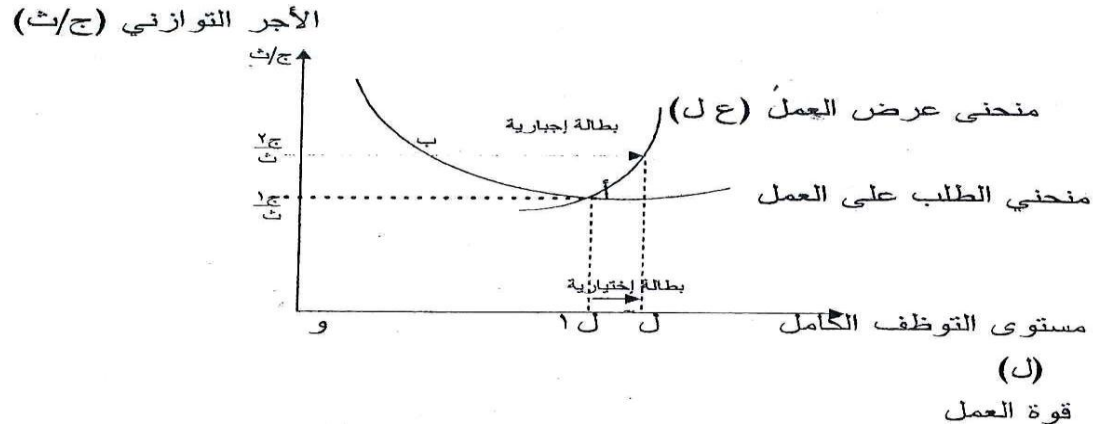

المصدر: عمر محمد علي

يتضح من هذا الشكل أن سوق العمل يتوازن عند النقطة (ا)حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، فان العمالة الكاملة تحقق بتشغيل المستوى (ول 1)، حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند اجر التوازن (ج1)، المسافة (ل–، ل 1) نقص تمثل القادرين على وغير راغبين فيه عند أجر التوازن (ج1على ث) بالتاليف أنها تعبر عن البطالة الاختيارية. وارتفاع الاجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدى الى ظهور فائض عرض في سوق العمل ،أي بطالة اجبارية .ففي حالة الأجل (ج2 على ث) تقدر البطالة الاجبارية بالمسافة(ب ج) غير أن وجود هذه البطالة يؤدى الى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم ، مما يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه الى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة (أ) وفى هذه الحالة تختفى البطالة الاجبارية تماما، ويحدث العكس عند أي مستوى لأجر أقل من أجر التوازن (ج1على ث) بالتالي فان مرونة الأجور والاسعار تكفلان القضاء على ظاهرة البطالة الاجبارية في سوق العمل[1].

[1] –سمير عبدو، البطالة المقنعة في الوطن العربي،(د:م، دار طلاس للدراسات والنشر ، 1942م)، ص33.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل وتدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن، مما يؤدى الى جمود الأجور وعلية فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية ويسمح بحجم من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى _فترة التسليم والتسلم غير انه لا يتفق مع وجود بطالة اجبارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعدلات الاتية.

دالة الطلب $ld = e + v$ (1)

دالة العرض $ls = e + u$ (2)

حيث أن (e) تشير للعمالة الفعلية، (v) الى الوظائف الشاغرة (u)تشير الى البطالة الاحتكاكية.

وعند التوازن في سوق العمل فان:

شرط توازن سوق العمل $ld = ls$ (3)

$\therefore v = u$

أي الوظائف الشاغرة = البطالة الاحتكاكية ولذا فان تواجد البطالة الاحتكاكية هو تواجد مؤقت، اذ أنه يزول مع توافق المتعطلين مع الوظائف الشاغرة.

وعليه فأنه وفقا للنظرية الكلاسيكية، ليست هنالك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، اذ أن وجود البطالة الاجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية،مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة. وبذلك يلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال[1].

ثانيا: النظرية الكنزية:

ترتب على الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جدا خلال تلك الفترة اختياريا ومن ثم كيف

[1] – مراد جابر مصطفي آلاغا , أسباب وآثار الفقر والبطالة في فلسطين , رسالة دكتوراه منشورة في الإقتصاد , جامعة النيلين, الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2011, ص57

يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا أفكارهم للبطالة الاجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن انكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين علية،ولا يجدون اليه سبيلا وقد ارجع كنيز ذلك الى ان سوق العمل قد تعرض أساسا لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور الى مستوياتها التنافسية([1]).

ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العاطل عاطلا وذلك وفقا لكينز، ومن ثم فان مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفى كينز مسئولية العمال عن البطالة ويلغيها على رجال الاعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، بالتالي يقرر أن حجم التوظيف الكامل يتوقف على الطلب الكلى[(2)].

ومن الشكل يلاحظ منحنى عرض العمل في المجتمع يكون لانهائي المرونة عند المستويات المنخفضة من التوظيف الكامل كما أن مستوى التوظيف الفعليلا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب الذى يتحدد بمستوى الطلب الكلى.

شكل (2/1) : يوضح سوق العمل وفقا للنظرية الكينزية

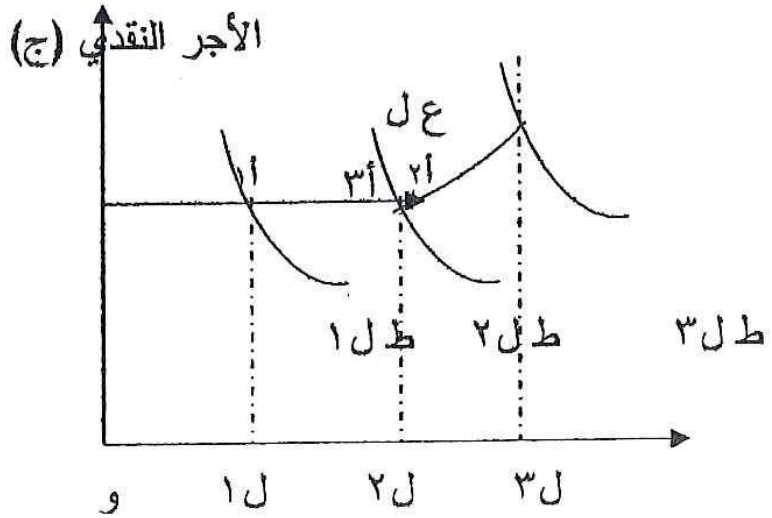

المصدر:رالف هوسمانز، فرهاد مهران ، فيجة فيرما, مكتب العمل الدولى , جنيف,

[1] – مراد جابر مصطفي آلاغا ،المرجع السابق ، ص57.

[2] – المرجع نفسه ، ص58

(ل) مستوى العمالة الكاملة

ومن الطبيعي فان زيادة الطلب الكلى تؤدى الى زيادة الطلب على العمل مثلا من (ط ل 1) الى (ط ل 2) مما يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظيف، ومن ثم تقليل حجم البطالة ويتحقق التوظيف الكامل عند النقطة (أ3) فقط حيث يكون مستوى الطلب على العمل ممثلا بالمنحنى (ط ل 3) ويكون ذلك مناظرا لمستوى الطلب الكلى الفعال.ووفقا لكينز فان الأجور والاسعار لا تتسمان بالمرونة الكافية كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك وذلك بعدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات فيما بين رجال الاعمال والعمال وهذا يؤدى الى ظهور البطالة الاجبارية واستمرارها وهذا ما يبينه الشكل ([1]). ويتضح من هذا الشكل أنه عندما يكون الاجر أعلى من أجر التوازن وليكن مثلا عند (ج1 ÷ ث) فان ذلك يؤدى الى وجود بطالة اجبارية تقدر بالمسافة (ه م) ، ويكون كل من مستوى التوظيف الكامل وفي هذه الحالة لا يترتب على انخفاض الأجور وزيادة مستوى التوظف بالدرجة الكافية بسبب وجود فائض عرض أي نقص في الطلب الكلى عند مستوى التوظف الكامل ،وفى هذه الحالة يتطلب الامر زيادة الطلب الكلى من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية كي يتحقق مستوى التوظف الكامل .

[1]– علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح عليها، (القاهرة : الدار الجامعية،2005م)، ص 7.

الشكل (3/1): يوضح نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكنزية

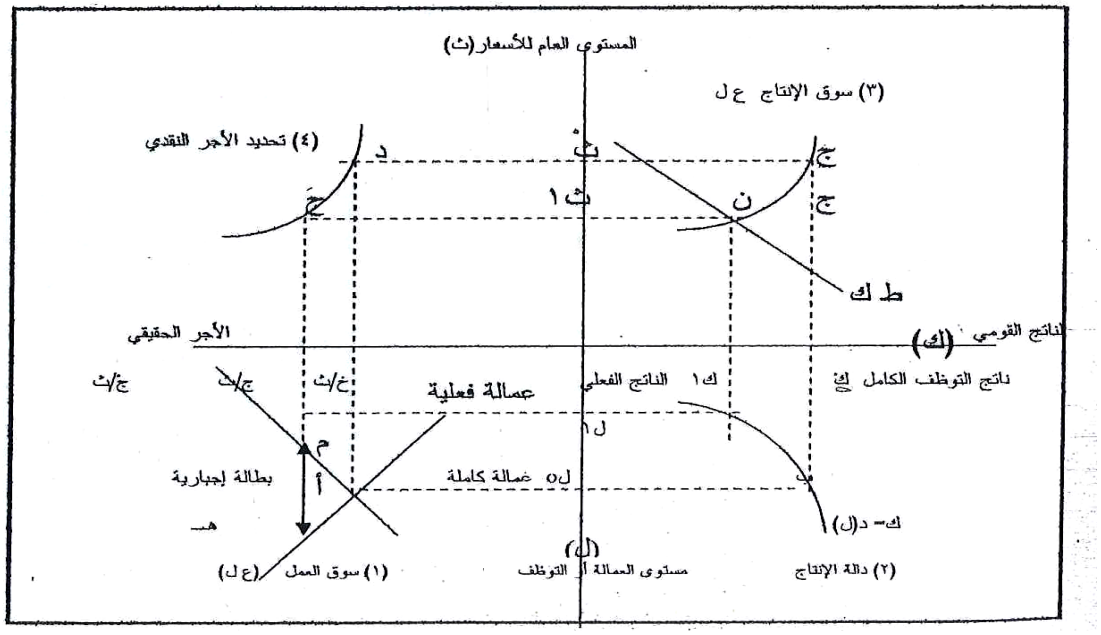

المصدر: علي عبد الوهاب نجا

غير انه وفقا لكينز توجد بعض العوامل التي تعقد حل مشكلة البطالة الاجبارية منها زيادة تفصيل السيولة والتقدم الفني وزيادة رصيد راس المال في المجتمع لان هذا من شأنه أن يؤدى الى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التوظيف أو تقليل المطلوب من العمالة عند مستوى الناتج نفسه كما يرى كينز ان وجود البطالة ذاتها يعد سببا من أسباب قصور الطلب الكلى ،حيث يترتب عليه انخفاض الدخول لدى الافراد ومن ثم انخفاض انفاقهم الاستهلاكي بالتالي انخفاض الطلب الكلى بالتالي فان سياسة تخفيض الأجور بوصفها علاجا لمشكلة البطالة يمكن ان يزيد من حدتها([1]).

لذا فان العلاج الأساسي للبطالة عند كينز يتمثل في زيادة الطلب الكلى من خلال اتباع سياسات مالية توسعية وعليه فلابد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا ما

[1] – علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 7.

يتنافى مع فكرة تحقيق التوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل، وهو الموقف السائد من قبل الكلاسيك والنيوكلاسيك. ومما سبق ،نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الاجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلى الفعال ولذا تسمى البطالة الاجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب ، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الاليات الذاتية الى تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولايتحقق التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل بمحض الصدفة، ولذا نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلى لعلاج البطالة الاجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية[1].

النظريات الحديثة:

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل حيث يوجد اما سوق تنافسي كامل كما هو الوضع عند الكلاسيك او سوق تنافسي غير كامل كما هو الحال عند كينز،غير أن هذا الاطار التحليلي لم يستطيع تفسير وصول البطالة الى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أوائل سبعينات القرن الماضي هذا في الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات التضخم حيث تعايشت الظاهرتان معا لذا فقد ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطور والتعديل من خلال ادخال فروض اكثر واقعية حتى تصير اكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة ولعل أهم هذه النظريات[2]:

-نظرية البحث عن العمل

-نظرية تجزئة سوق العمل

أولا: نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزيئة لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها وتبنى هذه النظرية على أساس اسقاط فرض

---

[1]– زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة ، (القاهرة: دار غريب للتوزيع والنشر،2003)، ص 78

[2] – المرجع نفسه ، ص78.

المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل ، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توفير المعلومات الكاملة عن سوق العمل الامر الذى يترتب علية زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الافراد الى السعي للتعرف على هذه المعلومات وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى منهما أنها مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين ونفقات اجراء الاختبارات من قبل رجال الاعمال[1].

وتتمثل الثانية منهما في انها عملية تحتاج الى وقت طويل والى تفريق من قبل الافراد لجمع هذه المعلومات وتستند هذه النظرية الى وجود هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا الى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها ومن ثم فانه وفقا لهذه النظرية فان البطالة السائدة في الاقتصاد البطالة الاحتكاكية تعد سلوكا اختياريا ، وينتج عن سعى المال للحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة ،كما انها ضرورة من أجل الوصول الى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة من ناحية أخرى فان رجال الاعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين ،وذلك بهدف التأكد من العثور على افضل العناصر ملاءمة لشغل الوظائف الشاغرة، بالتالي فانه وفقا لهذه النظرية، فان الباحث عمل يستفيد من عملية البحث هذه حيث أنها تمكنه من الحصول على الوظيفة والاجر المناسبين. وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف: الأولى منهما تتمثل في التكاليف المباشر، مثل: تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات، أما الثانية فهي

[1] – زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص79.

التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة االمضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة([1]).

وتتوقف فترة البطالة (فترة البحث عن العمل) وفقا لهذا التحليل الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل، وعلى قدر الاعانة التي يحصل عليها المتعطل وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع، حيث تزداد فترة البطالة هذه كلما زاد الاجر المتوقع الحصول عليه وزاد مقدار الاعانة الذي يحصل عليها الفرد المتعطل، وكذلك فترات الرواج الاقتصادي نظرا لثقة الافراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة والعكس صحيح[(2)].

ولقد ساهمت النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في اطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل وبتطبيق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد الى سوق العمل، حيث أنه نظرا لانعدام خبراتهم بسوق العمل يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف من اجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات وبالتالي يتسم هؤلاء الافراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدل البطالة بينهم اثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة([3]).

وخلاصة هذه النظرية، أنها تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فأنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية، بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون الأخرى الا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور ويوجه الى هذه النظرية عديدا من الانتقادات أهمها([4]):

1-عدم اتفاق النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة الى رغبة الافراد في البحث عن عمل أفضل ومن ثم فان النظرية ترى أن

---

[1] – المرجع نفسه، ص 78

[2]– حسين عبد الحميد احمد رشوان ، ازمات الشباب والبطالة ،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، د:ت)، ص201

[3] –المرجع نفسه ، ص202.

[4] – المرجع نفسه ، ص202.

البطالة اختيارية ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى الى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الاعمال، زمن ثم فان غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية.

2-أوضحت العديد من الدراسات خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا، كما توجد حالات انتقال بين الوظائف المختلفة بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

3-من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الافراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

4-تعر عن تفسير المحددات الموضوعية(الاساسية) للبطالة واستمرارها في الاجل الطويل وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن عمل يمكن الإشارة الى استنتاج ان مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير ظهرة البطالة الاحتكاكية، حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع معين من أنواع البطالة الاختيارية.

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس اسقاط فرص تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية من النظريات التقليدية وتهدف هذه النظرية الى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في القطاعات الأخرى.وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيسي وسوق ثانوي، كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الافراد والوظائف بكل منهما([1]).

والنوع الأول أي السوق الرئيسي: فهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه

[1] – حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سابق، ص202

المنشآت على الاحتفاظ بمهارات العاملين أثناء عملهم ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.أما النوع الثاني وهو السوق الثانوي: فهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم اساليبا إنتاجية مكثفة للعمل ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مؤاتيه للعمل فضلا عن تعرضه لدرجه أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضه للبطالة خاصة في ظل الافتقار الى التشريعات التي تنظم هذا السوق وترجع أسباب هذه التجزئة الى أسباب تاريخية تعزى الى طور النظام الرأسمالي من التنافس الى الاحتكار الى التغيرات التقنية حيث يتمتع السوق الرئيسي باستخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة ماهرة بينما يستخدم السوق الثانوي أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمل وأكثر عرضة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ونود أن نشير الى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون اكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية ومن ثم فان معدل البطالة وطول فترتها عادة ما تكون أقل من الدول المتقدمة ، أكبر في الدول النامية ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة الى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.[1]

1- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سابق، ص202

المبحث الثالث

أسباب وطرق قياس البطالة

تتعدد أسباب البطالة من دولة الى أخرى حسب النشاط الاقتصادي السائد فيها ولتفسير ظاهرة البطالة في السودان نجد أن التدخل في سوق العمل كتفسير لظاهرة البطالة في السودان لا يجد أن قبولا للأسباب الآتية: ان الأجور في السودان خصوصا في فترة التسعينات أصبحت لا تحدد بواسطة قوى النقابات انما تحدد بواسطة الدولة حيث نجد ان الدولة تقوم بزيادة الأجور لعاملها، والتي غالبا ما يتبعها زيادة للأجور في القطاع الخاص اعتمادا على مقدرتها المالية[1].

ومن العوامل الرئيسية لأسباب البطالة في السودان:

1-السياسه الاقتصادية التي اتبعت في السودان منذ منتصف السبعينات وقد كان انتهاج هذه السياسية استجابة لبعض المؤسسات الدولية لتثبيت سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم لتمكين السودان من سداد ديونه نتيجة للاقتراض المفرط منذ السبعينات.

2-الثورة التعليمية الأخيرة دون خلق فرص عمل للخريجين.

3-الهجره المعاكسة وزيادة معدل الدخول الى سوق العمل.

4-صعف الاجور النقدية في سوق العمل.

5-سوء فهم دور الخدمة الإلزامية.

ومن أسباب البطالة في السودان عدم التخطيط السليم للقوى العاملة حيث يتم التخطيط وفقا لمصادر القوى البشرية والمؤسسات القائمة بالتعليم والتدريب واختيار مدى الحاجه الى بناء وحدات جديدة لتخريج أنواع جديدة من القوى العاملة المطلوبة وتصنيفها وتوزيعها بين القطاعات المختلفة.[2]

وهنالك أسباب متنوعة لانتشار البطالة تشمل:

1-ندرة راس المال وقلة الاستثمار.

---

[1] – عثمان محمد عثمان, التشغيل والبطالة من منظور التنمية المضطردة, مجلة العمل العربية, العدد الثاني والستون, 1995م, ص15

2- اشراقه عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص38

2-سوء التخطيط التعليمي.

3-عدم تنظيم سوق العمل.

وهنالك عوامل تساعد على زيادة مشكلة البطالة:

أ-الهجرة من الريف الى المدن.

ب- عدم وجود الاستقرار السياسي.

د-الانفاق المرتفع على الامن في السودان.

ه- فشل المنشآت الاقتصادية القائمة في رفع مستوى العمالة.

و-الاختلاف المناخي بين أقاليم السودان المختلفة.

ز-عدم تشجيع الدولة للأعمال الحرة.

ح-ارتفاع تكاليف الجهاز الإداري.

ط-وجود نظام الأسرة الممتدة.

ى-انخفاض مستوى التدريب.

ومن سلبيات النظام الاقتصادي العالمي:

1-التوجهات العالمية نحو الاستغناء عن العاملة بالاعتماد على التقنية.

2-اتجاه الاستثمارات العالمية نحو الدول النامية بحثا عن العمالة الرخيصة وهذا يعنى ضرورة مراعاة التخطيط الاستراتيجي لوضع فلسفة تضمن تحقيق دخل عال لصغار المنتجين والعمال.

2-ارتباط تحقيق الميزة النسبية العالمية بخفض أجور العمال مما يؤدى الى خفض المستوى المعيشي للعمال وخفض مستوى الخدمات الحكومية([1]).

قياس البطالة:

يعد حجم البطالة او المتبطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتبطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة ويتم حساب ما يسمى (بمعدل البطالة)، ويمكن التفريق بين مقياسين للبطالة

[1] – اشراقه عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص38

المقياس الرسمي للبطالة: ويعرف معدل البطالة، وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين الى العدد الكلى للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة.معدل البطالة=عدد العاطلين على قوة العمل في 100ويشير مصطلح قوة العمل الى جميع الافراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة.وقوة العمل =حجم العمالة + حجم البطالة.العاملون: ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم او يقومون بأعمال ذاتية كل الوقت او لبعضه سواء كانت اعمال مؤقتة او دائمة، المتبطلون: ويتضمن هذا المكون كل الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحه لهم في ظل الأجور السائدة.وهنالك بعض الفئات التي لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:الافراد خارج السن العمرية المحددة وهذا يختلف من دولة الى الأخرى الاقراد الغير القادرين على العمل مثل: المرضى، العجزة والطلاب يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت، الافراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة([1]).

أهم اختلافات طرق قياس البطالة بين الدول:

الفئة العمرية المحددة في التعريف لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا. الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل في بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع في أمريكا واسبوع في اليابان ...الخ حتى لا يصبح الفرد متعطلا.كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، والافراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة. تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة حيث تعتمد بعض الدول على التعداد السكاني والبعض الأخرى على مسوح العمل كعينات وأخرى تلجأ الى الاحصائيات مكاتب العمل من خلال اعانات البطالة المقدمة للعاطلين. على الرغم من بساطة هذا المقياس الرسمي واتصافه بعدم الدقة الا

[1] – محمد علي ، مشكلة البطالة ، (الخرطوم: دار النشر والتأليف ، جامعة الخرطوم، 1974م)، ص.23

انه اكثر مقاييس سوق العمل انتشارا وتأخذ به الدول ومنظمة العمل الدولية عند مقارنة بين معدلات البطالة بين الدول المختلفة وعلى فترات زمنية مختلفة.[1]

البطالة والتضخم:

لا شك ان تخفيض البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في الاقتصاد ويكون هذا الهدف على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية مثل استقرار الأسعار فارتفاع مستوى العمالة يصحبه خلق دخول أضافية جديدة تتحول الى قوة شرائية جديدة تدفع بالأسعار الى الأعلى ومن ثم يصبح الارتفاع في معدل التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع لخفض معدل البطالة فيه. فكان هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار ان الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغييرتها على معدل التضخم، ويعبر عن ذلك بمنحنى (فليبس) وهو النيوزيلندي إثر فيليبس والذي قام بدراسة تطبيقية بعنوان العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في بريطانيا (1861-1957)([2]).

الشكل (4/1) العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية(منحنى فليبس)

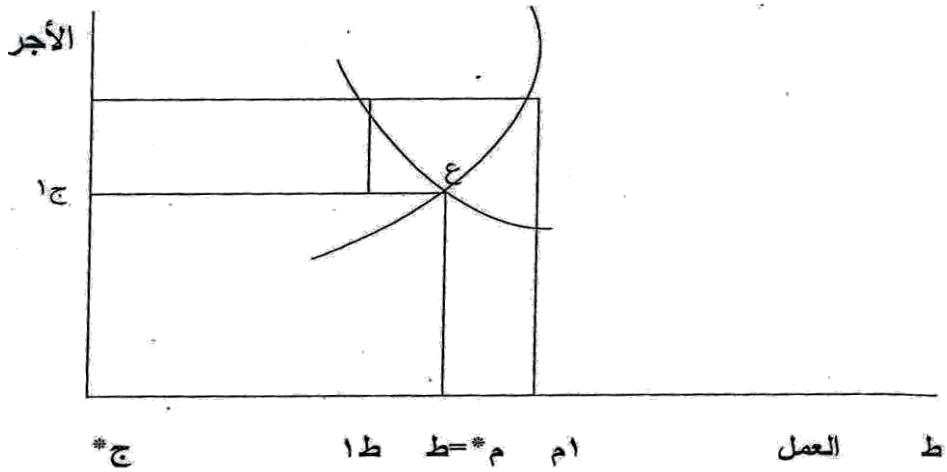

المصدر: عبد الوهاب الأمين وآخرون

1- عبد الوهاب الأمين واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلى والجزئي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة،2005، ص377.

2 - المرجع نفسه ، ص378.

ويوضح فليبس ان العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة نتيجة الارتباط العكسي بين معدل البطالة ومعدل تغير الاجر، استنادا على ان التضخم يرتبط بالاجر النقدي وذلك لان الاجر يتحول الى قوة شرائية يزيد من معدل التضخم (ارتفاع الاسعار).ان هدف تخفيض البطالة لا تقتصر اثاره الإيجابية على توفير فرص عمل أكبر وانما تشمل تحسين مستوى الأجور، وتكلفة هذا الهدف هو زيادة معدل التضخم.ويجب ان يكون هنالك معدل معين للتضخم يكون مقبولا وهذا يختلف من اقتصاد الى أخرى([1]).

ويرى بعض الاقتصاديين ان العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم توجد في المدى القصير اما في المدى الطويل فمن الصعب تأكيدها، نظرا لتعادل القوى الاحتكارية لكل من ارباب العمل والعمال، ومن ثم فأن الزيادة في الاجر النقدي تتلاشى من خلال الزيادة في الأسعار كما ان الزيادة في الأسعار يختفي أثرها بارتفاع الاجر فتستقر الأسعار والأجور في المدى الطويل.

وترتيبا على ذلك يظل معدل الاجر ومعدل التضخم كما هو حتى لو تغير معدل البطالة ويصبح منحنى فليبس افقيا.[2]

الشكل (5/1) الارتباط بين البطالة والتضخم.

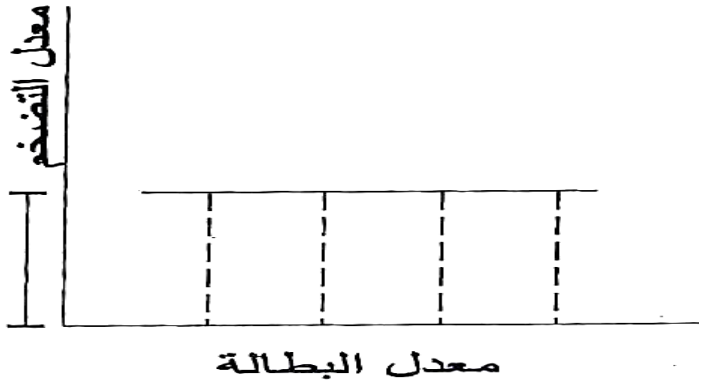

المصدر: عبد الوهاب الأمين واخرون

[1] – عبد الوهاب الأمين واخرون، مرجع سابق، ص377

1–منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص99

ان الارتباط العكسي بين البطالة والتضخم يكون أقوى في المدى القصير ويضعف تدريجا في المدى الطويل. ويتوقف منحنى فليبس على عاملين:

1-مرونة الاجر النقدي بالنسبة للطلب على العمل:

فكلما كانت المرونة مرتفعة كلما كان التأثير الذي تمارسه البطالة على التضخم أقوى، لان ارتفاع المرونة يعنى الزيادة في الطلب على العمل وتؤدى الى زيادة كبيرة في الاجر النقدي:

وانخفاض مرونة الاجر بالنسبة للطلب يجعل تأثير زيادة الطلب في سوق العمل على الاجر ضعيفا وبالتالي يكون أثر انخفاض البطالة على التضخم بسيطا.

2-درجة الاختلال الهيكلي في سوق العمل:

وهي حجم الفجوة بين المتعطلين وعدد الاعمال الشاغرة وإذا كان تخفيض كل من البطالة والتضخم على حساب الاخر وكل منهما يمثل هدفا حيويا لاقتصاد فلابد من الموازنة بين الهدفين للوصول الى أعلى مستوى يمكن تحقيقه للعمالة في حدود معدلات التضخم التي يستطيع الاقتصاد تحملها.

وتعبيرا عن ذلك ولتحقيق انخفاض في معدل البطالة في ظل معدلات تضخم أقل هنالك إجراءات يمكن أتباعها لتحقيق ذلك:

1-توفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمل، وتسهيل انتقال العمال بين المناطق وبين الاعمال المختلفة (لتخفيض البطالة الاحتكاكية).

2-اتاحة فرص التدريب للعمال وتيسير وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في فروع الإنتاج المستحدثة (للحد من البطالة الهيكلية) وهذه الإجراءات لا يترتب عليها اثار تضخمية.

ويعتبر التضخم الناتج من زيادة الطلب الكلى في اقتصاد يعمل بطاقته الإنتاجية الكاملة (يحقق الاستخدام الكامل) قد تؤدى الى زيادة الناتج بما يفوق الناتج الممكن مع خفض في البطالة الى أدنى من مستواها الطبيعي وذلك في المدى القريب[1].

[1]- فضل الله على فضل الله , إدارة التنمية , منظور الدين لمفهوم التحديث,(الرياض: الطبعة الثالثة ,1997), ص20

أثر الاستثمار على البطالة:

الاستثمار هو شراء منشات جديدة او خلق مجالات اقتصادية جديدة ويلعب الاستثمار دورا ف التأثير على معدلات البطالة، اذ ان الاستثمار يؤدى الى سلسلة من الزيادات المتتالية في الدخل القومي فالاستثمار الجديد يؤدى الى خلق طلب جديد على العمل في الأنشطة ذات الاستثمار الجديد، وبالتالي فان الزيادة في الاستثمار يصحبها زيادة في العمالة ومنها العمالة الأولية وتشمل العمالة المباشرة والعمالة الغير مباشرة التي يتم توفيرها في المشروعات المتكاملة منها.

والعمالة اللاحقة هي تتمثل في العمال الجدد الذين يتم تشغليهم في مشروعات السلع الاستهلاكية لتحقيق الزيادة في الإنتاج. إذا الاستثمار الجديد يستطيع تخفيض حجم ونسبة البطالة من خلال العمالة الأولية (المباشرة غير المباشرة) والعمالة اللاحقة. ويمكن للدولة ان تستخدم الاستثمار العام كوسيلة لرفع مستوى التوظيف ،وتلجا الدولة الى السياسات التي تؤثر على سوق العمل وتشجيع الطلب فيه مثل سياسات اعانة الأجور مما يجعلها جزء من تكلفة العمل.[1]

الاثار المترتبة على مشكلة البطالة:

تنعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها الشباب عماد المستقبل على سلوكهم وتلقى بظلالها على المجتمع الذي يعيشون فيه حيث بدأت تظهر في مجتمعاتنا صورة متكاملة للأوضاع الشاذة في شكل تعاطى مخدرات والسرقة والإحساس بالظلم الاجتماعي وما تولد عنه من ضعف الانتماء والعنف وارتكاب الاعمال الإرهابية والتخريبية. وهنالك فئة تقاوم الكبت الداخلي مما يتحول مع مرور الوقت الى شعور بالإحباط ويخلق شبابا مدمر نفسيا وعضويا([2]).

الاثار الاقتصادية:

1- فضل الله على فضل الله , مرجع سابق,ص20

[2] -المرجع نفسه ، ص21.

ان عدم استيعاب الأيدي العاملة الراغبة في العمل يعد مؤشر بوجود خلل في التوجه السليم لاقتصاد الدولة مما يؤثر على درجة مهارة العامل، وهذا يساعد على اضعاف إنتاجية العمل في كثير من المرافق الحيوية، كما أن وجود العطالة يؤدى الى ابراز المفاسد في الجهاز الإداري، إضافة الى الرشاوى والمحسوبية والاختلاسات والوساطات ولإصلاح ذلك يلزم تحمل الدولة الكثير من النفقات، وتساعد البطالة على زيادة مستوى الفقر مما يؤدى الى تدهور الأحوال الصحية وسوء توزيع السكان،لميولهم لمناطق بها اعمال كالعاصمة مثلاً وتزيد العاطلة الأعباء على الافراد العاملين اذ يرتفع مستوى الانفاق وتقل فرص الادخار (بحكم نظام الاسرة الممتدة).كما ان وجود العمالة الأجنبية ذات المهارات العالية والرخيصة تزيد من معدل البطالة وتقلل من فرص الحصول على موارد نقدية أجنبية جديدة [1].

الاثار الاجتماعية:

ترى د. عزة كريم استاذه علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر ان البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة الى انه يورث الامراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال، وتضيف ان الفرد العاطل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع له فتنشأ لديه العدوانية والإحباط بالإضافة الى ان فقدان الزوج الذي يفقد لوظيفته ينعكس سلبا على العلاقات الاسرية ومعاملة الأبناء، ان نظام الاسرة الممتدة يساعد على اعالة الكثير من المتعطلين في السودان ووجود هذا النام بالرغم من سلبياته الاقتصادية يمثل درعا اجتماعيا واقيا ضد كثير من الامراض الاجتماعية في ظل الأحوال الاقتصادية غير المستقرة في السودان، مما يجعل الدولة في وضع لا يمكنها من توفير قسط كبير من العمالة او الصرف على المتعطلين كما درجت علية بعض الدول المتقدمة تؤثر العطالة على تأخير سن الزواج نسبة لعدم قدرة المتعطل على الإيفاء بالالتزامات الزواج المالية المتزايدة.وكذلك نجدان

[1]– فضل الله على فضل الله , المرجع السابق ، ص21.

نسبة عالية من المتزوجين هاجر بحثا عن عمل مما إثر على مستوى العلاقات الزوجية والاجتماعية[1].

هنالك بعض احتمالات سلوك الفرد المتعطل منها:

أ-احتمال زيادة النشاط في البحث عن العمل ولو كان ذلك العمل اقل من مستوى الطموح.

ب- الميول الى الجنوح، كالسرقة مثلا.

فالاحتمال الأول يعكس لحد كبير ضيق سوق العمالة والاحتمال الثاني يعكس خسارة المجتمع من جراء اقدام بعض افراده على ارتكاب الجرائم سعيا لكسب المال.[2]

الاثار النفسية:

1-اغلبية المتعطلين يعيشون في قلق دائم فهم لا يشعرون بالأمن والانتماء واحترام أنفسهم أو أنهم حققوا ذاتهم في أي وقت من الأوقات، هذا القلق يؤدى الى فقدان الروح المعنوي والطموح.

2-التوتر النفسي للمتعطل يقود في كثير من الأحيان الى وجود انعكاسات على حياته وشئون اسرته كالخلافات الزوجية، الطلاق او يكون تعطله مرعاه للتفكير في الانتحار أو الميل الى العنف في التعبير عن هذا التوتر.

3-استمرار العطالة تورث الجبن فيصبح المتعطل غير قادر على مواجهة رؤسائه بأخطائهم بعد ان يجدوا عملا خوفا من التعرض للبطالة مرة أخرى.

4-يكون الفرد المتعطل مفرطا في حساسيته اتجاه الأمور الخاصة بالعمل والحياة المادية وتعود البعض على الاتكالية واللامبالاة([3]).

الاثار السياسية:

---

[1]- السيد عبد الفتاح عفيفي , يحدث في علم الاجتماع المعاصر , (القاهرة : دار الفكر العربي, د:ت), ص99

2- عمر محمد احمد، مشكلة العطالة، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر،1974)، ص47.

[3] - المرجع نفسه ، ص47.

1- تفشي البطالة في أي وسط يرجعه المتعطل الى سوء تخطيط الحكومة وعدم عدالتها، وذلك يشترك في أي معارضة ضد الحكومة ويؤدى ذلك الى خلق تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة.

2-ونتيجة للعطالة تظهر المساومات السياسية وتلك تخلق اضرارا سياسية او اقتصادية يتحملها المجتمع.

3-استمرار حالة التعطل تكون حافزا على العمل ضد امن الدولة بشتى الصور، وتسهم بقدر كبير في عدم الاستقرار السياسي باستهداف منشات حيوية (محطات الكهرباء....) مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الدولة.

ان المظاهرات الطلابية نسبة لزيادة المتعطلين وسط خريجي الجامعات والمعاهد العليا أدت الى العديد من المصادمات بين المعارضين والموالين بحيث تؤدى تلك المظاهرات الى احداث اضرار بممتلكات المواطنين ومنشآت الدولة.[1]

1- عمر محمد احمد، مشكلة العطالة، مرجع سابق، ص52.

الفصل الثاني

خطط التنمية الاستراتيجية

يحتوي على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: مفهوم الاستراتيجية

المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاستراتيجية

المبحث الأول

مفهوم الاستراتيجية

في ظل التطورات التي يشهدها العالم اليوم وعلى رأسها ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الدولية، وما تبع ذلك من تغيير في القوانين والنظم واللوائح الدولية التي تحكم الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، وظهور الشركات متعددة الجنسيات ذات القدرات التنافسية العالمية ،في ظل ما شهده العالم من تطور الفكر الإنساني خاصة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الذى له أثر الأكبر في النهضة التي يشهدها العالم اليوم،والتي يجسدها بروز العملاق الامريكى (الولايات المتحدة الأمريكية) وظهور ما يسمى بالجيش الأصفر(دول النمور الاسيوية) فان التنافس ومواجهة التحديات في هذا العصر لا يمكن أن تتم الا عبر الإدارة الإستراتيجية والفكر الاستراتيجى [1].

أصل كلمة استراتيجية:

يرجع الكتاب اصل كلمة استراتيجيةstrategy الى الكلمة اليونانية استراتيقوس strategos وتعني فنون الحرب وإدارة المعارك[2].

يعرف قاموس الموارد almawrid الاستراتيجية على انها تعني علم او فن الحرب وإدارة العمليات العسكرية[3].

يشير قاموس اوكسفورد the concise oxford dictionary الى ان الاسترتيجية تعنى الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكن من السيطرة إلى الموقف والعدو بصورة شاملة[4].

من خلال التعريفات أعلاه يتضح ان الاستراتيجية ارتبطت في بداية ظهورها بالعلوم العسكرية وفنون إدارة الحرب وكسب المعارك الحربية[5].

---

[1]–محمد حسين سليمان أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السودانى، (الخرطوم: مطبعة العملة،2002م)،ص109

[2]–عبد الحميد عبد الفتاح المغربى، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرون،(القاهرة: مجموعة النيل العربية،1999م)،ص17.

[3]–منير البعلبكي ، المورد القريب ، 1998م.

[4]–R–E–Allen;The Concise Oxford Dictionary;(Oxford:Clareton press;1991)

[5]–R–E–Allen;The Concise Oxford Dictionary;(Oxford:Clareton press;1991)

في ظل التعقدات والتطورات الراهنة يمكن أن نقول بان الإستراتيجية تحولت من علم إدارة الصراع العسكرى الى إدارة التنافس والصراع الاستراتيجي عموما بمجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية بجانب العسكرية والأمنية([1]).

الاستراتيجية والإسلام:

روح مفهوم الاستراتيجية في الإسلام يمكن اختصارها في الاتى: حسن إدارة الأرض بما يضمن اعمارها وتحقيق أمن انسانها وكرامته (لقد كرمنا بنى ادم) وسلامة بيئتها وحسن استغلالها مواردها وحسن توزيع الدخل بين افرادها وتوفير الأوضاع السياسية المطلوبة لتحقيق ذلك كالتأسيس لحكم راشد يحقق الشفافية والمحاسبة، والاسناد المعرفي للقرار، ويؤسس للعدالة وعدم التمييز وسيادة نظام الدولة ، كما يتضمن إرساء الاسناد الثقافي والقيمى المطلوبة لتحقيق ذلك كالتأسيس لحكم راشد يحقق الشفافية والمحاسبة ، والاسناد المعرفي للقرار ، ويؤسس للعدالة وعدم التمييز وسيادة نظام الدولة ، كما يتضمن إرساء الاسناد الثقافي والقيمي المطلوب لتحقيق ذلك مثل السلوك الايجابي والأخلاق ومنع القبليات والعنصرية والتأسيس لقيمة العمل والإنتاج والصدق والعمل الجماعى والانضباط الخ،والتأسيس لأمن المستقبل وحقوق الأجيال القادمة ، الى أن يرث الله الأرض وما عليها([2]).

وبالرجوع الى الإسلام نجد أن حياة المسلم ماهى الا عبارة عن مجموعة من السلوكيات والتصرفات والاعمال بغية الوصول الى مرضاة رب العالمين ، وبالنظر الى القران والسنة الشريفة نجد ان الدين قد وضع المسلمين هدفا استراتيجيا يسعون للوصول اليه عبر الالتزام بالخطة القرنية والسنة الشريفة وهما في مجملهما يمثلان افضل الخطط والوسائل والسياسات والبرامج لتقويم النفس وتاديبها وكيفية التعايش والتفاعل مع المجتمع بصورة إيجابية بالالتزام بالشريعة الإسلامية والتي هي في الأساس عبارة عن مجموعة من القيم النبيلة والمبادئ واللوائح والضوابط التي تحكم تصرفات الافراد والجماعات بما ينصب لصالح الافراد والمجتمع المحلى والاقليمى والدولى ، وان العبر

---

[1] – منير البعلبكي ، المرجع السابق ،ص12.

[2] – عبدالفتاح جاسم زعلان ,متطلبات الادارة الاستراتيجية , الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د:ت، ص 1–2

والعظات المذكورة في قصص القران عن الأمم السابقة ماهى الا خبرات وتجارب للاستفادة منها في حياتنا الحاضرة للتخطيط عبر دراسة الماضي وقراءة الحاضر لاستلهام المستقبل([1]).

ولى مستوى الدولة في الإسلام نجد ان الفتوحات الإسلامية تمت عبر استراتيجية كان أحد الأسس الرئسية، لها يرتكز على القوة الاقتصادية ويظهر ذلك جليا في استيلاء جيوش المسلمين على الاندلس قبل روما وذلك الدولية باحكام الحصار الاقتصادى على اوربا والتحكم في طرق التجارة الدولية وتحقيق دخل عال لرئاسة الدولة بالمدينة المنورة([2]).

نخلص من هذا الى ان مبدأ المنهج لادارة شئون الحياة بكافة اوجهها موجود أصلا في تاريخ الأمم ذات الحضارة ، كما ان الإسلام في مجمله يمثل تنظيما لحياة الفرد وعلاقته بربه، تنظيم حياة الاسرة،علاقات الافراد،العلاقات الدولية ،الحكم ،الحسابات ، القضاء...الخ،لنجد عبر هذا النظام أن الإسلام جعل لكل فرد وجماعة وتنظيم هدفا استرتيجيا يسعون الى تحقيقة ويتبع ذلك الهدف أهدافا فرعية وسياسات وموجهات ومبادئ....الخ،ان عملية تحديد الهدف الاسترتيجى هي أهم مقومات النجاح والعكس صحيح([3]).

المفهوم العام للاستراتيجية:

المتدبر في المفاهيم والتعريفات التي أوردتها معظم كتب الإدارة الاستراتيجية يمكنه ملاحظة ان معظم تلك المفاهيم والتعريفات تمت صياغتها لتناسب منظمات الاعمال، أي أنها تنطلق من الإدارة الاستراتيجية للمنظمات ،الا ان معظمها لم يلتفت الى الاستراتيجية في حالة التخطيط للدول وما قد يشمله ذلك من مفاهيم متخصصة مثل مفهوم التخطيط الاستراتيجي للدول وما قد يشمله ذلك من مفاهيم متخصصة مثل مفهوم

---

[1] – محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القومي ،(عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع ،2016م) ، ص 81.

[2] –المرجع نفسه ، ص81.

[3]– سوما سليطين،الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال،(سوريا: جامعة تشرين، 2005)،ص 20،21.

التخطيط الاستراتيجى السياسي او الاقتصادى أو مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاعلام أو التعليم([1]).

على الرغم من أن الاطار العام المشترك في كافة المجالات ، الا ان التخصص الدقيق في علم الاستراتيجية يفرض بلورة مفاهيم او تعريفات متخصصة ، يرى الكتاب ان ظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بالنظام العالمى الجديد له انعكاسات أيضا على المفهوم الاستراتيجية ، باعتبار ان العالم في القرن الماضي كانت تسوده القوانين القطرية التي تحكم وتحمى الاقتصاد والثقافة والفكر الوطنى ومن خلال هذا الوضع وردت العديد من التعريفات للاستراتيجية التي تراعي هذا الوضع، عليه استصحاب هذا التطور الجديد فانه يمكن تعريف الاستراتيجية بانها كل الاطرحات والوسائل والأفكار المتناسقة والمتكاملة التي من شانها تحديد وتحقيق المصالح الوطنية وتحقيق ميزات وقدرات تنافسية من منظور عالمي للدولة ومؤسساتها ، تمكنها من تحقيق غاياتها عبر أحسن استغلال للفرص والموارد وتواجه عبرها المخاطر والتهديدات العقبات في البيئة المحلية والدولية ويتم عبرها تحديد الرؤيا والرسالة والغايات الوطنية والاهداف الاستراتيجية للدولة، ويمكن تعريفها أيضا بانها : قدرة الدولة على الدولة على امتلاك القوة الاستراتيجية الشاملة التي تتيح لها تشكيل المستقبل وفق الإرادة الوطنية ، وتهيئة الأوضاع ذي المطلوبة لتحقيق ذلك([2]).

الاستراتيجية والقوة:

يلاحظ من التعريفات السابقة اهتمام الاستراتيجية بالسعى نحو القوة ، فالعالم يعيش حالة من الصراع الاستراتيجي، وهو صراع لا يمكن ادارته والدخول فيه دون قوة تناسب ذلك ، وهى القوة المعروفة بالقوة الشاملة أو القوة الاستراتيجة الشاملة ، كما ان

---

[1] – محمد تبيدي، أثر الإدارة الاستراتيجية على كفاءة وفعالية الأداء ، (الخرطوم: جامعة النيلين،2010م)، ص 30،

[2]– فيصل القحطاني، الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقاً لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة،(لندن: الجامعة الدولية البريطانية،2010م،) ص.10

قدرة الدولة على تصميم وإدارة النظام العالمى بمفردها أو بمشاركة اخرين تتطلب امتلاك هذه القوة([1]).

لذا يصبح من الخطر على الدولة اغفال السعي نحو القوة الاستراتيجية الشاملة خاصة وان الضعف الداخلى للدولة في ظل الصراع الاستراتيجي الذى يجعل أصحاب القوة يمنعون غيرهم من امتلاكها الشئ الذى يقودهم لإغراق وشغل الاخرين عن السعي نحو القوة من خلال أساليب عديدة أهمها الإدارة من خلال الازمات التي تجعل الدولة لا تفرغ من اخماد حتى تنفتح لها ازمة أخرى وهكذا تضع العقود من الزمان دون الوصول للقوة([2]).

هذا الحديث يعنى أهمية تحديد الدولة لمفهوم القوة الاستراتيجية ، وهذا يعنى أهمية الاهتمام بالبناء الفكرى الذى يقود لذلك وفي ظل التحديات العالمية الراهنة لايمكن قبول مفهوم للقوة لا يعبر عن القضايا الاستراتيجية التمثل أهمها في القومى ، الامن الانسانى والحفاظ على البيئة وتوفير طاقة امنة ورخيصة والاستغلال الأمثل للموارد بجانب الجوانب المتعلقة بتحقق القدرات التنافسية بالمنظور العالمى([3]).

المفهوم العام للتخطيط الاستراتيجي القومى :

هو العملية التي يتم من خلالها وضع الاستراتيجية القومية ويتضمن التحليل الاستراتيجي واختيار التوجه الاستراتيجي للدولة والغايات الوطنية وتحديد البدائل ، كما يتضمن تخقيق التكامل والتناسق للنشاط الوطنى (السياسي، العلاقات الدولية،الاقتصادى،الاجتماعى الثقافي، العلمى، التقنى، العسكرى الامنى، الاعلانى والمعلوماتى) ويعنى بإيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الاستراتيجية والمرحلية والاهداف قصيرة الاجل،وكذا الترابط والتناسق بين الأهداف والتشريعات والسياسات الاستراتيجية ،وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن ان كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات الوطنية المحددة بأفضل السبل والتكاليف وذلك في ظل الظروف

---

[1] – فيصل القحطاني، مرجع سابق، ص10

[2] – فيصل القحطاني، المرجع السابق،ص11.

[3] –المرجع نفسه ،ص12.

والأوضاع محليا وإقليميا ودوليا بما يؤدى لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة وتحقيق التنمية الثقافية والروحية والتنمية السياسية، والتنمية العلمية والتقنية ويؤسس لتحقيق أمن الانسان وامن الانسان وامن المستقبل وما يشمله ذلك من ضمان حقوق الأجيال القادمة والاستغلال الأمثل للموارد وتنميتها وتطويرها والمحافظة على البيئة، ويتضمن الترتيبات المطلوبة توجيه نشاط الدولة بما يقود لامتلاك الدولة للقوى الاستراتيجية الشاملة التي تحقق الامن القومى ، ويشمل عمليات تهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق ذلك([1]).

محاور المفهوم:

1-عمل التحليل الاستراتيجي القومى.

2-اختيار التوجه الاستراتيجي للدولة والغايات الوطنية.

3-تحديد البدائل على المستوى الاستراتيجي.

4-تحقيق التكامل والتناسق للنشاط الوطني (السياسي، العلاقات الدولية، الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي، العلمي ، التقني ، العسكري الامني، الاعلامي والمعلوماتي)

5-إيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الاستراتيجية والمرحلية والاهداف قصيرة الاجل.

6-إيجاد الترابط والتناسق والتكامل بين الأهداف والتشريعات والسياسات الاستراتيجية.

7-تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة.

8-تحقيق التنمية الروحية والثقافية.

9-تحقيق التنمية السياسية.

10-تحقيق التنمية العلمية والتقنية.

11-تحقيق أمن الانسان.

12-أمن المستقبل وما يشمله ذلك من ضمان حقوق الأجيال القادمة والاستغلال الأمثل للموارد وتنميتها وتطويرها والمحافظة على البيئة.

---

[1]- ماجد عشقي، التحديات التي تواجه الإدارة الاستراتيجية، (الرياض: د:ن، 2009)، ص5.

13-توجيه نشاط الدولة بما يقود لامتلاك الدولة للقوى الاستراتيجية الشاملة التي تحقق الامن القومي.

14-تهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق المصالح الوطنية.

كما ان الاستراتيجية تتناول النقاط التالية:

1-دور الدولة على المدى البعيد .

2-تحقيق مستوى متفوق لأداء الدولة.

3-أسلوب ترابط وتناسق قرارات وتصرفات الدولة.

4-وسيلة لتعريف المجال التنافسي للدولة.

5-وسيلة لتحقيق وبناء القدرات والمزايا التنافسية للدولة.

6-علاقة الدولة ومؤسساتها بالبيئة.

7-عملية تقييم البيئة الداخلية والخارجية للدولة.

8-تحديد الفرص والمهددات.

9-تحديد نقاط الضعف والقوة.

10-عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

11-عملية صياغة رؤية ورسالة الدولة.

12-اختيار الغايات والاهداف الاستراتيجية.

13-تحديد البدائل الاستراتيجية المناسبة في ضوء رؤية ورسالة الدولة وغاياتها.

14-اجراء تغييرات استراتيجية لمواجهة مهددات وتحديات أساسية تعترض تحقيق الأهداف الاستراتيجية([1]).

[1]- كوفمان وهيرمان، التخطيط الإستراتيجي عملية للتجديد التنظيمي،(د:م، د:ن، 1991م)، ص 48.

المبحث الثاني

مفهوم التنمية والتخطيط الاستراتيجي للتنمية

مقدمة:

ظل مفهوم التنمية لفترة طويلة يقصد التنمية الاقتصادية ، حيث كان يفهم من هذا المصطلح العناية بالعوامل الاقتصادية ظنا انه اذا تحسن الوضع الاقتصادى تحسنت بقية الأوضاع ، لكن مع مرور الزمن تبين خطأ هذا المنهج ، وتبين معه أن التنمية تعتمد على العوامل الأخرى بالإضافة الى العوامل الاقتصادية ، وفي ضوء ذلك أدخلت الأمم المتحدة منذ التسعينيات مفهوما جديدا للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الابعاد الاجتماعية والفكرية ،والسياسية ،والقيمة ، والثقافية ، والبيئية، ومنها ظهرت مصطلحات جديدة للتنمية منها الشاملة والمستدامة...الخ[1].

ان مصطلح التنمية عموما سواء اكانت اقتصادية ام سياسية ام اجتماعية يقول عنها البروفسور كيم الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية ، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي الوضع مثالي ، وبالتالي فمصطلح مجتمع نام مصطلح خاطئ ، فالمجتمعات يمكن فقط ان تقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات او الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها او تقسيمها على مجتمعات اكثر اة اقل تقدما في عملية التنمية ونلاحظ كذلك خطا يشابه ذلك فالاقتصاد او المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذى يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات او قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذى يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغيرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية([2])

يعد علم اقتصاد التنمية فرعا مستقلا وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية او بالنسبة للاقتصاد السياسي ، فبينما تنبع أهميته أيضا من دوره في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلى عبر الزمن، فان

---

[1]–محمد نبيل جامع ، التنمية في خدمة الامن الوطني، (القاهرة: منشأة المعارف المصرية، 2000م)، ص49

[2] – المرجع نفسه ، ص49.

اقتصاديات التنمية تركز أيضا وبصفة أساسية على الاليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لابد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث[1].

تطور مفهوم التنمية :

تحديد مفهوم التنمية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية:

كانت عملية المقايسة والمقارنة بين تلك المؤشرات المستهدفة أو المتحققة في البلدان النامية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة التي تمثل نموذجا للتنمية.تعريف كنيد لبيرجلر الذي يعرف التنمية الاقتصادية بانها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة،تحديد مفهوم التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادى:كان التأكيد على اعتبار عملية التنمية اقتصادية في المقام الأول تتحقق في اطار المنهجيين الراسمالى والاشتراكى اللذين لا بديل عنهما، عالج فكر الخمسينيات والستينيات أو الفكر التنموى الكلاسيكى قضية التنمية على انها قضية اقتصادية في المقام الأول ([2]).

تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب:

تزايد الإحساس بشكل واضح بان التنمية ليست مجرد نمو اقتصادى بحت بل هي حدث تاريخى يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع ،ان هذا التطور الحاسم في النظرة المتميزة للعملية التنموية لم يأخذ مجراه من الميدان التطبيقي في شكل سياسات للخروج من الازمات .التخلص من مصطلح التنمية بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية([3])

---

[1] مشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة د. محمود حسن حسنى ،(الرياض: دار المريخ، 2006)، ص 59

[2] –خبابة عبدالله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة،2014م) ،ص17.

[3] – صالح صالحي ، تطوريات وسياسات التنمية ، محاضرات لطلبة مدرسة الدكتوراه ، 2008–2009م،ص ص 20–21.

المفهوم الضيق للتنمية:

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير او المؤشرات المستخدمة وأيضا راجع لاختلاف الايديولجيات والمدارس الفكرية ،ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية.

ونوضح اراء بعض هذا الفكر التنموى الكلاسيكى من خلال بعض الكتاب التاليين([1]):

1-الكاتب جيراالدماير:

يعرف التنمية الاقتصادية بانها : هي عملية تفاعلية يرتفع بموجبها الدخل القومى الحقيقي لدولة،وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة وفي تعريف اخر التنمية تعن ارتفاع الدخل الفردى لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر من خلال تعريفه يضع ثلاث ظواهر او مؤشرات أساسية لإحداث التنمية([2]) :

- التنمية الاقتصادية هي عملية إدارية وليست حدثا عفويا.
- الهدف هو زيادة الدخل القومى لفترة طويلة من الزمن ،لا لفترة طارئة.
- زيادة متوسط دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن.

يعرفها صبحى محمد قنوص على انها:

تحسنا على المستوى الفردى في مستويات المهارة ، والكفاءة الإنتاجية ،وحرية الابداع ،والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية وتعرف كذلك على انها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينة من تخلف الى وضعية التقدم([3]).

الدكتور مدحت العقاد:

يرى بان التنمية الاقتصادية هي : العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومى وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه([4]).

---

[1] – صالح صالحي ، المرجع السابق ،ص21.

[2]–عجمية محمد وناصف إيمان عطية، التنمية الإقتصادية، دراسات ونظريات،(الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ،2002م)،ص23.

[3] –المرجع نفسه ، ص 24.

[4]– مصطفى صالح ،التنمية الإقتصادية سياستها في الوطن العربي، (عمان: د.ن، 2008م)،ص 32.

المفهوم الشامل للتنمية:

ان التنمية في حقيقتها عملية حضارية شاملة لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية،بما يحقق رفاهية الانسان وكرامته وهى أيضا بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وبذلك أصبح الانسان يمثل الغاية والوسيلة لها بكل عناصره ومقوماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والبيئية ، وأصبحت هذه المفاهيم والمصطلحات شائعة و متدوالة في الهيئات والمؤتمرات العالمية([1]).

التخطيط الاستراتيجي للتنمية:

بعد عقود ضائعة من التنمية ترتبت على فرض برامج للإصلاح الهيكلي على الدول النامية بواسطة الدول المناحة للعون من خلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ،ويبدو ان الدول المناحة قد عادت الى رشدها فيما يتعلق بقضايا احداث التنمية فبعد ان اكدت الدراسات التطبيقية ان برامج الإصلاح الهيكلي لم تفرز نموا يعتد به ولم تحدث تنمية ذات معنى ،تبنت الأمم المتحدة في سبتمبر2000الاهداف الإنمائية للألفية التي تتمحور حول الاقلال من الفقر كهدف محورى للتنمية حيث عرف الفقر بالمفهوم الواسع ليضم ليس فقط الفقر المادى وانما أيضا فقر القدرات كالتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين والعناية بالبيئة والاهداف الإنمائية للألفية نشات في الأصل كالاهداف نشأت في الأصل كاهداف التنمية الدولية التي صاغها نادى الدول المانحة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية،وان صياغتها قد انطوت على مفهوم التخطيط الاستراتيجى للتنمية اشتمل على ما اشتمل علية على افق تخطيط طويل المدى 25 عاما (من 1990-2015) واهداف كمية محددة حول الفقر ، التعليم ،الصحة والبيئة بأفاق زمنية محددة لتحقيقها بالإضافة الى مؤشرات تجميعية لقياس مدى التقدم المحرز لكل هدف من الأهداف الرئيسية والفرعية لمتابعة ومراقبة وتقييم الإنجاز التنموى ولحساب تكاليف تحقيق الأهداف([2]).

---

[1] – مصطفى صالح ،المرجع السابق ، ص32.

[2] – مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة العربية ،1980م) ،ص 115 .

ان الحديث عن استراتيجيات التنمية ينطوى على التسليم بمحورية التخطيط الاستراتيجي الشامل وهذا يقتضي الرجوع الى بنود التخطيط الاستراتيجي الذى يعتبر أساسا وسيلة إدارة تستخدم اراديا بغرض استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بأسلوب رشيد كفء يحقق اقصى عائد مع اقل قدر من الهدر من اجل تحقيق اهداف مستقبلية مرغوبة في إدارة اقتصاديات الدول النامية ومن ثم في صياغة الاستراتيجيات التنموية اللالفية الملائمة([1]).

تعريف التخطيط في معناه الاصطلاحي يواجه اختلافا كبيرا حيث تعددت تعاريفه وتنوعت ويعزى ذلك الى تطوره السريع منذ نشأته الأولى في العشرينيات من القرن الماضي([2]) .

هذا التطور رافقه تغير في أسس بنائه وأساليبه وتقنياته حتى يستجيب لواقع البلدان وظروفها.

استخدم لفظ الاستراتيجية منذ عدة قرون في العمليات الحربية وهى كلمة يونانية مشتقة من كلمة استراتيجو وتعنى فن القيادة ثم انتقل مفهوم الاستراتيجية الى مجال الاعمال في العشرينات من القرن الماضى ثم عبر التخطيط الاستراتيجي حدود الولايات المتحدة الى أوروبا ثم الى بعض الدول النامية([3]).

ويقوم التخطيط على أساس الايدولوجيا الاقتصادية والسياسية التي تختلف من بلد الى اخر وتتميز بسمات فريد نشائة من واقع اجتماعى او سياسي ويتجرا الى خطط قطاعية مختلفة ويتشكل وفقا لنوع الأنشطة في المنظمات والشركات ويقوم على جهود افراد كثيرين ومشاركين في مختلف جهات اشغالهم ينتمون الى فروع عملية وتخصصات عديدة واهتمامات ومجالات الاشغال.ومن هنا يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للتنمية كنشاط علمى ينطوى على تدخل ارادى من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية وبقصد التاثير عليها ودفعها في مسار معين يعد

---

[1]– مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص 115 .

[2] –محمد نبيل جامع، التنمية الإقتصادية ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ،2006م)، ص23.

[3] –حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي في التنمية الإقليمية الوطنية ،(عمان: دار وائل للنشر،2009م)، ص104.

مرغوبا فيه وانطلاقا من نظرة استراتيجية شاملة،بغية تحقيق اهداف مخصوصة وفي تخطيط التنمية يتفاعل التخطيط والسوق كل وفق مزاياه وبمزيج مختلف من دولة الى أخرى من اجل تخصيص الموارد وارسال الإشارات وتصحيح الانحرافات ([1]).

التخطيط الحديث:

أهدافه وسماته:

ان وقوع الدول النامية في التوازن عند الحد الأدنى تنمويا من حيث ضعف البيئة المؤسساتية وعدم العدالة في التوزيع يخلق الحاجة الي سياسات متكاملة بعيدة المدى لاتخاذ قرارات متناسقة ومنسجمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتجنب التشتت او التناقض في السياسات الحكومية ، ووضع اطار متكامل للأهداف التنموية المطلوبة وطيف من الخيارات الادواتية (السياسات) لمعالجة التحديات والارتقاء بالمجتمع على الاجل الطويل.

ونظر لوجود أدوات عديدة لتحقيق كل هدف تظهر ضرورة المفاضلة بين البدائل المتاحة من حيث الفعالية والوقت المطلوب لتحقيق الأثر والعوائق امام استخدام الأداة (السياسة) مما يتطلب نظرة متكاملة لفعالية السياسات المتبعة.

وبما ان التخطيط الاستراتيجي للتنمية هو حصيلة مرغوبة لأنشطة بعيدة المدى فانه يرتكز بالإضافة الى التشاركية والتأشيرية على البعد الإنساني كمحور للعملية التنموية وعلى الاستدامة في محافظة الخطط التنموية على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المتاحة والاهم ان التخطيط الاستراتيجي للتنمية هو بالأساس عملية علمية تستخدم الأدلة العلمية والنماذج القياسية والمؤشرات الكمية لوضع الرؤى بعيدة المدى والاهداف الاستراتيجية .وأخيرا تضمن الخطة وضع نظاما للرصد والتقييم يساعد على تتبع التنفيذ وتقييم الأثر وتفعيل المساءلة[(2)].

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 116.

[2]– مركز الدراسات الإستراتيجية، التخطيط الإستراتيجي للدول، الإصدار التاسع والعشرون، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض، 2010م.

أنواع التخطيط:

تميزت أنواع التخطيط وانماطه ويمكن تصنيف اهم هذه الأنواع حسب الأهداف والمجال الميدان والمدى ، بالنسبة للاهداف فيمكن ان يكون التخطيط بنائيا هيكليا او وظيفيا توجيهيا في حالة التخطيط الهيكلي تتخذ مجموعة من القرارات والإجراءات السياسية التي تهدف الى تغيرات عميقة بعيدة المدى في التركيب الاقتصادى والاجتماعي للدولة خاصة في بداية مسيرة التحديث والتنمية من اجل إقامة هيكل اقتصادى جديد مغاير للسابق بنظم جديدة تقوم عليها المجتمع والدولة.اما التخطيط الوظيفي التوجيهى فيستند على اعداد خطط وتنفيذها ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعى القائم والإبقاء عليه متكفي اباحداث تغيير في الوظائف اخذا بمبدأ التطور والإصلاح التدريجي ويتحدد دور الدولة في التخطيط الوظيفي في تشجيع القطاع الخاص عن طريق إزالة المعوقات وتقديم الحوافز[1]

اما من حيث مجالات التخطيط فيكون شاملا اذا استهدف كل قطاعات المجتمع وأوجه نشاطاته مع ما يتطلب ذلك من شمول الأهداف وتعبئة كافة الموارد والامكانيات بحثا عن تحقيق النمو المتوازن بين القطاعات واختيار البدائل وحشد الموارد واستغلالها بكفاءة ويكون التخطيط جزئيا اذا وضعت خطة لقطاع واحد او حتى جانب ضيق من قطاع ليتناول خطة للنهوض بالتعليم الابتدائى او القطاع التمويلي على سبيل المثال[2].

اما فيما يتعلق بميادين التخطيط فتتضمن التخطيط الطبيعى الهادف للمحافظة على وضع خطة هدفها المحافظة على الموارد البيئة الطبيعية وتنميتها، وكذلك اختيار المواقع المناسبة للمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية حتى تتناسب مع الوظائف التي توديها اما التخطيط الاقتصادى فيتضمن زيادة الإنتاج السلعي في القطاعات

---

[1]– طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، (بيروت: دار الطليعة ،1983م)،ص 32.

[2]– المرجع السابق ، ص 52.

الاقتصادية الوثيقة الصلة بالإنتاج السلعى وذلك من خلال استغلال القوى المنتجة وتوجيهها لما يؤدى الى رفع مستوى الرفاه لكافة افراد المجتمع([1]) .

التخطيط الاجتماعى يتضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية في الاستهلاك كالعناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائى والتعليم وخدمات الإسكان وغيرها([2]).

متطلبات التخطيط ومراحله :

يحتوى التخطيط على خطوات متتالية أولها تحديد الرؤية وهي تصور مستقبلي بعيد المدى مرغوب فيه تصاغ بطريقة تشاركية لضمان مساهمة الجميع ، ويتم التركيز في الرؤية على العناصر الجوهرية للمستقبل كالاستدامة والحرية والعدالة والاندماج مع العالم الخارجي ، وتحتاج الرؤية الى حسم الخيارات الكبرى للمجتمع بين مجتمع صناعي وخدمى او معرفي او مادى على سبيل المثال.

المراحل الرئيسية لعملية التخطيط:

وضع الاستراتيجية تنفيذ الاستراتيجية

-تحليل الوضع الراهن البرامج والمشاريع

-تحديد الأولويات الرصد والتقييم

-الرؤية التغذية الراجعة

-الرسالة

-الأهداف الاستراتيجية

-الاستراتيجيات

-السياسات والاجراءات([3]).

---

[1]- صالح الصليحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دراسات نظرية وتطبيقية ، (الإسكندرية: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000م)،ص 52.

[2]- المرجع نفسه ، ص 53.

[3]- صالح الصليحي، المرجع السابق، ص 119.

معوقات التخطيط الاستراتيجي:

هنالك عوامل عديدة قد تؤدى الى هجر الخطط الاستراتيجية وعدم تنفيذها ومن أهم هذه المسببات عدم رغبة السلطة العليا في الإفصاح عن طبيعة المتغيرات الهيكلية المطلوبة خاصة عند مساسها بمصالح سائدة مما يؤدى الى تضارب في العملية التخطيطية وعدم وضوح الأهداف وكذلك رسم خطط داخلية دون شراكة حقيقية بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدنى مما يؤثر سلبا على نظام الحوافز ويثبط التفكير الابداعى والمبادرة بالإضافة قد تنشغل الإدارة بالمشكلات الروتينية اليومية وتهمل المشكلات الاستراتيجية التي تتعلق بتطور الإدارة على المدى البعيد .وأخيرا وفي حالة عدم واقعية الخطة تبدو الأهداف غير متسقة مع الموارد المادية والبشرية المتاحة ، بالإضافة الى المصاعب المعلوماتية والمنهجية والمصاعب الثقافية والاجرائية والمالية[1]

[1]–عبد المولى وليد، برنامج تدريبي حول التخطيط الإستراتيجي للتنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010م، ص 12.

المبحث الثالث

نظريات التنمية الاستراتيجية

نظريات التنمية الاستراتيجية:

يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات تتحدث المجموعة الأولى أو المدرسة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، و هي تعكس الظروف الاقتصادية للبلدان المتقدمة، وتشمل فكر الاقتصاديين من "آدم سميث" "فريكاردو واركس" و"هانسن" و غيرهم. بينما تتكون المدرسة الثانية من النظريات التنموية التي قدمها الاقتصاديون الانمائيون أو الاقتصاديون المشتغلون مباشرة بقضايا التنمية في البلدان المتخلفة[1].

المدرسة الأولى: فإذا استعرضنا نماذج النمو لهذه المدرسة انطلاقا من النموذج الكلاسيكي و مرورا بالنموذج الماركسي ثم النماذج النيوكلاسيكية ثم نموذج "شومبيتر" ونموذج هارود ــ دومار لوحدنا جميع هذه النماذج تعتمد على مجموعة فروض أساسية مشتقة وذلك لأن تحليلات مفكريها و مناهجهم كانت منصبة أساسا على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج أو متقدم نسبيا. فكان يشغلهم في المقام الأول مسألة النمو وفقا لهيكل إنتاجي قائم، و من ثم كان اهتمامهم مركزا على جانب الطلب الكلي الفعال و عوامل تغيره دون الاهتمام بالقدر نفسه باقتصاديات العرض[2].

ومع ذلك فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيرا من المتغيرات الهامة المتحكمة في عملية التنمية فمن الاقتصاديين الكلاسيك و بصفة خاصة "مالتوس" و "ريكاردو"، نأخذ أهمية محدودية الموارد الطبيعية و أثر النمو السكاني على مسار التنمية. و من "ماركس" نأخذ أهمية متغير التكنولوجيا، و ضرورة إدخال نوع من التغيير على رقابة ــ إن لم يكن ملكية ــ الموارد الإنتاجية [3].

---

[1]– الأمين فكرى كباشي، ورقة بعنوان دور التخطيط الإستراتيجي في تأهيل السودان كسلة غذاء العالم، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية العدد العاشر: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية: ص 179.

[2]– المرجع نفسه ، ص 180.

[3]– مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق، ص120.

ومن الاقتصاديين "الكلاسيك ــ المحدثين" و على رأسهم "مارشال" يمكن أن تستفيد الدول المتخلفة من فكرة إعادة توزيع الموارد من أجل إنتاج أكبر. و من "شومبيتر" نحصل على الدور الهام الذي تقوم به المهارات التنظيمية في عملية التنمية و من "كيتر" وفقا لثورته في الاقتصاديات الكلية يتأكد الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة، و التدخل الإيجابي للدولة في النشاط الاقتصادي من أجل ترشيد الأداء و دفع عملية التنمية بصفة خاصة[1].

وأخيرا أكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد "كيتر" على أهمية بعــض المتغيرات السابقــة مع تشديدهم على أهمية رأس المال. و هذا يتضح بصفة خاصة في تحليلات "هارود" و "دومار". أم"هانسن" فقد ذهب أبعد من ذلك، إذ راح يحذر من خطورة الضغوط التضخمية و الركود طويل الأجل، و ضرورة معالجة هذه الاختلالات بمزيد من السياسات الحكومية و هذا أيضا اقتراح مفيد، تظهر أهميته خلال عملية التنمية

-رغم هذه الجوانب التي يمكن أن تستفيد منها الدول المتخلفة، إلاّ أن هذه النماذج تبقى ملائمة أكثر لبيئتها الغربية المتقدمة، قليلة النفع لبلادنا المتخلفة و ذلك للأسباب التالية : فنجد مثلا فرضيتي التوظف الكامل و المنافسة الكاملة يسيطران على نماذج النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، و المعروف أن البلدان المتخلفة تعاني من أنواع مختلفة من البطالة الإجبارية و المقنعة، و كذلك من الممارسات ([2])

كذلك نجد جميع النماذج تشترك في افتراض التقدم التكنولوجي المستمر، و هذا الفرض بعيد المنال عن البلدان المتخلفة حتى و لو أخذنا في الاعتبار أن بعض النماذج تناولت بالتحليل آثار الإبطاء في عملية التقدم التكنولوجي. كما أن جميع النماذج تفترض صراحة أو ضمنا الرشد الاقتصادي لدى الأفراد سواء مستهلكين أو مدخرين أو مستثمرين و منتجين و بائعين. و يترتب على هذا الفرض تعظيم المنفعة أو الإشباع، و الادخار لأجل الفائدة أو لأجل الاستثمار، و تحقيق أقصى ربح ممكن، و يترتب عليه

---

[1] – مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص 121

[2] – طارق شريف يونس, الفكر الاستراتيجي للقادة، (القاهرة: دار النشر,2002)، ص103

أيضا البحث عن أفضل الفرص للاستثمار و التحرك بمرونة من قبل المنتجين و البائعين تبعا لتغييرات الأسعار و الأرباح. و جميع الذين بحثوا في ظروف التخلف الاقتصادي يعلمون أن بعض هذه التصرفات المشتقة من فرض الرشد الاقتصادي قد يوجد في البلدان المتخلفة، و لكن الغالب هو أن الأفراد يتصرفون وفقا لدوافع أخرى مختلفة تماما أحيانا. فالأفراد قد يدخرون و يعطلون مدخراتهم تماما و قد يستثمرون في أكثر و نموذج "شومبيتر" مثلا يفترض أن كل شيء يسير على ما يرام في ظل المحاولات المستمرة للتجديد من قبل المنظمين، حتى يفسد المناخ الاقتصادي ـ الاجتماعي بسبب الضرائب المرتفعة على الأرباح، و الارتفاع في نسبة الأجور إلى الأرباح. و إذا بحثنا في واقع البلدان المتخلفة لوجدنا أن الضرائب المرتفعة، و انخفاض معدلات الأرباح لدى رجال الأعمال يفسد مناخ النشاط الخاص،و لكنه ليس أبدا بالعامل الوحيد أو الرئيسي. فمن أكثر ما يفسد المناخ المحيط بالنشاط الخاص التدخلات الحكومية المباشرة و الحاجة إلى رشوة الموظفين العموميين، و بعض كبار المسؤولين و البيروقراطية القاتلة في استخراج التراخيص الرسمية و كثرة التعديلات في اللوائح المنظمة، و القوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي و غموضها...الخ([1])

و في نموذج "هارود ــ دومار" الذي أثار إعجاب كثير من رجال الاقتصاد في البلدان المتخلفة نجد علاقات منطقية قائمة على افتراضات خاصة بالادخار و الاستثمار، و معامل رأس المال و معدل نمو السكان. و مثل هذه العلاقات المنطقية تستند إلى ظروف سادت في البيئة الغربية في الفترة بعد الكنــزية و لكنها بعيدة كل البعد عن واقع البلدان المتخلفة. و لقد تحمس البعض للنموذج حتى افترض أن من الممكن الاستفادة منه في ظل التخطيط الاقتصادي، و ليس ثمة ضمان أن هذا الأسلوب يمكن أن يحقق هدف النمو المنتظم في البلدان المتخلفة في ظل الظروف التي تمر قبل حدوث تغيير جوهري في المناخ الاقتصادي و الاجتماعي[(2)]

---

[1]– بيتر داركر, الادارة, المهام, والمسئوليات, الواجبات, ترجمة محمد عبد الكريم ,(الرياض: دار المريخ، 1996) ص215

[2] – المرجع نفسه ، ص 123.

المدرسة الثانية :

تصدت هذه المدرسة مباشرة لمعالجة مشكلـــة التخلـــف. و من ثـــم بـــدأ مفكروهـــا، أي الاقتصاديون الانمائيون، أمثال : "نيوكس" "ميردل"، "هيرشمان"، "روزنشتاين"، "رودان"، "روستو"، "لبنشتين"، "سنجر"، "ايكاس"، "بيرو"، "هجتر"، "سولتز"، و كثير غيرهم، برفض الأخذ بمناهج العالم المتقدم لاختلاف طبيعة المشكلة، و من ثم تركز اهتمامهم على مسألة التنمية. و مع ذلك استخدم هؤلاء الاقتصاديون طرق تحليل و منهجية المدرسة الأولى، كما أخـــذوا منهـــا

المتغيرات الهامة المرتبطة بمعالجة المشكلة. و لعل هذا يرجع إلى أن معظم هؤلاء الاقتصاديين كأبناء للعالم المتقدم نفسه يمثلون في الواقع امتدادا طبيعيا لفكر هذا العالم و نظرته المادية [1]

فبعد قبول التنمية كقضية بالنسبة للدول المتخلفة وجه الاقتصاديون الانمائيون جهودهم لمسألة البداية الجادة لعملية التنمية أو للإجابة على تساؤل استراتيجي هام و هو : ما العمل الأساسي المطلوب لجعل هذه الدول تتحرك من حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على طريق التنمية ؟. و لقد قدم هؤلاء الاقتصاديون إجابات شكلت استراتيجيات أو مناهج تنمية عديدة، تقريبا بعدد من كتب في هذا المجال و عددهم كثير، و عليه، فلدينا الكثير من نظريات التنمية من أهمها : نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، منهج الثورة الزراعية، منهج الثورة الصناعية، منهج صناعات الطلب النهائي، منهج الصناعات الثقيلة، منهج مراكز أو أقطاب النمو، منهج التغلغل، نظرية الجهد الأدنى، الحساس، نظرية الانطلاق، نظرية إحلال الواردات، نظرية تنمية الصادرات، و منهج الاعتماد الجماعي على الذات، و منهج الحاجات الأساسية([2])

و سنتناول بالتفصيل بعض هذه النظريات.

---

[1]–عبد الحميد الغزالي ، مقدمة في الاقتصاديات الكلية ، (بيروت : دار النهضة العربية، 1985م)، ص 110.

[2]–المرجع نفسه ،ص 229.

1. نظرية الدفعة القوية:

تنسب نظرية الدفعة القوية إلى "روزنشتاين رودان" و يتمثل مبدأ الدفعة القوية بإغراق الاقتصاد الوطني بحجم ضخم من الاستثمارات توجه لبناء مشاريع القاعدة الأساسية، مثل هذه المشروعات تخلق وفورات اقتصادية خارجية تؤمن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، و تعد ضرورية لإقامة المشاريع الصناعية و الزراعية التي يكون من الصعب إقامتها لولا توافر مثل هذه الخدمات. هذا إلى جانب كتلة أخرى من الاستثمارات تستخدم لإقامة جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة فيما بينها تؤمن بدورها وفورات اقتصادية خارجية على جانبي كل من العرض و الطلب، و يتصور مؤيدو مدخل الدفعة القوية أن ضخامة الاستثمارات ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة سريعة في الدخل القومي، و من ثم ارتفاع في الميل الحدي للادخار، تجعل عملية التنمية قادرة على تمويل ذاتها بصورة متواصلة[2]. و يرى "روزنشتاين رودان" أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتطوير الاقتصاديات المتخلفة، فمن خلال التصنيع يصبح بالإمكان استيعاب فائض العمالة الزراعية. و من خلال إقامة مجموعة كبيرة من مشاريع الصناعات الاستهلاكية المتكاملة فيما بينها يصبح بالإمكان ضمان شرط الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات. و يصر أيضا على أهمية تحقيق التوازن فيما بين مشاريع الصناعة الاستهلاكية من جهة، و بينها و بين مشاريع القاعدة الأساسية من جهة أخرى. و يرى أنه ينبغي أن يكون للدولة دور بارز في هذا المجال أهم ما يوجه لنظرية الدفعة القوية من نقد هو أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية و هي مشكلة بالنسبة للدول المتخلفة في تدبير الموارد اللازمة لذلك [1].

2. نظرية التنمية المتوازنة.

كان "نوركس" من مؤيدي نظرية الدفعة القوية، و بنى على أساسها نظريته في النمو المتوازن، و هي تعتبر امتدادا لنظرية الدفعة القوية. تعتبر نظرية النمو المتوازن

[1]– سالم توفيق، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، (العراق: جامعة الموصل، 1990)، ص 22

أن القيد الرئيسي الذي يواجه التنمية في البلدان المتخلفة هو ضيق حجم السوق الوطنية الذي يضعف الحافز على الاستثمار وهذه العقبة تعود إلى عامل انخفاض الإنتاجية و هي الظاهرة السائدة في البلدان المتخلفة بسبب انخفاض حصة العامل من الأصول الإنتاجية.

و يترتب على انخفاض الإنتاجية، انخفاض آخر في مستوى الدخل و تدني حجم القوة الشرائية و الميل الوسطي للادخار مما يؤدي بدوره إلى استمرار ظاهرة ضيق السوق ومحدودية الحافز على الاستثمار. وعليه فإن المخرج الوحيد للتغلب على هذه الحلقة المفرغة، لا يكمن في إقامة مشاريع منفردة مهددة بالفشل، وإنما ببناء مجموعة كبيرة من مشاريع الصناعات التحويلية الخفيفة التي تؤمن احتياجات الاستهلاك النهائي[1]

نقد نظرية التنمية المتوازنة :

أ.يتطلب تنفيذ برنامج التنمية المتوازنة كتلة هائلة من رؤوس الأموال غير المتوفرة لدى غالبية الدول النامية، مما يقلل من إمكان تطبيقها و يحد من واقعيتها. للتغلب على هذه الصعوبة ينصح بعض أنصار هذه النظرية باللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، و فتح الأبواب في وجه الرأسمال الأجنبي.

و هذا الحل الأخير يوقع البلدان المتخلفة في أزمة التبعية و الارتباط بالأسواق الخارجية و المديونية.

ب. ينتقد العديد من الاقتصاديين محاولة هذه النظرية إعطاء دور مهيمن لعنصر رأس المال بالمقارنة مع عناصر الإنتاج الأخرى إلى جانب إهمالها دور العوامل الاجتماعية و السياسية في عملية التنمية، و في مواجهة ذلك يناقش الاقتصاديان "باور" و "يامي" بأن التراكم الرأسمالي ذاته يتم خلقه و تكوينه في إطار عملية التنمية التي تنتج عن مزيج من المتغيرات الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى تغييرات جديدة أخرى، أما "كيرنيراس" فيبين أن الدراسات الإحصائية قد أظهرت أن حوالي 25% من معدلات النمو الاقتصادي المتحققة في الدول الرأسمالية تعود إلى

[1]– شوقي ناجي جواد, المرجع المتكامل في ادارة الإستراتيجية,ط1,(عمان: دار الحامد للنشر ,2010)، ص29

مساهمة عنصر رأس المال، بينما ترجع النسبة الباقيـــة الـــ 75% إلى تأثير عوامل أخرى كخلق الكفاءات التنظيمية و الإدارية و الاستفادة من الابتكارات و الأساليب الإنتاجية التي تتطلب القليل من الاستثمارات.

يؤكد " تيودور سولتز" أن الاستثمار في الرأسمال البشري يشكل لب التنمية الاقتصادية و محركها الحقيقي. و أن الدول المتخلفة في أشد الحاجة إلى مثل هذا الاستثمار البشري لتكوين الإطارات الفنيـــة و الإدارية و التنظيمية اللازمة جدا لاستيعاب الأساليب التكنولوجية الحديثة. و في الوقت الحاضر يوجه العديد من الاقتصاديين انتقادات كثيرة لتجارب التنمية في الـــدول المتخلفة التي ركزت على موضوع التراكم الرأسمالي و أهملت الجانب الاجتماعي في عمليـــة التنمية مثل القضاء على البطالة و عدالة توزيع الدخل القومي و مكافحة الفقـــر و غير ذلك من الموضوعات التي تمثل معالجتها عنوانا بالغ الأهمية لنجاح عملية التنمية أو عدم نجاحها[1]

جـــ. تفترض نظرية التنمية المتوازنة أن الطلب على منتجات مختلف الصناعات يســـاوي قيمـــة هذه الصناعات. و يواجه هذا الاستنتاج بعض نقاط الضعف، إذ أنه ليس مـــن الضـــروري أن يوجه العاملون كامل دخولهم للإنفاق على الاستهلاك، بل أن يحتفظوا بجزء منها في صورة اكتناز، أو أن يحصلوا على جزء من احتياجاتهم عن طريق الاستيراد حتى بفـــرض تســـاوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب فإنه من المستحيل تحقق ذلك بالنسبة لكل صناعة، حيث لابد من ظهور حالات من فائض الإنتاج غير القابل للبيـــع في بعـــض الصـــناعات، و حـــالات من قصور العرض أمام حجم الطلب الفعال بالنسبة لصناعات أخرى، مما يـــدفع مســـتويات الأسعار إلى الارتفاع أو الانخفاض حسب الحال، و تبرز مظاهر عدم التوازن الجزئي بالنسبة لبعض السلع رغم احتمال تحقق التوازن الإجمالي بين العرض و الطلب.

---

[1]– فاضل حمد القيسى, على حسون الطايئ , الادارة الإستراتيجية نظريات مدخل أمثلة وقضايا معاصرة ط1,(عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 2014م), ص 91

د.تؤكد نظرية التنمية المتوازنة على إقامة صناعة حديثة على جبهة عريضة و دفعة واحدة، و هذا سيؤدي بالضرورة إلى استفحال ظاهرة الثنائية في الاقتصاد الوطني للدول المتخلفة، مع كـــل ما يرافق

هـــ. يعد شرط التكامل بين الصناعات و تحقق الوفورات الخارجية أحد أهم مقومـــات هـــذه النظرية. و مما لا ريب فيه أن تحقيق هذا الأمر يشكل إسنادا فعليا لعملية التنميـــة في الـــدول المتخلفة، و يقوي من احتمالات نجاحها، إلاّ أن هذه البلدان تعاني من صعوبات و اختناقات جمة، تعرقل إمكانية تعبئة الموارد الوطنية المادية و الماليـــة و البشـــرية بالمســـتوى المطلـــوب، مما يشكل عائقا فعليا في وجه تحقيق هذا الشرط[1].

3.نظرية التنمية غير المتوازنة.

من أهم الداعين لنظرية التنمية المتوازنة، الاقتصادي المعاصر "هيرشمان" الذي قدم نظريتـــه عن النمو غير المتوازن من خلال كتابه "استراتيجية التنمية الاقتصادية". و يرى "هيرشمان" أن التنمية الاقتصادية تبدأ بتنمية بعض الصناعات الرائدة الـــتي تســـتطيع إحداث أكبر قدر من الآثار التحريضية التي تحفز على الاستثمار في صناعات و نشاطات أخرى. فالنمط الأمثل للتنمية ــ طبقا لرأي "هيرشمان يحدث في خطوات متتابعة تقـــود الاقتصـــاد القومي بعيدا عن التوازن، حيث تنتج كل خطوة من اختلال سابق في التـــوازن، و تـــؤدي بعـــدها إلى اختلال جديد يحفز الاقتصاد القومي على خطوة أخرى، و هذا التتابع الاستثماري يحدث نتيجـــة لاستفادة الصناعات من الفورات الخارجية التي يحققها نمو صناعة جديدة، فكل تتابع استثماري يخلق وفورات خارجية .و من جهة أخرى فإن اختلالات التوازن تخلق القوة الدافعـــة المحرضـــة علـــى الاختـــراع و التجديد، و ذلك أن اختلال التوازن في نقاط استراتيجية محددة

[1]– فاضل حمد القيسى, على حسون الطائي, المرجع السابق ، 91.

يحرض عملية التجديد و الاختراع في محاولة للقضاء و السيطرة على القيود و الصعوبات الموجودة ([1])

نقد نظرية النمو غير المتوازن :

أ.من الواضح أن نظرية النمو غير المتوازن تقوم على قوى السوق و الحافز الفردي. و جهـــاز السوق و الأثمان في الدول المتخلفة لا يعمل بالكفاءة التي يعمل بها في اقتصاد رأسمالي.

ب. تذهب هذه النظرية في تحديد الصناعات الاســتراتيجية إلى انتقــاء المشــاريع ذات الآثــار التحريضية الواسعة الأمامية و الخلفية بالدرجة الأولى، ثم الصناعات أو المشاريع ذات الأثــر التحريضي الخلفي. و قد يؤدي إعطاء الأفضلية لمثل هذه المشاريع إلى إهمال نســبي للقطــاع الزراعي و الصناعات الأولية أو الاستهلاكية ذات قوى الدفع المحدودة. في حــين أن قطــاع الزراعة في البلدان المتخلفة التي تعاني من مشكلة الغذاء يجب أن يعطى الاهتمام اللازم.

جـــ. تراهن هذه النظرية على أهمية الدور الذي تحدثه الاختلالات في خلق القوى التصــحيحية المطلوبة، أي في حث المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمــة لإعــادة التــوازن و التغلب على مظاهر الخلل. إلاّ أن المشكلة الأساسية تنحصر في أن بعض هذه الاخــتلالات أو الاختناقات قد تكون ذات طبيعة معقدة للغاية أو كبيرة إلى درجة قد تعرقل عملية النمــو بأكمله بدل أن تعمل على تصحيح الخلل و دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام.

4.نظرية التنمية القطبية.[2]

حاول بعض الاقتصاديين مثل "فرانسوا بيرو" صياغة النظرية القطبية، و التي مفادها أن تركيز الجهود و الاستثمارات على صناعة استراتيجية معينة (تسمى الصناعة الرائدة) تتمتع بآثار تحريضــية كبيرة، و تأمين متطلبات نجاح هذه الصناعة،

---

[1]– عبد البارئ ابراهيم درة, ناصر محمد سعود جرادات, الادارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين النظرية والتطبيق، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع, 2014م)، ص101

[2] عبد البارئ ابراهيم درة, ناصر محمد سعود جرادات،مرجع سابق،ص103.

سيؤدي بالضرورة إلى تحريك مجموعة كبيرة من الصناعات و الأنشطة المكملة إلى أن يعم النشاط الاقتصادي مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

ويستند مؤيدو هذه النظرية إلى أن التركيز على صناعة معينة يتفق و إمكانات الدول متخلفة و مواردها المالية، بدلا من تشتيت الاستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات. ولابد من التنويه أن التنمية لا يتوقع، و لا يمكن أن تبرز آثارها دفعة واحدة و على كل الجبهات، بل أن تنطلق من مواقع معينة ثم يجري انتشار آثارها تدريجيا على المواقع الأخرى.

ويعرف قطب التنمية بأنه صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات و الأنشطة الإنتاجية، و يتوفر لها سوق واسعة، و تتمتع بآثار تحريضية كبيرة، و تؤدي في حال إقامتها إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام، و الحث على تطوير النشاط الاقتصادي في مختلف جوانب هذا الاقتصاد([1])

و يستطيع قطب التنمية أن يمارس دوره في كسر طوق التخلف، و الانطلاق في مسار التنمية من خلال الآثار التحريضية الكبيرة التي يولدها. فهو من جهة يخلق فرصا جديدة للعمل في داخله و في داخل الصناعات و الأنشطة المرتبطة به و يدفع قوة العمل للانتقال إلى مواقع العمل الجديدة.

و قطب التنمية يساهم في زيادة حجم الدخول النقدية و زيادة حجم الطلب الفعال، و تطوير إطار العلاقات النقدية السلعية، و بالتالي تطوير حجم السوق الوطنية و القدرة الاستيعابية. إن تركز الاستثمار على صناعة أو صناعات رائدة مختارة يتفق وإمكانيات البلدان المتخلفة على تأمين مصادر التراكم اللازمة و يقلل من مدى حاجة هذه البلدان إلى توجيه استثمارات كثيرة إلى مشاريع رأس المال الاجتماعي ذات التكلفة المرتفعة، والاستعاضة عن ذلك بالتركيز على مشاريع الإنتاج المباشرة. كما أن مجمل الآثار التحريضية لقطب أو أقطاب التنمية تساهم في تكوين آلية ذاتية للتنمية ودفع الاقتصاد الوطني بمجمله إلى الأمام. إلاّ أن تحقيق أهداف إقامة قطب

[1]- هاني حامد الضمور, الادارة الاستراتيجية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013م)، ص11

للتنمية لا يمكن أن تتم بصورة تلقائية، و لابد أن يــتلازم ذلك مع ضرورة تطوير البنى المؤسساتية و الإدارية و القانونية للبلاد، و وضع السياسات التي تضمن تعبئة الموارد البشرية و المادية و المالية من أجل توفير سبل نجاح عمل قطب التنمية. أما خلاف ذلــك فقد تولد تناقضات عميقة تعرقل عمل قطب التنمية و تعزله عن بقية القطاعات الاقتصادية[1].

5.استراتيجية التنمية البديلة أو التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات.

يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن التنمية التي تجري في ظل المعطيات التاريخية الحالية هــي تنميــة رأسمالية تابعة. أما التنمية النقيض فهي التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات، فهــي محاولــة رفــض "التكيف" داخل النظام الرأسمالي العالمي و الخضوع لمقتضيات التوسع الرأسمــالي، و هــذه التنميــة لا تقوم، و لا يمكنها أن تقوم على "القطيعة" مع النظام الرأسمالي العالمي، إذ أن الانسحاب من التجارة الدولية والانغلاق على الذات فيه الكثير من الطوباوية، فالتنمية المستقلة تفتــرض نضــالا جماعي لشعوب الجنوب، يسعى لإقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب و قــائم علــى علاقــات دوليــة متكافئة يرى "سمير أمين" أن التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات وهــدف تلبيــة الاحتياجــات الجماهيرية و رفع إنتاجية القطاع الزراعي، و مستوى الريف تقوم على ضرورات ثلاث تشكل مفهوم التمحور حول الذات

الأولى :ضرورة فك الارتباط : أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطلق الخيارات الداخلية المســتقلة عن المعايير التي يفرضها التوسع الرأسمالي العالمي (سياسات صندوق النقد الدولي و البنــك الدولي).

الثانية : ضرورة القيام بإصلاحات اجتماعية عميقة باتجاه المساواة الاجتماعية و إنجاز تحالفات وطنية لمصلحة التنمية الحقيقية.

---

[1] – المرجع نفسه ، ص11.

الثالثة : ضرورة إبداع التكنولوجيا و العمل على تطويرها محليا. من الواضح هنا، أن التنمية المستقلة تتضمن عنصرا إضافيا لم يرد في سياسات الفكر التنموي الغربي، و هو العنصر الاجتماعي، حيث يكفي هناك عامل النمو الاقتصادي و العوامل المادية لتحقيق التنمية، بغض النظر عن العوامل الأخرى (الاجتماعية، والثقافية و السياسية) ([1])

أما "يوسف صايغ" فيرى أن التنمية المستقلة تقوم على ركائز ثلاث. يسميها "زوايا المثلث

الحرج"، و هي الحرية و العدالة و الوحدة.

الركيزة الأولى :و تقوم على الحرية و الديمقراطية، حيث يتولد التزام الجماهير بالمشاركة في صـــنع

التنمية، و في توزيع فوائدها و مكاسبها.

الركيزة الثانية :العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و تقوم على تكافؤ الفرص أمام الجميع في التعلـــيم

و العمل و الكسب و الإسكان و الخدمات...

الركيزة الثالثة : الوحدة التي تبدأ بالتعاون و التنسيق ثم التكامل و الاندماج.

بيد أن نجاح هذه التنمية يجب أن ينطلق من أهداف منها :

- التخلص من نماذج الفكر التنموي الغربي، و مفاهيمه و مقولاته، الذي ينطلق من وحدانيـــة المسار التنموي العالمي الذي يتجاهل الخصائص التاريخية للشعوب.

-رسم صيغ سياسات تنموية وطنية، تنطلق من ضرورة الجمع بين الخصائص التاريخية و أصالة التراث و ضرورات الحداثة (المعاصرة) بما ينسجم مع الاستفادة من نتائج العلـــم وثقافـــات العالم[1]. وحتى لا تكون التنمية المستقلة مجرد برنامج تنموي يقوم على التجربة اقتصاديا و فنيا أو على الخطاب الإيديولوجي رسميا، ثمة معايير و معطيات يجب أن تنطلق منها أهمها :

[1]– احمد ماهر, الادارة الاستراتيجية ، (القاهرة: الدارس الجامعية للنشر والتوزيع,1999م)، ص ص 55_ 56 .

- حجم السوق.
- التوزع الجغرافي للتجارة البينية و تركيبها.
- قاعدة الموارد و الأداء الاقتصادي.
- التقنية الملائمة و مهارات قوة العمل المتاحة.
- توافر الموارد من أجل تكوين رأس المال و تراكمه.
- توفر القيادات الوطنية ذات التوجه التنموي الملائم.

ويبقى الخيار الأساسي لتحقيق هذه التنمية هو التكتلات الاقتصادية القائمة على نظام تقدمي قومي مختلط حسب "يوسف صايغ" أو دولي حسب "سمير أمين" و التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات حسب رواد هذه المدرسة تتدرج تاريخيا عبر مسارين يتطلبان مساحة و عدد سكان كبيرين و هما([1]):

المسار الأول :القائم على النسق الاشتراكي الواقعي و الذي حاول طويلا العمل بسياسة "فك الارتباط".

المسار الثاني : و المتمثل بنسق التنمية الرأسمالية (التنمية مع التبعية) التي حققتها دول "النمور الأربعة" و التي يقدمها الفكر الغربي كمثال عن إمكانية التنمية الرأسمالية مع التبعية و تروج سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي عبر التخصيص و الانفتاح و ليبرالية السوق.و في ظل الاعتقاد بأن التنمية الرأسمالية في الأطراف (مع التبعية) لا تتساوى مع التنمية الرأسمالية في المراكز، كتنمية تابعة و هامشية، فإن منطق التكتلات الإقليمية و القومية، تظهر كرد وحيد و ملائم في وجه منطق التدويل و عالمية الإنتاج و توسع الرأسمالي.

نقد استراتيجية الاعتماد على الذات :

إن استراتيجية الاعتماد على الذات في حد ذاتها مرغوبة و منطقية جدا، طالما أنها تعني تنمية القدرة الذاتية على التمويل و أكبر قدر من الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة داخليا مع أقل قدر من الاعتماد على التمويل الخارجي و

[1]– احمد ماهر ، المرجع السابق، ص 140.

الأسواق الخارجية التي يتم فيها التبادل بشروط لغير صالح البلدان المتخلفة. و لكن لنا أن نتساءل لماذا يكون الحل بالضرورة عن طريق النموذج الاشتراكي و التخطيط الاقتصادي الذي جربناه و فشل، كما أنه فشل في عقر داره، كيف إذا يتصور نجاح هذا النموذج في البلدان المتخلفة، و خاصة البلدان الإسلامية. إن قيام المشروع العام في البلدان المتخلفة و نجاحه يحتاج بصفة مؤكدة إلى درجة عالية من النضج و الوعي بالنسبة لفكرة المصلحة العامة و كيفية تحقيقها و حمايتها على المستوى التطبيقي للاقتصاد ككل. و لنا أن نتساءل عن إمكانية توفر هذا النضج و الوعي في ظروف البلدان المتخلفة التي تسودها درجة عالية من الأمية، و درجة منخفضة جدا من الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى البيروقراطية القاتلة السائدة وسط موظفي الحكومة والذين يتنقلون تلقائيا إلى القطاع العام و المشاكل الناجمة عن انتشار الرشوة و الفساد، و تسلط القرار السياسي على القرار الاقتصادي أو الفني([1]).

[1] – المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المجلد الاول العدد الثانى، الخرطوم: جامعة النيلين، 2012، ص159.

الفصل الثالث

خطط التنمية الاستراتيجية وبرامج الإصلاح في السودان

ويحتوي على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: خطط التنمية قبل الخطة ربع القرنية

المبحث الثاني: الاستراتيجية ربع القرنية

المبحث الثالث: مساهمة خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة (اثبات الفرضيات)

المبحث الأول

خطط التنمية قبل الخطة الربع قرنية

يعتبر السودان من أقدم الدول العربية والإفريقية التي أتبعت مبدأ التنمية المبرمجة، وقد وضعت أول خطة خماسية في الفترة ما بين (1946 – 1951م)([1]). جاء البرنامج الخماسي في الفترة (1951 – 1956م)، وبعدها طبقت خطط سنوية حتى جاءت الخطة العشرية في الفترة (1962/61– 1971/70م) وكانت أول تجربة حقيقة للتخطيط الشامل، واستطاعت أن تبرز أهمية الانتقال من التنمية العفوية إلى التنمية المخططة، وأصبحت هذه الخطة معلما بارزا من معالم التخطيط في السودان. قبل انتهاء الخطة العشرية حدث انقلاب عسكري عن طريق الحكومة المايوية التي وضعت الخطة الخماسية للفترة (1971/70 – 74/ 1975م) استعين فيها بخبراء سوفيت. تلتها الخطة السداسية (1977/76ـــــ1983م) وهي المرحلة الأولي من خطة طويلة الأجل، في هذه الخطة انفتح الباب واسعا للاستدانة الخارجية مما أدي إلي بروز أزمة اقتصادية، أدت لتدخل البنك الدولي بتطبيق سياسات لتخفيض سعر الصرف لإنعاش الصادرات عن طريق برامج الاستثمار الثلاثي الأول، الثاني، والثالث من الفترة (79/78ـــ 1981/80م)، (81/80ـــ 1983/82م)، و(83/82ـــ84 /1985م)علي التوالي. هذه البرامج لم تعالج المشكلة الاقتصادية، لأن زيادة الصادرات كانت زيادة غير حقيقة أدت إلى مزيد من تدهور العملة السودانية ، لذلك فإن عام (77 – 1978م)عام لا ينسى في تاريخ الاقتصاد السوداني ولأول مرة ينخفض الجنيه السوداني أمام الدولار، وتوقف برنامج الاستثمار الثلاثي بقيام انتفاضة رجب عام (1985م). في الفترة الانتقالية استحكمت حلقات المشكلة الاقتصادية بتأثير سنوات الجفاف والتصحر واندلاع الحرب في الجنوب مرة أخرى. بعد قضاء الفترة الانتقالية جاءت الديمقراطية الثالثة فكان التوجه الاقتصادي للحكومة الديمقراطية توجها سليماً، فبدأت بتشخيص المشكلة الاقتصادية عبر مؤتمر اقتصادي جامع، وبناءً على موجهات ذلك المؤتمر وضعت خطة اقتصادية أسمتها

[1]– مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الخامس عشر، ديسمبر، 2015م، ص 12

البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية في الفترة (1989/88 – 1992/91م) ولكن هذا البرنامج لم يكتمل أيضا بانقلاب الإنقاذ ثم جاءت بعد ذلك الإستراتيجية القومية الشاملة (1992م).

تعرف هذه الفترة البدايات الفعلية لبرامج الإصلاح الاقتصادى حيث شهدت البلاد حينها المحاولات الجادة لتوفير متطلبات الانتقال من اقتصاد التحكم الى اقتصاد السوق وذلك بغية اصلاح الخلل الذى أصاب البنيات الاقتصادية ، حيث كان ذلك نتاج لأسباب داخلية وخارجية تداخلت مع ظروف سياسية خلقت البداية لازمات اقتصادية تطورت منذ سبعينات القرن العشرين الى أن وصلت أواخر الثمانينات من نفس القرن الى حالات اختلال مستعصية الحلول الامر الذى استدعى ضرورة البحث عن معالجات تفضي الى قيام البنية المؤسسية اللازمة لإدارة برامج الإصلاح الاقتصادى المتسمة بالكفاءة حيث تتطلب هذه البرامج:

1.نظام معلومات كفء قادر على المراقبة والضبط والتنظيم.

2.نظام مراقبة قادر على تحرى الأداء الحر لآلية الأسعار والتعرف على مهددات تفاعل قوى السوق التي تنتج الاحتكار والسلوكيات الساعية للكسب الربحي.

3.وجود نظام قضائى فعال لاحترام التعاقدات يمكنه البت بسرعة في المنازعات .

4.نظام مالى وفعال يمكن الدولة من الحصول على مواردها لمقابلة التزاماتها[1].وهو ما يؤكد دور الدولة في نظام الاقتصاد الحر وأهمية أن يكون هذا الدور قوى وفعال.[2]

يمكن رصد مسار الخطط والبرامج الاقتصادية وانعكاسها على الأداء الاقتصادى من خلال تقسيمها الى ثلاث فترات زمنية تشكل كل فترة عنوانا لأحداث مؤثرة في مسيرة الاقتصاد الوطنى وذلك وفقا للتقسيم أدناه:

أ.تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى .

ب.أنتاج وتسويق النفط.

---

[1] – الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى وصندوق النقد العربي ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ، تحرير طاهر كعنان، الكويت ،مارس 1996م.

[2] grbwskiK ,Rand M.shields Development economics, Blackwell publishers, Inc.1996 ,chapter8 ,pp.273-275.

ج.اتفاقية السلام وقسمة الموارد بين الشمال والجنوب (2010-2005م).

أولا :تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وتحول الدولة رسميا نحو اقتصاد السوق في 1992/2/2م وفق أهداف تمثلت في:

1.تحريك جمود الاقتصاد بتوجيهه نحو الإنتاج.

2.حشد الطاقات للمساهمة في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح.

3.تحقيق العدالة بين شرائح المجتمع عبر احداث التوازن بين الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادى من جهة وتحسين مستوى المعيشة في اطار المتاح من موارد من جهة أخرى.

الخطط والبرامج :

تضمنت صياغة البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادى 93/92-91/90 المبادئ الأسياسية لأهداف سياسة التحرير الاقتصادى من خلال توجيه الاقتصاد نحو الإنتاج وخلق بنيات اللازمة لتطوير الأداء دون اهمال للجوانب الاجتماعية .[1]

الموجهات الرئيسية للبرنامج الثلاثي تضمنت :[2]

أ.التركيز بصورة كبيرة وأساسية على التنمية الزراعية.

ب.تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له .

ج.توفير موارد داخلية وخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج.

د.ازالة كافة العقبات الإدارية والقانونية أمام رجال الاعمال والمستثمرين تعزيزا للمساهمات الخاصة في الاستثمار .

ه.معالجة الخلل في النظام الاقتصادى عبر إجراءات إصلاحية تستهدف تخفيض عجز الموازنة العامة بالحد من الاستدانة من النظام المصرفي ومحاربة التضخم والتقليل من حدة ارتفاع معدلاته وترشيد معدلات العام والخاص لمصلحة الادخار والاستثمار ، ويتم ذلك عبر أستحداث وسائل غير تقليدية تمثلت في انشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1995م والذى كان مجرد فكرة منذ الثمانينات حتى انشاءه في العام 1991 ومن ثم صدور قرار مزوالة نشاطه في 1995م بغرض

---

[1] – وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادى للعام 1992م.

[2] – البرنامج الثلاثي للانقاذ الاقتصادى 90\91-\92\93 ص3.

تشجيع وتنمية الوعى الادخارى من اجل احداث التراكم الراسمالى اللازم للاستثمار عبر توسع قاعدة الملكية الخاصة بالمشاركة في تنمية وتطوير إصدارات الأوراق المالية ، وهو أمر من شأنه أن يخلق مصادر تمويل حقيقية في الدولة ويوسع من حركة اقتصادها .

سياسة التحرير الاقتصادى تعزز دورها بعد ذلك من خلال الاستراتيجية القومية الشاملة والتي اعتمدت هذه السياسة منهجا للإصلاح الاقتصادى عبر كل مراحل تطبيق الاستراتيجية في الشأن الاقتصادى.

الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م):

شكلت منهجية العمل الاقتصادى لهذه الفترة حيث وصفت على أنها:

- البداية الشاملة للتأصيل للنهضة.
- تخطيط شامل يستوعب كل قطاعات المجتمع السودانى .
- خطة للتوظيف الأمثل لمجمل الموارد والقطاعات.

اعتبرت الاستراتيجية القومية الشاملة في اطارها العام على أنها ليست مجرد خطة فقط،بل اطارا يحوى مجموعة من الاستراتيجيات التي توضح الاطار والمنهج الذى سيتبع ، والاهداف الكمية التي ينبغي تحقيقها خلال سنوات الاستراتيجية العشرة ، حيث تستوعب هذه الاستراتيجيات الية التوظيف الأمثل لمجمل الموارد والطاقات من خلال تقويم وإصلاح الخلل في الاقتصاد مع التخطيط الأمثل للمستقبل وفق منطلقات التنمية المستدامة.

الأهداف العامة للاستراتيجية تتمثل في تحقيق الامن القومى الشامل وفق مرتكزات تتضمن أهدافا اجتماعية وسياسة وعسكرية واقتصادية، وقد تمثلت الأهداف الاقتصادية في مجملها على تطوير قدرات السودان الاقتصادية، وبما يجعله في طليعة دول العالم النامية.

الموجهات الاقتصادية في الاستراتيجية القومية :[1]

أ.التمسك بنهج الرسالة الخالدة باعلاء قيم ومعاني المعتقد الأخلاقي قبل اعتبارات المعاني الإحصائية والحسابية المعقدة.

[1] – الاستراتيجية القومية الشاملة 2002م-1992م، المجلد الأول، الخرطوم، 1998م، ص5.

ب.توخى قيم العدالة والمساواة واتخاذ ترتيبات فعلية لاعادة توزيع الثروات المادية وغير المادية بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

ج.الاعتماد على النفس.

د.تبنى استراتيجية للإصلاح الاقتصادى قوامها الأساسي سياسة التحرير الاقتصادى وذلك بتشجيع المبادرات الخاصة وتحرير الأسواق واستبدال رأس مال الدولة بصيغ الملكية الخاصة.

الاطار العام لموجهات الاستراتيجية القومية الشاملة تضمن الأهداف الاقتصادية للاستراتيجية وهى[1]:

1-مضاعفة الدخل القومى 20مرة .

2-تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

3-تحقيق استقرار في قيمة العملة.

4-زيادة الصادرات لتمويل الواردات .

5-زيادة معدل الاستثمار تتسق مع نمو المستهدف للناتج القومى الاجمالى.

6-تمويل الانفاق الحكومى بما يتوافق مع أهداف النمو الاقتصادى والاستقرار النقدى ومكافحة التضخم.

7-مضاعفة شبكات الوحدات المصرفية 50 ضعفا.

8-زيادة حجم التامين 10أضعاف.

9-زيادة موارد الزكاة وصناديق التامين والتكافل 20 ضعفا.

10-مضاعفة ودائع الاستثمار والادخار 50 ضعفا.

السياسات الرئيسية التي ستتبها الية تنفيذ الاستراتيجية ولتحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها اجراءات تعزيز التحرير الاقتصادى مثل:

1-الغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي.

2-الغاء التحكم في أنظمة الاحتكار والامتيازات والدعم للسلع ولسعر الصرف.

3-الغاء التحكم في الأنظمة السعرية والتحكم الادارى.

4-تفادى التمويل بالعجز باعتباره يؤدى الى زيادة حدة التضخم.

---

[1] الاستراتيجية القومية الشاملة، المرجع السابق، ص 6.

5-اتباع سياسة تشجع الاستثمار والإنتاج وتوفير العمالة.

السياسات الرئيسية لبرامج الاستراتيجية القومية الشاملة اهتمت بالاتى[1]:

1-رفع معدلات الاستثمار في القطاع الزراعى والتصنيع الزراعى ومنح أولوية لمشاريع التنمية الراسية وإعادة تشغيل الطاقات غير المستقلة وتأهيل وزيادة مشروعات البنيات التحتية مع استخدام المنح والقروض لفك ضائقة التمويل التي تنشأ جراء هذه المشروعات.

2-مكافحة التضخم عبر عدة اليات أهمها السيطرة على عرض النقد وتقييد الانفاق العام وتوجيه السياسات التمويلية للقطاعات الإنتاجية والامتناع عن تمويل عجز وحدات القطاع غير الاستراتيجي وتشجيع الادخار مع السيطرة على مصروفات الحكومة لاستعادة التوازن الداخلى وإبقاء معدلات التضخم في أدنى مستوياتها بما لايهدد الاقتصاد الوطنى ،ذلك باعتبار أن التضخم ظاهرة اقتصادية تصيب كافة الدول المتقدمة والنامية والراسمالية والاشتراكية على حد سواء.

3-التأكد على أهمية التخطيط الانمائى واعتباره الزاميا في ثوابت الاستراتيجية وتأشيرها في أوجه العمل الاقتصادى والاجتماعى ،حيث دعت الاستراتيجية الى أن يكون التخطيط طويل المدى الاساس للمراحل التخطيطية المتوالية وان يعتمد على استراتيجية القطاع الرائد كما أعطت هذه السياسات أولوية أيضا لعمليات اكتشاف البترول والمشروعات ذات العمالة المكثفة من أجل محاربة البطالة والفقر.

4-تحرير التجارة الداخلية والخارجية وتدعيم مراكز البحوث والاستشارات وإعادة صياغة السياسات الحالية مثل:التامين وفق المفاهيم الإسلامية.

منهجية تنفيذ الاستراتيجية القومية الشاملة صيغت على ثلاثة برامج :[2]

البرنامج الثلاثي الأولى 1993-1996م.

البرنامج الثلاثي الثانى 1996-1998م.

البرنامج الثالث 1999-2002م.

البرنامج الثلاثى الأول 1993-1996م:

---

[1] الاستراتيجية القومية الشاملة، المرجع السابق، ص192-193م.

[2] - البرنامج الثلاثي الأول،93/94-95/1996م،المجلد الأول ،ص36.

جاء متسقا مع الأهداف العامة للاستراتيجية القومية الشاملة ومستصحبا للضغوط التي يعانى منها الهيكل الاقتصادى حيث تمثلت أهم أهدافه في[1]:

1-زيادة الدخل القومى.

2-رفع مستوى معيشة المواطن.

3-تحقيق العدالة في توزيع الدخول.

4-تحسين الخدمات الأساسية في مجال التنمية البشرية.

5-نشر وتوسيع مجالات التكافل والعمل الخيرى والانسانى.

6-دعم بنيات الحكم الاتحادى وتحقيق التوازن والتكامل بين الولايات للمحافظة على البيئة وترقيتها.

6-دعم البحث العلمى وتطوير أساليبه.

أولوية البرنامج تمثلت في زيادة الإنتاج وتحسين إنتاجية القطاع الزراعى وتامين حاجة البلاد من الامن الغذائي،إضافة الى دعم عمليات اكتشاف واستغلال البترول والمعادن والتوسع في التصنيع الزراعى وتأهيل المشروعات الصناعية القائمة.

الاعتمادات المخصصة للبرنامج جرى توزيعها حسب المخطط ،حيث اهتمت الخطة بالقطاع الزراعى وخصصت له 31.9% من جملة الاعتمادات أتى بعده قطاع النقل والمواصلات بنسبة20.8%،ثم قطاع الطاقة والتعدين بنسبة 10.6% حيث تمت مراعاة أسبقيات التمويل ومنح الاعتمادات حسب مشاركة القطاع في تنفيذ البرنامج ونسبة مساهمته في الاستراتيجية القومية ، حيث نجد أن هنالك نسبا مقدرة ذهبت لاعتمادات مشاريع التنمية الاجتماعية والتنمية الإقليمية لاحداث التوازن الجغرافي بين الأقاليم والتوازن المجتمعى بين أفراد المجتمع.

البرنامج الثلاثي الثاني 1996-1998م:

يعتبر المرحلة الثانية لاستكمال تنفيذ موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة وقد هدفت الى :[2]

1-إشاعة العدالة الاجتماعية .

---

[1] البرنامج الثلاثي الاول ، مرجع سابق، ص 37.

[2] البرنامج الثلاثي الثانى، المجلد الأول، ص54.

2-خفض معدلات التضخم لاقل من 10% عند نهاية مدة البرنامج

3-الوصول بمعدلات النمو السنوية يصل متوسطها الى 10%

4-زيادة الموارد الأجنبية بما يوازى احتياجات وأهداف الاستراتيجية القومية الشاملة عبر الاهتمام بمصادر وجذب الاستثمارات والاستفادة من مدخرات العاملين بالخارج.

5-زيادة عائد الموارد المحلية بتشجيع الاستثمار واستمرار الإصلاح الضريبى .

6-الاهتمام بتوسيع التعليم الفني.

7-زيادة الإيرادات العامة لتصل الى 20% من الناتج المحلى الاجمالى عند نهاية مدة البرنامج.

8-ترشيد الانفاق الحكومى لتصل نسبة الخفض الى 15% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى عند نهاية مدة البرنامح.

9-إعطاء أولوية لمشروعات الطاقة.

10-الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية وخاصة النقل والاتصالات.

11-رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق متطلبات الامن الغذائي .

موجهات البرنامج الثلاثي الثانى أبدت اهتماما بدأ واضحا بمشاريع الطاقة انطلاقا من دورها في النشاط الاقتصادى،يليها القطاع الزراعى باعتباره الرائد في الأنشطة الإنتاجية ، ولم تغفل هذه الموجهات بقية القطاعات بل كان كان هنالك نمو عام في كافة القطاعات من حيث الاعتمادات للمشاريع.

يلاحظ أيضا في تنفذ البرنامج الثلاثي الثاني اعتماد تطبيق هذا البرنامج على موارد القطاع الخاص وذلك انطلاقا من فلسفة الدولة القاضية بترسيخ مفاهيم اقتصاد السوق وتعزيز دور القطاع الخاص في المشاركة بالنشاط الاقتصادى ، حيث كان القطاع الخاص هو المساهم الأكبر في كافة الأنشطة الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعى الذى وصلت وصلت مساهمة القطاع الخاص به الى 85% من جملة الانفاق المخصص على مشاريع هذا القطاع بالبرنامج.[1]

[1] عثمان إبراهيم السيد ،النظريات والنظم النقدية والمصرفية، جهاز توزيع الكتاب الجامعى بجامعة المنصورة ،2001، ص104.

قطاع الموارد البشرية :

استقر في المفهوم التنموي في الآونة الأخيرة أن التنمية في جوهرها تنمية للبشر ويعتبر مفهوم التنمية البشرية المستدامة أشمل وأرقي من مفهوم التنمية المستدامة ومن مفهوم تنمية الموارد البشرية اذ أنه يقوم على توسيع خيارات البشر. وحقهم الجوهرى في هذه الخيارات وتذكر الاستراتيجية القومية الشاملة (أن التنمية البشرية تمتد الى كافة مكونات النسق الاجتماعى الاقتصادى السياسي اذ أنها متصلة عضويا مع التنمية الشاملة للمجتمع ومتغلغلة فيها) .

وانطلاقا من الاهداف الاستراتيجية المتمثلة في (أن يكون السودان خير مجتمعات العالم النامى دينا وخلقا وثقافة ومعاشا وبيئة...)(تشجيع العمل المنتج والإنتاج وأن توفر فرصة حقا وواجبا وتبسيط فرص التنافس الحر النبيل في نيل الخبرات وإقامة علاقات عمل عادلة باعلاء قيم الدين التي تحافظ على كرامة الانسان وإعطاء العمل حقه في الاجر المنصف وسرعة أدائه).[1]

الأهداف العامة:

1-اعداد قوة عمل ماهرة من القاعدة للقمة للارتقاء بالإنتاجية ومجابهة عصر العولمة

2-الاهتمام بتطوير برامج التدريب والتكوين المهني وابتداع وسائل ابتكارية لضمان مرونته ومواكبته للتغيرات في هيكل الطلب على المهن والمهارات.

3-إيجاد نغمة منسجمة بين السياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلى وسياسات العمل بحيث تصبح سياسات الاستخدام الكامل ضمن أهداف النموذج الكلى.

4-وتصاغ سياسات الأجور في اطار أشمل لسياسات الدخول التي تأخذ هوامش الأرباح والتسعير الزراعى ودخول كافة الشرائح والضرائب تحديدا للدخل المتاح للاستهلاك ونصيب كل شرائح المكتسبين.

---

[1] – الاستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الثلاثي للاعوام 1999-2002م، المجلد الأول، الخرطوم اغسطس 1998م، ص143.

5-المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وتطوير إشارات سوق العمل وتبادلها مع القائمين على برنامج التعليم والتدريب .

6-الحث على روح العمل وزيادة معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادى وبصفة خاصة مشاركة المرأة بما يساهم في توسع الإنتاج وتقليل معدلات الاعالة.

7-تخفيض معدلات البطالة الصريحة بحيث لا تتجاوز 10%بنهاية البرنامج.

8-تحسين شروط وظروف وبيئة العمل واجراء تعديلات جذرية في الحدود الدنيا للأجور والمراجعة هياكل الأجور بما يجعل مواتية لتكوين القوى البشرية وإزالة كل المفارقات فيها.[1]

9-توسع وتعميق الخدمات الاجتماعية العمالية بما ساهم في تخفيف المعاناة على المعتمدين على العمل الاجير بصورة تضخمية.

الأهداف الكمية :

1-تقليل معدلات البطالة السافرة والبطالة الجزئية الى معدلات مقبولة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

2-تقليل معدلات الاستخدام الناقص والاستخدام الجزئى والبطالة الموسمية.

3-اجراء تحسينات في الأجور الفعلية.

4-تقليل معدلات البطالة وسط الخريجين والشباب والمرأة والداخلين الجدد لسوق العمل.

5-تقليل معدلات البطالة الاحتكاكية الناتجة عن برنامج إعادة الهيكلة والاستخصاص وإعادة ادماج المتأثرين في سوق العمل.[2]

6-تطوير علاقات وادارات العمل والسلامة المهنية على المستوى الاتحادى ومستوى الولايات.

7- تطوير خدمات الاستخدام الاستشارية والتوجيه المهني لاحداث المواءمة بين العرض والطلب في سوق عمل متغير.

---

[1] -الاستراتيجية القومية الشاملة ، المرجع السابق،ص145.

[2] - المرجع نفسه ،ص145

8-مد نطاق المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتحسين الحدود الدنيا لها والمحافظة على قيمة الاشتراك من التآكل بتحقيق فوائض للاستثمار وحسن استثمارها.

9-تضمين اليات سوق العمل ومكاتب الاستخدام ونظم معلومات سوق العمل وفقا للأهداف الكمية التالية:[1]

أ-تفعيل لجنة القوى العاملة الاتحادية المنشأة بموجب المادة (5)أ من قانون العمل سنة 1997م.

ب-تكوين اللجان الولائية للقوى العاملة.

ج-تفعيل دور هذه اللجان للمراجعة سياسات الاستخدام بصورة مستمرة.

د-الرصد المستمر لسوق العمل من خلال مسح القوى العاملة سنويا بالإضافة الى مسوحات الأجور وساعات العمل ودورات العمالة ومراجعة السياسات واقتراح بدائل السياسات في اطار الأهداف.

ه-تفعيل دور مكاتب الاستخدام القائمة بالولايات وعددها 30واضافة 30 مكتب جديد لتشمل المدن الرئيسية.

10-العمل علي عقد اتفاقيات ثنائية لتصدير حوالى 40ألف سنويا وتشجيع عودة حوالى 20ألف من المهن التي يحتاجها الاقتصاد الوطنى.

11-العمل على حماية القوى العامل المهاجرة والحفاظ على حقوقهم المدنية واكتشاف المهن بفتح ملحقيات عمالية في مناطق الكثافة.

12-توظيف الخبرات المهاجرة وربطهم بشبكة من خلال شبكات المعلومات للاستفادة من خبراتهم ونتائج ابحاثهم من على البعد.

13-زيادة مضاعفة فاتورة الأجور الحكومية مع اجراء تخفيضات جذرية للمتفرغين للخدمة العامة.[2]

14-العمل على زيادة الحد الأدنى 2.5 ضعفا وإعادة النظر في هيكل الأجور بحيث يصير الحد الأعلى 12 ضعفا من الحد الأدنى على أقال تقدير.

15-العمل على أن يشمل الترحيل الجماعى حوالى 10 ألف في الحكومة الاتحادية.

---

[1] - الاستراتيجية القومية الشاملة ،المرجع السابق ،ص146

[2] - المرجع نفسه ،ص148

16- العمل على أن تشمل الوحدات التي ليس بها رياض أطفال وعددها 27 وحدة بالحكومة الاتحادية.

17- توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية العمالية بإدخال كساء العاملين واسكان العاملين .

18-مراجعة وتقييم قوت العاملين والجمعيات التعاونية والعمالية.

19-العمل على تكامل نظام التامين الصحي في نظم الضمان الاجتماعى وضمان تكامله وطنيا مع مراعاة التدرج في الشمول وعدم احتكار الخدمة وفتح المنافسة للقطاع الخاص.[1]

السياسات :

في مجال السكان والتوزيع السكاني:

علما بأنه وحسب المشهد الأكثر احتمالا للحدوث سيبلغ إجمالي سكان السودان 28 مليون بنهاية البرنامج وستصل نسبة سكان الحضر 37% بمعدل نمو سنوي 4.2 سنويا.

- العمل على تقليل الهجرة من الريف للحضر تقليلا للضغوط على سوق العمل والخدمات الحضرية وذلك:

بترقية فرص الاستخدام والخدمات بالريف.

- عكس تيارات الهجرة من المدن الكبيرة الى المدن الصغيرة بتوفير فرص العمل والسكن والخدمات في المدن الصغيرة.

في مجال التدريب :

1-الاهتمام بتدريب العاملين في أجهزة الدولة بصفة خاصة في مجالات المعلومات وتحليل السياسات والمجالات التي تستوجبها العولمة وذلك بتدريب حوالى 173ألف خلال فترة البرنامج.[2]

2-الاهتمام بالتدريب المهني وتحديد رسالته بحسبانه أداة رئيسية في رفع الإنتاجية وتحسين المهارات والمعارف وتوفيقها مع الطلب المتغير على المهارات.[1]

---

[1] الاستراتيجية القومية الشاملة ، المرجع السابق،ص150

[2] -المرجع نفسه،ص150.

3-زيادة الطاقة الاستيعابية لبرنامج التلمذة الصناعية ونشر التدرب جغرافيا بالاتي:
أ- بإضافة 1344 فرصة بإنشاء 3 مراكز في كل من الدمازين والقضارف وكادقلى.
ب- زيادة 480 فرصة أخرى عن طريق التدريب المتنقل بإضافة 16 وحدة متنقلة في مراكز نيالا وكوستى ومدنى وبورتسودان وصولا للولايات والمحليات .
ج- تأهيل مراكز من المراكز القائمة لزيادة الطاقة الاستيعابية وإدخال مهن جديدة.
4-انشاء مراكز تطوير المهارات لتدريب مدربي التدريب المهني والمشرفين في الصناعة بطاقة سنوية 250 مدرب ومشرف.
5-تجميع طاقات الدولة المبعثرة في مجالات التدريب المهني في اطار مؤسسة عامة للتدريب المهني.
6-تفعيل دور المجلس القومى للتدريب المهني والتلمذة الصناعية في تحديد المهن المطلوبة والمستويات الوطنية وتنظيم المهن استعدادا للاعتراف المتبادل إقليميا ودوليا.
7-تطوير واعداد مناهج التلمذة الصناعية وفقا للمستجدات واخال مهارات جديدة وخاصة برنامج المرأة.
8-ابتكار أساليب جديدة لتحسين نوعية التدريب واستجابته لمتغيرات سوق العمل واسترداد تكلفة الجارية بالاتي:
أ-التدريب المتناوب والقصير وتجزئة المهن.
ب-تعميم تجربة التدريب الانتاجى.
في مجال الاستخدام وتوظيف القدرات:
تقليل معدلات البطالة بالاتى:
1-زيادة فرص الاستخدام المنتج والمجزى من خلال البرنامج الاستثماري بما لا يقل عن 400 الف فرصة خلال فترة البرنامج وذلك بالاتى:

---

[1] -المرجع نفسه،ص152

أ-إعطاء امتيازات تفضيلية لمشروعات الاستثمارات كثيفة اليد العاملة.[1]

ب-تولد حوالى مليون فرصة عمل إضافية خلال فترة البرنامج من خلال مشروعات العمالة المكثفة ومشروعات المناطق المختارة ومشروعات الاسر المنتجة ومشروعات تعزيز فرص العمل للخرجين والعاملين في الأنشطة الصغيرة والصغيرة جدا.

ج-مناهضة استخدام الأطفال تمشيا مع الالتزامات الدولية وتقليل الضغوط على سوق العمل وذلك بتعميم التعليم في مرحلة الأساس على النحو التالي:[2]

- استيعاب حوالي 6 مليون طفل في مرحلة الأساس بنهاية البرنامج بمعدل نمو سنوي 14.1و7.5 للريف والحضر على الترتيب و13.2و11.1 للإناث والذكور على الترتيب.

- تقليل مشاركة كبار السن الى نصف بتامين المعاش المستدام لهم عن طريق الضمان الاجتماعى ونظم المعاشات وأنواع الكسب الأخرى خلافا للعمل الاجير.

- تقليل معدلات البطالة وسط الاناث.

2-تقليل معدلات البطالة وسط خريجي الجامعات الى 14.9وذلك بالاتي:-

-توليد ما لا يقل عن 40 ألف فرصة عمل من خلال البرنامج الاستثماري في القطاعين العام والخاص واتخاذ الإجراءات التشجيعية لاستيعابهم في وظائف المعلمين في مرحلتي الثانوي والأساس.

-توفير 40 ألف فرصة عمل أخرى عن طريق تشجيع العمل الذاتي للخريجين .

-توفير حوالى 40ألف فرصة عمل مؤقتة والعمل لبعض الوقت من خلال المشروعات والأنشطة القومية.

-تشجيع هجرة بعض الخريجين والعمل على اكتشاف المهن من خلال الملحقيات العمالية.

-إعادة هيكلة الخدمة العامة بصورة جذرية واجراء تخفيضات حقيقية لتقليل نسبة المتفرغين للوظيفة العامة من اجمالى القوى العاملة على كافة مستويات الحكم

---

[1] - الاستراتيجية القومية الشاملة ، المرجع السابق ،ص153.

[2] الاستراتيجية القومية الشاملة، المرجع السابق ،ص153

والأنشطة مع إيجاد نظم الأمان الاجتماعى لهم وإعادة تأهيلهم وادماجهم في الأنشطة الإنتاجية وتناسق عمل الأجهزة المختصة.

-دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتأثرين ببرنامج الاستخصاص وتصميم برنامج التدريب والتدريب التحويلي لهم وادماجهم مرة أخرى في سوق العمل.[1]

-تفعيل دور لجنة القوى العاملة الاتحادية واللجان الولائية التابعة لها لاستعراض وتحديث السياسات على أساس منتظم.

في مجال الإحصاء والمعلومات:

1-ضمان تكامل ومقارنة كافة مصادر المعلومات السكانية والاجتماعية والاقتصادية وتوحيد التقارير والمصطلحات المستخدمة.

2-ضمان تدفق المعلومات وانسيابها وتبادلها في الأوقات المناسبة لصانع القرار والمخططين.

3-تحديد العلاقة بين الجهات المنتجة والمستخدمة للبيانات.

4-تحديث قواعد المعلومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وضمان تبادلها وانسيابها في الشبكة القومية للمعلومات.

5-تطوير وتحديث أجهزة المعلومات والاتصالات لمواكبة عصر العولمة.

6-الاهتمام بصورة خاصة بمعلومات سوق العمل لطبيعتها مع التغير في السياسات الكلية وطريقة إدارة الاقتصاد الكلى، والعمل على رصد ومتابعة أسواق العمل والاستخدام والمعاش المستدام بصورة دورية خلال عمر البرنامج.

7-تطوير السجلات الرسمية على كافة مستويات الحكم والاستفادة منها في صياغة السياسات والبرامج بحسبانها مصدرا زهيد التكلفة.

8-ابتكار مصادر جديدة للمعلومات زهيدة التكلفة لسد الفجوة في المعلومات.

9-استخدام المعلومات المتوفرة بصورة اكثر كفاءة في اعداد البرامج وتحديد الفجوات والمصادر التكميلية اللازمة واعداد أولويات المعلومات.

---

[1] المرجع نفسه ،ص154.

10-نشر المعلومات وتوفيرها لكافة المستفيدين صانعي قرار مخططين ومستثمرين وأفراد عاديين.

11-اعتماد مخصصات معقولة للمعلومات في الميزانية الجارية وميزانية التنمية ومصادر المعونة الرسمية المتاحة.[1]

في مجال هجرة العمل:

العمل على زيادة مدخرات السودانيين العاملين بالخارج عن طريق الآتي:

1-المحافظة على النصيب النسبي للسودان في سوق العمل الاقليمى وصياغة السياسات في اطار اشمل من سياسات التنمية البشرية لإيجاد توليفة لتشجيع الهجرة والوفاء بالاحتياجات الوطنية.[2]

2-تنظيم الاليات المتعاملة مع الهجرة بشكل عقلانى تعظم المكاسب وتقلل المغارم من خلال منهجية نشطة لتنظيم استخدام وانتقال القوى العاملة في اطار مؤسسي تكون فيه العمالة احد مكونات عملية تصديرية متكاملة يمكن من الاستفادة من تحرير التجارة الدولية في دعم ميزان المدفوعات.

3-حماية الحقوق المدنية للعاملين بالخارج عن طريق الملحقيات العمالية.

الاستثمارات:

تقدر جملة الاستثمارات في هذا القطاع بحوالي 138.3مليار دينار خلال سنوات البرنامج من ضمنها 84.9ملياردينار مكون محلى 53.4مكون أجنبي.[3]

---

[1] -الاستراتيجية القومية الشاملة ،المرجع السابق ،ص155

[2] - الاستراتيجية القومية الشاملة، المرجع السابق ،155.

[3] - المرجع نفسه ، ص155

المبحث الثاني

الاستراتيجية ربع القرنية

صدر في عام 2001م مرسوم جمهوري بأنشاء المؤسسات العليا المناط بها اعداد الخطة الربع قرنية، وتتكون بشكل عام من الرؤيا العامة للبلاد التحديات ،عوامل النجاح المفتاحية، رسالة الحكومة الاتحادية ، والقيم المطلوبة من القيادات السياسية لخدمة العوامل المفتاحية ، وهى كالآتى[1]:

الرؤيا:

أمة سودانية متحدة ،امنة ، متحضرة، متقدمة، متطورة).

رؤية الخطة الخمسية (2012-2007م):

سودان موحد قائم على قواعد الأمن الشامل ،والتعددية،والفدرالية، والتدوال السلمى للسلطة والتوزيع العادل للثورة ، محفوظ بالتعايش الاجتماعى والسلام وسيادة القانون،يشكل التنوع الثقافي والاجتماعي فيه عنصر قوة ومنعة ،مستقر على أسس الشراكة الوطنية الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وبناء علاقات المصالح المتبادلة مع المجتمع الدولي.

الرؤية القومية للاستراتيجية ربع قرنية (2007-2031م):

وتشمل الغايات الأتية:-

أولا: الغايات الوطنية، وتم حصرها في الآتي:-

1-تحقيق السلام المستدام في كل ربوع البلاد.

2-تعميق الوفاق والتالف والتماسك الاجتماعي.

3-تحقيق الاستقرار السياسي والانتماء الوطني.

4-تعزيز الوحدة والانصهار القومي الكامل.

5-بناء قوات مسلحة ونظامية وقومية لتأمين وحماية البلاد.

6-أعتماد مؤشرات التنمية البشرية لتحقيق التوازن التنموي.[2]

7-تحقيق التنمية الريفية المستدامة درءا لمخاطر وافرازات الهجرة.

---

[1] -الاستراتيجية القومية ربع القرنية، المجلد الأول، الخرطوم، 2008م ، ص2.

[2] -المرجع نفسه ،ص3.

ثانيا: الغايات الاقتصادية:-

1-التحول الى اقتصاد التقدم وتعظيم فعالية الأداء الاقتصادى.

2-الاستخدام الأمثل للثروات والموارد وعدالة توزيعها.

3-اعلاء القيمة المضافة والميزة التنافسية.

4-تعزيز المنهج الاقتصادى القائم على الاعتماد على الذات.

5-ترسيخ قيم التكافل والإنتاج.

6-الاندماج في الاقتصاد العالمى بما فيه مصلحة البلد.

7-تركيز التنمية الريفية المتكاملة.

8-اعلاء دور القطاع الخاص.

9-خلق الفرص ومحاربة البطالة.

10-تحقيق الأمن الغذائي.

11-التقيد بالمواصفات وتأكيد الجودة[1].

ثالثا: الغايات الاجتماعية

1-التمسك بالقيم الدينية والروحية والموروث الثقافي للأمة.

2-تعزيزالتسامح والتعايش السلمى ومحو العصبيات.

3-تدعيم دور الاسرة ورعاية الأمومية والطفولة وتزكية الناشئة.

4-تعزيز دور المرأة ومساهمتها في الحياة العامة.

5- ترسيخ دور الشباب في دعم الرؤية القومية من خلال المشاركة المسئولة.

6-توظيف التنوع لتقوية الوحدة من خلال رعاية الثقافات المتعددة.

7-بناء القدرات البشرية علميا وتقنيا.

8-تعميق ثقافة السياحة.

9-تعميم الرياضة للجميع.

10-بناء نظام أعلامي فاعل ومبادر.[2]

---

[1] -الاستراتيجية القومية ربع القرنية، المرجع السابق ،ص3.

[2] المرجع نفسه ،ص13.

رابعا: الغايات السياسية

1-الحفاظ على سيادة الوطن وحماية موارده وتامين أمنه القومى.

2-العمل على جعل الوحدة خيار الجميع.

3-تعزيز أدب الحوار الوطنى والتنافس السياسي الناضج والتعايش السلمى.

5-ترسيخ التطور الديمقراطى لجميع يؤمن بالحرية والمساواة مضمونا وسلوكا.

6-استكمال برنامج وطنى يسع الجميع.

7-تدعيم النظام الفدرالي وتوطيد مقومات الدولة الاتحادية.

8-بناء دبلوماسية تقوم على الموازنة وحفظ المصالح.

9-رعاية العلاقات مع الدول والتجمعات القارية والدولية والإقليمية.

خامسا: الغايات التنموية

1-استكمال تأسيس مجتمع الأصالة والمعاصرة والتميز.

2-تعميم التعليم وتجويده وتوجيهه.

3-توفير خدمات متطورة في التعليم والصحة والسكن والمياه والكهرباء والنقل والاتصالات لكل شرائح المجتمع.

4-تأهيل وتطوير البنيات التحتية اللازمة للنماء والتطور.

5-تطوير الشراكة العالمية للتنمية.

6-تعزيز القدرات التقنية والبحثية لمواكبة التطور العلمى.

7-استقطاب الكفاءات بالمهجر للمساهمة في التنمية القومية.

8-الوصول الى بيئة صحية تعين على استئصال الأمراض الوبائية والمستوطنة.

سادسا: الغايات التنظيمية

1-بسط هيبة القانون واحترام ومؤسساته.

2-تعزيز المؤسسية والشفافية.

3-تفعيل الخدمة المدنية بلوغا لمرتبة الاحسان في الأداء كفاءة وفعالية وامتيازا.[1]

4-زيادة فعالية تدفق المعلومات والاتصالات.

5-احكام التنسيق بين كافة المستويات.

---

[1] – الاستراتيجية القومية ربع القرنية، المرجع السابق ،ص14.

6-تحديث أنماط التعامل الحكومي لتقديم الخدمة المتميزة التي ترضى الجمهور.
7-تجاوز السلوكيات المقعدة للتقدم والتطور.
8-تعميق قيم العمل الجماعي.[1]

استراتيجيـــة محور العمـــــل:

لاشك أن محور التنمية في كل قطاعاته يجب أن يرتكز على قدرة بشرية فعالة مسنودة بنظم وتشريعات وهياكل محكمة يؤدى ناتجها جميعاً إلى تحقيق الأهداف المتفوقة المكونة لاستراتيجية الدولة وتطلعات مواطنيها.

فمهما كانت قوة السياسات الاقتصادية فإنها وحدها لا يمكن أن تؤدى إلى الفاعلية الكلية وتحقيق نتائجها المطلوبة إلا اذا أحكمت التنسيق مع آليات التنفيذ المقتدرة، و التي بغيابها يمكن أن تجهض أقوى السياسات لتهدر الموارد ويبدد الجهد لذا فان خطة وزارة العمل والإصلاح الإداري قد استلهمت برامجها من ذلك المفهوم من خلال الدعم الإيجابي المتبادل والمشترك مع كل القطاعات لتحقيق أهدافها الكلية.

الأهداف:

أ.إعلاء قيم العدل ونشر ثقافته.

ب. توسيع دائرة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بالاهتمام بالعاملين في القطاع غير الرسمي والعمل المأجور غير المنظم وبالمؤسسات الصغيرة والعمل الذاتي وعمل الأسرة المنتجة والرعاة والعمال والمزارعين.

ج.النهوض بالعمالة ومحاربة العطالة.

د. بناء القدرات وتكوين المهارات لمقابلة احتياجات سوق العمل.[2]

ه. إقرار مستويات عمل عادلة لتوفير شروط وظروف عمل كريم للعاملين.

و.تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج في إطار حرية التنظيمات النقابية وصولاً لاستقرار علاقات عمل طيبة.

ز.تطوير قاعدة معلومات وبيانات سوق العمل.

---

[1] الاستراتيجية القومية ربع القرنية ،المرجع السابق ،ص20

[2] -الاستراتيجية القومية ربع القرنية ،المجلد الثانى،ص33.

ح.تفعيل وتطوير دور السودان في مجال علاقات العمل الثنائية إقليمياً ودولياً.[1]

المحاور:

المحور الأول

بناء القدرات وتكوين المهارات:

أ.توفير العمالة الماهرة وقوى العمل المدربة تدريباً عالياً وذلك بالتوسع في مراكز التدريب المهني العامة والخاصة وتحديث مناهج التدريب المهني بصورة مستمرة لمواكبة التقدم التقني.

ب. ابتداع طرق وأساليب متنوعة لتمويل الاستثمارات في مجال التدريب المهني وقيام صندوق قومي للتمويل.

ج.ترقية قدرات المرأة وخاصة الريفية لزيادة فرص الاندماج الاجتماعي.

المحور الثاني

توظيف القرارات والنهوض بالعمالة:

أ.تقليل معدلات البطالة بجميع أنواعها السافرة والاستخدام الناقص.

ب. تقليل معدلات البطالة وسط الخريجين والشباب والمرأة والداخلين الجدد لسوق العمل.

ج.تقليل معدلات البطالة الاحتكاكية الناتجة عن إعادة الهيكلة والاستخصاص وإعادة إدماج المتأثرين في سوق العمل.

د. تطوير خدمات الاستخدام الاستشارية والتوجيه المهني لإحداث المواءمة بين العرض والطلب في سوق عمل متغير على الدوام.

ه. تنمية وتطوير الريف من خلال المشروعات كثيفة الأيدي العاملة.[2]

و. تنظيم سوق العمل الخارجي ومراجعة سياسات هجرة العمالة للخارج بغرض ترشيدها والعمل على ربط العاملين بالخارج بقضايا وهموم الوطن وتسهيل أمر الهجرة العائدة بغرض إدماجها في النشاط الاقتصادي الوطني.

---

[1] –الاستراتيجية القومية ربع القرنية، المرجع السابق ،ص33

[2] –المرجع نفسه ،ص34.

ز. تنظيم وضبط الهجرة الوافدة بما يخدم الاحتياجات الضرورية لمتطلبات التنمية والاستثمار وتيسير نقل الثقافة وتدريب السودانيين المهارات النادرة[1]

المحور الثالث:

مستويات العمل والحوار الاجتماعي:

أ.مراجعة وتعديل تشريعات العمل على مدى فترات زمنية مناسبة وذلك حتى تتواكب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومستويات العمل الإقليمية والدولية.

ب. الاهتمام بالفئات المستضعفة في المجتمع كالنساء والشباب المعوقين وبذل الجهود لإضفاء الحماية التشريعية على هذه الفئات.

ج.مراجعة سياسات الأجور بصفة دورية وذلك حتى تتماشى معدلات الأجور مع تكاليف المعيشة وذلك في حدود ومقتضيات الاقتصاد الوطني.

د. ترقية الحوار الثلاثي بين الفرقاء الاجتماعيين وتطوير عمليات المساومة الجماعية والتحكيم وصولاً إلى الاستقرار الكامل في علاقات العمل وخلق بيئة عمل خالية من التوتر ومفعمة بقيم وثقافة العمل .

المحور الرابع :

المعلومات وتحليل السياسات:

أ.تطوير قاعدة المعلومات من المصادر المختلفة من مسوحات وسجلات إدارية لتحديث البيانات النوعية والكمية لضمان تكاملها ونشرها للمستثمرين والأفراد لاتخاذ قراراتهم الرشيدة في الاستثمار وإحداث الحراك الجغرافي والمهني والقطاعي لقوى العمل بما يعظم فوائد الأفراد والمجتمع ويحقق الأهداف والغايات والسياسات المعتمدة.

ب. توفير المعلومات لإعداد السياسات ورصد ومتابعة الأداء وتقويمه واقتراح بدائل السياسات.

ج.تبادل المعلومات والإشارات مع الجهات ذات الصلة بالسياسة النشطة لسوق العمل. [2]

---

[1] –الاستراتيجية القومية ربع القرنية ،المرجع السابق ،ص35.

[2] المرجع نفسه ،ص35.

المحور الخامس :

العلاقات الخارجية:

أ.تفعيل الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات بين السودان والمنظمات في كافة المسائل المتعلقة بشئون العمل والعمال.

ب. استقطاب العون الفني من المنظمات الدولية والإقليمية والدول الصديقة من خلال صياغة وإعداد مشروعات لتنفيذ خطط وبرامج عمل وزارة العمل والإصلاح الإداري في إطار التحديات الماثلة.

ج.إجراء دراسات مقارنة بين قوانين العمل السارية ومستويات العمل الدولية للوقوف على مدى توافق التشريعات القائمة مع مستويات العمل الدولية بغية التصديق على مزيد من هذه الاتفاقيات .

إن الاهتمام بقطاع العمل وما جاء من أهداف ومحاور بالاستراتيجية ربع القرنية يعني تصويب الجهد والفكر لتعظيم الثروة القومية عن طريق العمل, وتحسين الإنتاج والإنتاجية ومحاربة مظاهر الفقر ومناهضة البطالة, مع إرساء إطار اجتماعي يكفل السلم والاستقرار المقترن بالعدالة الاجتماعية, في حياة العمال وعالم العمل على حد سواء عن طريق توفير الخيارات والفرص للنساء والرجال في الحصول على العمل الكريم والمنتج, في إطار حرية الاختيار والمساواة والأمان والكرامة الإنسانية.[1]

[1] – الاستراتيجية القومية ربع القرنية، المرجع السابق ،ص37.

المبحث الثالث

مساهمة خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة (اثبات الفرضيات)

الفرضية الأولى: تساهم خطط التنمية الاستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة

القوى العاملة:-

قدر حجم القوى العاملة بحوالي 8.344.569 ألف نسمة مقارنة بالعام 2010م حيث بلغ 8.337.489 ألف نسبة بنسبة زيادة 8.3% وأن أعداد العاطلين للعام 2011م بحوالي 1.462.972 ألف نسمة للعام 2010م بنسبة نقصان 11.12% أما في العام 2010م فقد قدرت أفراد القوى العاملة بـــ12.400 ألف نسمة مقارنة بـــ11.995 ألف نسمة في العام 2009م بزيادة قدرها 0.888[1].

جدول (1/3) إسقاطات العرض والطلب على القوى العاملة للسنوات 2008 – 2011م

البيان	2008م سن أساس	2009م	2010م	2011م
القوى العاملة	8.027.413	8.131.769	8.237.489	8.344.569
العاطلون	1.350.003	1.405.353	1.462.972	1.522.934
معدل البطالة	15.9	17.3	17.8	18.3

المصدر: وزارة العمل حسب التعداد الخامس، 2008م

القوى العاملة في 2010م كانت 8.237.489 نسمة بينما كانت في العام 2011م 8.344.569 نسمة بزيادة قدرها 10.708 نسمة بنسبة 0.13%، أما بالنسبة للعاطلين عن العمل في العام 2010م بلغ عددهم 1.462.972 نسمة وفي العام 2011م بلغ العدد 1.522.924 نسمة زيادة قدرها 4.9%.

[1]- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، العرض الاقتصادي لعام 2009م، ص25.

معدل البطالة في العام 2010م بلغ 17.8% بينما في العام 2011م 18.3% بالنسبة للعمالة الأجنبية نجد أن العمالة الأجنبية في العام 2010م أكثرها من قارة آسيا حيث بلغ العدد 12.822 عاملاً تليها الدول العربية حيث بلغ العدد 4.46 عاملاً وإجمالي العمالة الأجنبية بالسودان في العام 2010م 13.653نسمة نجد نسبة 91% من قارة آسيا.

السودانيون العاملون بالخارج في العام 2010م 31.891 عاملاً بينما في العام 2011م 30.590 عاملاً بنقصان قدره 1.301 نسبة نقصان 4%.

جدول (2/3) أعداد القوى العاملة (التسجيل والتعيين) بالولايات للعام 2014م والعام 2015م والعام 2016م و2017م

البيان/السنة	2014م			2015م			2016م			2017م		
	تسجيل	تعيين	النسبة	تسجيل	تعيين	النسبة	تسجيل	تعيين	النسبة	تسجيل	تعيين	النسبة
جامعات ومعاهد	6.486	245	37.6	7.037	2.183	30.9	16.712	76	45.9	22177	1535	6.9
ثانويين	3.735	1.209	32.4	2.151	428	19.9	7.139	175	24.5	8379	359	4.8

المصدر: سجلات وزارة العمل والإصلاح الإداري، إدارة التنسيق والمتابعة لشؤون الولايات

جدول (3/3) تقديرات القوى العاملة والبطالة للعام 2014م

العام/البيان	التعداد 2008م	معدل النمو	مسح قوة سنة الأساس العمل 2011م	2014م	معدل النمو
إجمالي عدد السكان	30.894	2.8	29.945	37.289	19
حجم القوة العاملة	6.677	1.3	9.288	9.898	2.1
المشتغلين	6.234	0.9	7.538	8.189	2.8
معدل البطالة	16.8	4.1	18.5	19.4	3.3

المصدر: مسح العمل 2011م، وزارة العمل والإصلاح الإداري وبيانات التعداد السكاني2008م

جدول (4/3) إسقاطات العرض والطلب على القوى العاملة للسنوات 2012 – 2017م

السنة	2011م سنة أساس	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
العرض	8.972	9.716	10.961	12.341	14.944	18.982	25.292
الطلب	7.309	7.839	8.479	9.538	11.158	13.575	17.177
الفجوة	1.662	1.876	2.482	2.803	3.785	5.406	8.115

المصدر: الجهاز المركزي الإحصاء

جدول (5/3) إسقاطات العرض والطلب للقوى العاملة والسكان والبطالة للعام 2012 – 2017م

العام/البيان	التعداد 2008	معدل النمو 2011م	مسح لقوة العمل 2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
إجمالي عدد السكان	30.89	28	29.945	35.05	36.188	37.23	38.45	39.595	40.782
حجم القوى لعاملة	6.677.4	4	8.972.097	9.716	10.961	12.34	14.944	18.982	25.292
المشتغلين	6.234	0.9	7.538	7.839	8.479	9.538	7.158	13.575	17.177
معدل البطالة	16.8	4.1	18.5	19.3	20.7	22.7	25.3	28.5	32.1

المصدر: مسح قوة العمل 2011م، وزارة العمل والإصلاح الإداري

جدول (6/3) إحصائية المسجلين والمستوعبين خلال العام 2015م

الكليات	العدد
مختلف التخصصات (المسجلين)	9547
المستوعبين	7914

المصدر: مفوضية الاختبار للخدمة المدنية القومية

جدول (7/3) التوزيع النسبي للقوى العاملة لعمر 15 سنة فما فوق حسب القطاعات والنوع وطبيعة السكان

القطاع	المجموع		حضر		ريف	
العرض	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة	39.8	60.7	7.9	11.8	57.2	807
الصناعة	18.7	3.8	28.2	71	13.7	2.4
الخدمات	41.5	35.5	63.9	81.1	29.1	16.9

المصدر: مسح قوة العمل 2011م، وزارة العمل والإصلاح الإداري

جدول (8/3) تقديرات السكان

السنة	السكان
2009	31.90
2010	32.92
2011	33.98
2012	35.6
2013	36.16
2014	37.20
2015	38.4
2016	39.6
2017	40.7
2018	41.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2018م

حسب النتائج والبيانات التي توصلنا إليها نجد أن معدلات البطالة في ارتفاع مستمر على مر الأعوام، وذلك ادي الي ارتفاع نسب القوي العاملة وارتفاع اعداد الخرجين بنسبة اكبر من ارتفاع نسبة البطالة، كما ان التوزيع النسبي للقوي العاملة في القطاع الزراعي في الريف من الاناث اكبر من القطاعات الأخرى، وذلك نتيجة لهجرة الذكور من الريف اما للخارج او الداخل ، كما ان نسبة تعين خريجي الجامعات والمعاهد زادت في عام 2016م الي 45.5% ، ونقص في عام 2017م الي 6.9%، بينما الثانويين من 24.5% الي 4.8% ، اما في عام 2015م نقص من 37.6% الي 30.9% بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد من 24.5% الي 19.9%، وذلك نتيجة للاستراتيجية المطبقة من قبل الدولة وزيادة مؤسسات التعليم العالي الذي انعكس بصورة واضحة على معدلات البطالة في السودان وارتفاع معدل البطالة مع الارتفاع الكبير في النمو السكاني في السودان يعتبر مؤشرا يهدد خطط التنمية الاقتصادية، وان خطط التنمية الاستراتيجية التي كانت من محاورها استراتيجيات محور العمل التي كانت من اهدافها تقليل معدلات البطالة بأنواعها وتقليلها وسط الخريجين والداخلين الجدد لسوق العمل لم تنج في تحقيق اهدافها، اذن الفرضية القائلة بان خطط التنمية الاستراتيجية تساهم في معالجة مشكلة البطالة غير صحيحة.

الفرضية الثانية: الخطة الخمسية ذات أثر موجب على معدلات البطالة في السودان؟

جدول رقم (9/3) الخطة الخمسية ذات أثر موجب على معدلات البطالة في السودان

البيان/العام	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
القوى العاملة	12.4	12.9	11.99	8.3	9.2
معدل البطالة	20.3	20.6	20	17.6	18.3

المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري

حسب بيانات الجدول أعلاه نجد أن تغير نسب القوى العاملة تغيرت بصورة أكبر من تغير نسب البطالة حيث تغيرت نسبة القوى العاملة بـــ4% في العام

2007م – 2008م بينما تغيرت نسبة البطالة بـــ1.5% في نفس العام أما الأعوام 2009 – 2010م فكانت النسبة 30.77% قابلتها نسبة بطالة 12% وأخيراً في الأعوام 2010 – 2011م كانت زيادة نسبة القوى العاملة 15% بينما زيادة معدل البطالة 3.9%.

هنالك انخفاض ملحوظ لمعدلات البطالة خلال الخطة الخمسية (2007 – 2011م) خاصةً في الأعوام 2009 – 2010م والارتفاع في بعض السنوات يكون بنسبة صغيرة مثلاً من (20.3% إلى 20.6%)، والسبب الآخر لانخفاض معدلات البطالة في هذه الفترة هو انفصال دولة جنوب السودان، وذلك لتقليص حجم القوى العاملة في العام 2010 – 2011م وعلى العموم فإن معدلات البطالة على المستوى العالمي في حالة ارتفاع ملحوظ وذلك نسبة لارتفاع وزيادة القوى العاملة والتطور التكنولوجي الذي يكون من صالح الآلة على حساب الأشخاص، إذا الفرضية صحيحة وهي أن تأثير الخطة الخمسية إيجابي على معدلات البطالة.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر وخفض معدلات البطالة في السودان

أنتهج بنك السودان المركزي منذ عام 2006م منهجاً متكاملاً للتخطيط الإستراتيجي حيث تم إنشاء إدارة مختصة للتخطيط الإستراتيجي لتقوم بأعداد الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل[1].

تولى إدارة البنك اهتماما كبيراً بعملية متابعة تنفيذ هذه الخطط وذلك من خلال استخدام العديد من مؤشرات القياس العلمية الحديثة وأعتمد البنك منهج التخطيط الإستراتيجي كنموذج للعمل ليكون مرتكزاً للتطوير والتحديث المستمر وآليات العمل وإعداد الخطة الإستراتيجية القومية الشاملة للدولة وتستمد الخطة برامجها وأنشطتها من التوجه العام ومقتضياته وذلك استنادا لرؤيته ورسالته الموضوعية حيث استهدفت الخطة النهوض بأداء القطاع المصرفي وانتهجت عدد من السياسات وهدفت السياسات إلى تشجيع التمويل الأصغر للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في

[1]–التقرير السنوي، بنك السودان المركزي، 2011م، ص23.

الدخل القومي وتوفير فرص العمل وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية حيث تم إلزام المصارف بتخصيص نسبة 12% على الأقل من المحفظة التمويلية لكل مصرف لتوجه لبرامج التمويل الأصغر ثم إنشاء وكالة ضمان التمويل الأصغر (كفالات) لتقديم خدمات تأمين التمويل الأصغر بالجملة لتشجيع المصارف لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر بالولايات والقطاعات المستهدفة[1].

مؤسسات التمويل الأصغر:

بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر في عام 2010م 9 مؤسسات و12 مؤسسة في عام 2012م مقارنة 10 مؤسسات في عام 2011م وحيث تعمل 22 مؤسسة على استيفاء متطلبات التصديق النهائي بينما منحت 3 مؤسسات التسجيل النهائي.

بلغ إجمالي رصيد التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر مليون جنيه بنهاية عام 2012م تم منحه إلى 183.269 مستفيداً كما بلغ حجم التمويل المتعثر 7.5 مليون جنيه بنهاية 2012م نسبة في عام 2018م.

تمويل مشروعات الخريجين:-

بلغ حجم المساهمات المدفوعة لتمويل مشروعات الخريجين 31.5 مليون جنيه بنهاية عام 2012م منها بلغ 18 مليون جنيه تم دفعها بواسطة بنك السودان المركزي كما أستمر بنك السودان المركزي في تقديم الدعم الفني والمؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر خلال برامج التدريب وبناء القدرات وإعادة الهيكلة وقدم دعماً مالياً بقيمة 6 مليون جنيه في شكل مساهمات رأسمالية لمؤسسات التمويل الأصغر بالإضافة إلى دعم فني بقيمة 9.9 مليون جنيه وصرف على الترويج مبلغ 0.6 مليون جنيه خلال عام 2012م. [2]

[1]- التقرير السنوي، مرجع سابق، ص26.

[2]-المرجع نفسه ، ص36.

جدول (10/3) التمويل المصرفي

البيان/العام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
إجمالي التمويل المصرفي	22.867.1	30.483.0	37.651.1	44.320.7	53.456.7	67.688.6	102.927 7
المخصص حسب النسبة 12%	3.456.0	3.652.6	4.518.9	5.318.5	6.414	9.477.0	14.426.5
حجم التمويل الأصغر	938.0	1.496.0	1.546.0	2.005.0	2.692.0	2.914.0	6.1970
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل	4.1	4.9	4.1	4.6	10.5	4.3	6.0

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر.

جدول (11/3) معدل البطالة

البيان/العام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
معدل البطالة	18.3	19.3	20.7	22.8	25.3	28.8	32.7

المصدر: وزارة العمل والإصلاح الإداري

على الرغم من توجيهات بنك السودان المركزي في محور التمويل الأصغر والمتعلقة بتخصيص نسبة 12% من المنخفضة التمويلية لكل مصرف لعام 2012م لتمويل مشروعات وبرامج التمويل الأصغر إلا أن نسبة الأداء الفعلي بلغت 4.9% بنهاية عام 2012م مقارنة 4.1% وأرتفع حجم التمويل الأصغر من 938 مليون جنيه بنهاية 2012م بمعدل 59.5 حيث بلغ معدل البطالة 19.3 كما أرتفع حجم المويل الأصغر من 1.549 مليون جنيه عام 2013م إلى 2.055 مليون جنيه وأرتفع معدل البطالة إلى 20.7 وبلغ حجم التمويل الأصغر بنهاية عام 2014م إلى 33.0 وبلغ عدل البطالة 22.8 كما يلاحظ أن نسبة الأداء الفعلي للتمويل بلغت 48% من إجمالي التمويل الأصغر وفي نهاية عام 2015م إرتفع حجم التمويل الأصغر إلى 2.693 وبلغ معدل البطالة 25.3 وبنهاية 2016م إرتفع حجم التمويل الأصغر إلى 6.197 مليون جنيه بينما وصل معدل البطالة إلى 28.3 بنهاية عام 2017م وأرتفع حجم التمويل الأصغر إلى 112.7 مليون وبلغ معدل البطالة

32.7 بالرغم من الجهود المبذولة في مجال التمويل الأصغر وارتفاع حجم التمويل الأصغر وتمويل مشروعات الخريجين حيث بلغ حجم المساهمات لتمويل الخريجين 31.5 مليون جنيه كما أستمر بنك السودان المركزي في تقديم الدعم الفني لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب وبناء القدرات وإعادة الهيكلة وقدم دعماً مادياً بقيمة 6 مليون جنيه لمؤسسات التمويل الأصغر إلا أن معدلات البطالة ظلت ترتفع وذلك لصعوبة الحصول على التمويل الأصغر بسبب الشروط الغير ميسرة وضبابية المعلومات والسبب الآخر المقرض أو البنك لا يراعي تقلبات السوق عندما يجب زمن السداد وتعتبر نسبة 18% هامش ربح كبير بالنسبة للمقترض مقارنة مع حجم التمويل، كل هذه الأسباب ادت الي استمرار في زيادة معدلات البطالة، اذن الفرضية القائل بان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم التمويل الاصغر وخفض معدلات البطالة في السودان غير صحيحة.

الخــــــــــــــــــــــــــــــــــاتمة

وتشمل علي الاتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة توصلت الباحثة الى النتائج وهي:

1/ معدلات البطالة في ارتفاع مستمر

2/ عدم وجود تناسب بين كثرة مؤسسات التعليم العالي (الخريجين) وسوق العمل مما ينعكس على نسبة البطالة.

3/انخفاض معدلات البطالة خلال الخطة الخمسية الاولي (2007_2011).وذلك نتيجة لانفصال دولة الجنوب.

4/لم يكن هنالك اهتمام حقيقي بتخطيط القوى العاملة إضافة الي التناقص الواضح في صياغة الخطط والبرامج التنموية بالرغم من وجود استثمار في التعليم والتدريب الا أن هذه البرامج كانت بعيدة تمام عن تحقيق أهداف التنمية.

5/ صعوبة الحصول على التمويل الأصغر بسبب الشروط الغير ميسرة وضبابية المعلومات.

6/ المقترض أو البنك لا يراعي تقلبات السوق عندما يجب زمن السداد.

7/ تعتبر نسبة 18% كهامش ربح كبيرة بالنسبة للمقترض مقارنة مع حجم التمويل.

ثانياً: التوصيات

1/اجراء المزيد من الدراسات لمعرفة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة البطالة.

2/التنسيق بين وزارة التعليم العالي وإدارات الجامعات والمعاهد العليا ووزارة القوى العاملة لتتماشي خطط التعليم مع احتياجات سوق العمل,

3/تعطى الاناث أولويات في الوظائف التي تناسبهن مثل التمريض والتدريس بالنسبة للقطاع الصناعي يمنحن أولوية في مصانع العطور والملابس الجاهزة .

4/تيسير إجراءات الحصول على التمويل الأصغر.

5/العمل على تطوير القدرات التشغيلية للاقتصاد السوداني بتطبيق التنمية الشاملة المستدامة التي تستخدم الطاقة المثلى والإمكانيات المتاحة.

6/مراجعة عمل (مشروع استخدام المنتج وتشغيل الخريجين) لمواكبة احتياجات سوق العمل.

7/العمل علي توفير بيانات دقيقة عن كل من فائض مخرجات التعليم وعجزه وتحليلها وتصنيفها من قبل ذوى الاختصاص بالإضافة الى العمل علي تنشيط التدريب التحويلي حتى يمكن سد العجز من الفائض.

8/ تشجيع مشاريع التنمية كثيفة العمالة لخلق فرص استخدام الخريجين

9/ربط السياسات السكانية والسياسات التدريبة وسياسات توزيع الخريجين بالسياسات الاقتصادية.

10/ تطوير العلاقات التجارية الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية.

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر:

أولاً: القران الكريم

المراجع:

أولاً: الكتب

1. احمد ماهر, الادارة الاستراتيجية ، (القاهرة: الدارس الجامعية للنشر والتوزيع,1999م)
2. بيتر داركر, الادارة, المهام, والمسئوليات, الواجبات, ترجمة محمد عبد الكريم ,(الرياض: دار المريخ، 1996)
3. جمال حسن السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها, دراسة مقارنة بين الفقه والقانون, (دمشق وبيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع , د:ت)
4. حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي في التنمية الإقليمية الوطنية ،(عمان: دار وائل للنشر،2009م)
5. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، ازمات الشباب والبطالة ،(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، د:ت)،
6. خبابة عبدالله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية،(الجزائر: دار الجامعة الجديدة،2014م)
7. خضر عبد المجيد واخرون ، مبادئ علم الاقتصاد، (اربد: دار الامل للنشر والتوزيع،1992م)
8. رمزى زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة، (الكويت: المجلس القومي والفنون والادب،1978)
9. زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة،(القاهرة: دار غريب للتوزيع والنشر،2003)
10. سالم توفيق، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، (العراق: جامعة الموصل، 1990)
11. سمير عبدو، البطالة المقننة في الوطن العربي،(د:م، دار طلاس للدراسات والنشر ، 1942م)
12. سوما سليطين،الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال،(سوريا: جامعة تشرين، 2005)
13. السيد عبد الفتاح عفيفي, يحدث في علم الاجتماع المعاصر, (القاهرة : دار الفكر العربي, د:ت)

14. شوقى ناجى جواد, المرجع المتكامل فى ادارة الإستراتيجية,ط1,(عمان: دار الحامد للنشر 2010,)
15. صالح الصليحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ، دراسات نظرية وتطبقيه ، (الإسكندرية: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000م)
16. صلاح عباس، العولمة واثارها التكنولوجيا في العالم الثالث، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2006)
17. طارق شريف يونس, الفكر الاستراتيجى للقادة، (القاهرة: دار النشر,2002)
18. طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، (بيروت: دار الطليعة ،1983م)
19. عبد البارئ ابراهيم درة, ناصر محمد سعود جرادات, الادارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين النظرية والتطبيق، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع, 2014م)
20. عبد الحميد الغزالي ، مقدمة في الإقتصاديات الكلية، (بيروت : دار النهضة العربية، 1985م)
21. عبد الحميد عبد الفتاح المغربى، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرون،(القاهرة: مجموعة النيل العربية،1999م)
22. عبد القادر محمد علا الدين ، البطالة ، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)
23. عجمية محمد وناصف إيمان عطية، التنمية الإقتصادية، دراسات ونظريات،(الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ،2002م)
24. عدلي محمد توفيق، الاقتصاد التطبيقي، (القاهرة: دار الجامعات المصرية للنشر ،1983م)
25. على عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها،(الاسكندرية: الدار الجامعية, 2005م)
26. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح عليها، (القاهرة : الدار الجامعية،2005م)
27. عمر محمد احمد، مشكلة العطالة، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر،1974)
28. عمر محمد علي ، مشكلة البطالة الاسباب والحلول ، (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1987م)
29. عمر محمد علي, مشكلة العطالة, أسبابها وعلاجها, (الخرطوم: المجلس القومي للبحوث, 1974م)

30. فاضل حمد القيسى, على حسون الطايئ , الادارة الإستراتيجية نظريات مدخل أمثلة وقضايا معاصرة ط1,(عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 2014م)
31. فضل الله على فضل الله , إدارة التنمية , منظور الدين لمفهوم التحديث,(الرياض: الطبعة الثالثة ,1997)
32. فيصل القحطاني، الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقاً لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة،(لندن: الجامعة الدولية البريطانية،2010م،)
33. كوفمان وهيرمان، التخطيط الإستراتيجي عملية للتجديد التنظيمي،(د:م، د:ن، 1991م)
34. ماجد عشقي، التحديات التي تواجه الإدارة الاستراتيجية، (الرياض: د:ن، 2009)
35. محمد تبيدي، أثر الإدارة الاستراتيجية على كفاءة وفعالية الأداء ، (الخرطوم: جامعة النيلين،2010م)
36. محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القومي ،(عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع ،2016م)
37. محمد حسين ابو صالح ، التخطيط الإستراتيجي في الإقتصاد والعلوم السياسية والإجتماعية ، (الخرطوم :دار مطابع السودان للعملة ، 2007م)
38. محمد حسين سليمان أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد السودانى، (الخرطوم: مطبعة العملة،2002م)
39. محمد طاقة ،حسين عجلان ،اقتصاديات العمل، (عمان: اسراء للنشر والتوزيع، 2008م)
40. محمد علي ، مشكلة البطالة ، (الخرطوم: دار النشر والتأليف ، جامعة الخرطوم، 1974م)،
41. محمد نبيل جامع ، التنمية في خدمة الامن الوطنى، (القاهرة: منشأة المعارف المصرية، 2000م)
42. محمد نبيل جامع، التنمية الإقتصادية ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ،2006م)
43. مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة العربية ،1980م)
44. مشيل توادرو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة د. محمود حسن حسنى ،(الرياض: دار المريخ، 2006)
45. مصطفى صالح ،التنمية الإقتصادية سياستها في الوطن العربي، (عمان: د.ن، 2008م)
46. هاني حامد الضمور, الادارة الاستراتيجية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013م)

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. عبد الرحمن جابر عبد الله، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدارسات العليا، 2008م.

2. بيلي إبراهيم احمد، مساهمة خطط التنمية لحل مشكلة البطالة، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا، 2000م

3. أشرافه عبد لله محمد على، مشكلة البطالة في السودان واثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدارسات العليا، 2005م.

4. محمد النور عثمان، اثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير منشور ، جامعة بخت الرضا ، كلية الدراسات العليا، 2015م.

5. صالح عادل محمد، اثر الاستراتيجية القومية الشاملة على أداء الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير منشور، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية، قسم الدارسات العليا، 2000م.

6. خالد واصف الوازني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق، (عمان: الجامعة الهاشمية ، د:ت)

7. مراد جابر مصطفي آلاغا , أسباب وآثار الفقر والبطالة في فلسطين , رسالة دكتوراه منشورة في الإقتصاد , جامعة النيلين, الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2011

ثالثاً: المجلات العلمية

1. ابو القاسم العباس، تحليل البطالة ، مجلة جسر التنمية ، العدد(58)، الكويت، 2006

2. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة، العدد (226)، الكويت، 1997م

3. عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، المجلد(27)، العدد الاول، 1990م

4. عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية ، مجلد 27، العدد الاول، 1990م

5. عثمان محمد عثمان, التشغيل والبطالة من منظور التنمية المضطردة, مجلة العمل العربية, العدد الثاني والستون, 1995م

6. المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية المجلد الاول العدد الثانى، الخرطوم: جامعة النيلين، 2012م

7. مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الخامس عشر، ديسمبر، 2015م

رابعاً: الندوات والمؤتمرات والتقارير

1. ابراهيم أحمد إبراهيم، الاثار الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة البطالة، مؤتمر التأمين ضد البطالة، الخرطوم،2007م،
2. ابو القاسم، مشكلة البطالة في السودان الاسباب والآثار، سمنار مشكلة البطالة، المركز القومي للتخطيط الإستراتيجي
3. الاستراتيجية القومية الشاملة، البرنامج الثلاثي للاعوام 1999-2002م، المجلد الأول، الخرطوم اغسطس 1998م
4. الاستراتيجية القومية ربع القرنية، المجلد الأول، الخرطوم، 2008م
5. الأمين فكرى كباشي، ورقة بعنوان دور التخطيط الإستراتيجي في تأهيل السودان كسلة غذاء العالم، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية العدد العاشر: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية
6. البرنامج الثلاثي الأول،93/94-95/1996م،المجلد الأول
7. البرنامج الثلاثي الثانى، المجلد الأول
8. البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادى 90\91-\92\93
9. التقرير السنوي، بنك السودان المركزي، 2011م - 2017
10. صالح صالحي ، تطوريات وسياسات التنمية ، محاضرات لطلبة مدرسة الدكتوراه ، 2008-2009م
11. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى وصندوق النقد العربي ، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة ، تحرير طاهر كعنان، الكويت ،مارس 1996م.
12. عبد المولى وليد، برنامج تدريبي حول التخطيط الإستراتيجي للتنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010م،
13. مركز الدراسات الإستراتيجية، التخطيط الإستراتيجي للدول، الإصدار التاسع والعشرون، جامعة الملك عبد العزيز ، الرياض، 2010م.
14. نور الدين احمد مقلد، التعليم والبطالة والشباب ، وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية، ورشة تحليل نتائج مسح قوة العمل 2011م ، ورقة تحليلية حول إعداد الخرطوم _ديسمبر 2013م، الخرطوم، 2014م
15. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادى للعام 1992م.
16. وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، العرض الإقتصادي لعام 2009م

خامساً: المراجع الاجنبية

1. R-E-Allen;The Concise Oxford Dictionary;(Oxford: Clareton press;1991)
2. grbwskiK ,Rand M.shields Development economics, Blackwell publishers, Inc.1996 ,chapter8